

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمانية (8) طلبات إحاطة. الكلمة الأولى للفريق الحركي في إطار طلب الإحاطة. احنا باقي ما ابدينا كاع. فاش؟ الرسالة كانت واضحة، قال لك التماس الوزيرين نظرا لارتباطات حكومية، بعض الاتفاقيات كسينيوهم، يلتمسوا حتى آخر الجلسة. الله يخليك، السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد عاشت بعض أقالمتنا الجنوبية في الآونة الأخيرة على إيقاع أعمال شغب وفوضى، كان وراءها بعض العناصر الموالية لخصوم وحدتنا الترابية، تم تجنيدها لتأجيج الوضع وافتعال موجات من الاحتجاج المصطنع، بتخطيط مسبق وفر الدعم المادي والإعلامي لهذه العناصر بغية إنجاح مشروعها التخريبي، في محاولة يائسة لاستدراج تعاطف المنتظم الدولي والالتفاف على النصر الدبلوماسي والحقوقى المستحق للمغرب في هيئة الأمم المتحدة.

إن ما يدحض مزاعم الخصوم، ويضع حدا لكل التأويلات المغرضة ومحاولات التظليل التي رافقت هذه الأحداث، هو تزامنها مع صدور قرار مجلس الأمن الذي زكى السيادة الحقوقية للمملكة المغربية على الأقاليم الجنوبية، في تأكيد آخر لمغربية الصحراء الراسخة بالبيئة والطبيعة والتاريخ والإرادة الشعبية، وهو ما لم تستسغه قيادة البوليساريو ومن يقف وراءها من أعداء الوحدة الترابية للمغرب، حيث لجؤوا إلى تجيش بعض الأصوات المحدودة المروجة لأطروحة الانفصال التي قامت بالتغيير بالأطفال والنساء قصد فبركة صورة مغلوطة عن الوضع الحقوقي بالمنطقة، وإظهار السلطات المحلية والإقليمية بمظهر المعتدي من خلال لجوء هذه العناصر المدججة إلى تخريب الممتلكات الخاصة والعامة والاعتداء على رجال الأمن.

وهو مخطط انكشف أمام الرأي العام لأنه مبني على ضلالة ومنافي للواقع ولروح الوحدة التي ما فتئ أبناء أقالمتنا الجنوبية يعبرون عنها في كل وقت وحين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي، إذ نؤكد دائما دفاعنا المستميت من أجل توسيع

محضر الجلسة رقم 881

التاريخ: الثلاثاء 26 جادى الآخرة 1434 (7 ماي 2013)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير الصحة سينوب عنه في تمثيل الحكومة خلال جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 7 ماي لارتباطه بمهمة رسمية خارج أرض الوطن.

كما توصلت كذلك رئاسة المجلس بمراسلة ثانية، يخبر من خلالها السيد وزير الصحة نيابة عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أنه نظرا للالتزامات حكومية طارئة، فإن السيد وزير التجهيز والنقل يلتمس تأخير الأسئلة الموجهة لوزارته إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الوظيفة العمومية، وأن السيد وزير العدل يلتمس تأخير السؤال الموجه إليه إلى آخر الجلسة.

هذا، أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس

المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 7 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 5 أسئلة؛

والتراشق المجاني الذي لا يخدم البلد. فلا أحد، السيد الرئيس، يدعي -كما تقولوا المغاربة- أن يكون هو مولاي عبد القادر الجيلالي، فكل الخلافات لها خطوط حمراء، عنوانها الوطن ثم الوطن ثم الوطن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بالتطورات الأخيرة التي تعرفها منطقة الصحراء المغربية، مشددين على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية، ومؤكدين على أن المغاربة قاطبة جنود مجندين وراء جلاله الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن حوزة الوطن.

وبعد نقاش مستفيض داخل الفريق بحضور قيادته السياسية المنتهية لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي كان دائما ثابتا ومدافعا عن اختيارات وثوابت الأمة، مبرزا أن هذه الأحداث المتعقدة يقودها شذمة من دعاة الانفصال ويأبغز من جهات خارجية يعرفها الجميع، مستغلين الأطفال والنساء والشباب، ومحولين تغليب الرأي العام الوطني والدولي بأن هذه المناطق ينعدم فيها الاستقرار، خصوصا بعد فشل مناوراتهم للتأثير على مجلس الأمن الدولي.

السيد الرئيس،

إن هاته الإحاطة جاءت بناء على معطيات واقعية، رفعها ممثلو الحزب ومنتخبوه في هاته الأقاليم، حيث أبرزوا أن كل من خرج للتظاهر ليس انفصاليا، بل هناك مطالب اجتماعية ملحة، تستدعي الإنكباب على حلها عبر اعتماد مقاربة التشارك والإنصات، حيث كانت منبع غضب استغلته الأطراف المعادية لبلادنا، مع الأسف لإعطاء صورة مغلوطة بأن كافة المغاربة في هذه المناطق مع الانفصال.

السيد الرئيس،

لابد اليوم من اعتماد مقاربة جديدة في هذا الملف، تشرك الوجدانيين الحقيقيين والمهمشين لتدبير الوضع محليا، والعمل على الإسهام في حل كل المشاكل المحلية العالقة والدفاع ميدانيا عن قضيتنا الوطنية التي تبقى المشتركة بالنسبة للمغاربة.

إننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نرفض رفضا قاطعا أي تجاوز أمني أو الخروج عن القانون والضرب في استقرار هذا الوطن والمس بهيبة الدولة والاتجار بحقوق الصحراويين المغاربة، مشيدين بالمناسبة برجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والقوات المسلحة الملكية ورجال الوقاية المدنية وكافة القوى الأمنية بمختلف أصنافها، والتي تذهب

الحقوق والحريات في مختلف مناطق المغرب، في الجنوب كما في الشمال. فأى مفهوم لحقوق الإنسان يبيح رشق الممتلكات العامة بالزجاجات الحارقة وإشعال النار في القنينات الغازية والإطارات المطاطية؟ أين نحن في الواقع من حرية التعبير؟ وهل حرية التعبير تعني عرقلة الطرق العامة والاعتداء على قوات حفظ النظام والأمن (وصل عدد المصابين منهم 150 فردا)؟ وفي أي دولة ومجتمع يقبل أن تتحول الحرية إلى فوضى، وينتهك الأمن والاستقرار بذريعة الفهم المغلوط لحقوق الإنسان؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

إن المغرب يعيش منعطف في تاريخه الحديث، إصلاحات سياسية لم تكتمل، أزمة اقتصادية خانقة، استفزازات خصوم الوحدة الترابية والأقاليم الجنوبية، تراجع كبير في المؤشرات الاجتماعية، ارتفاع حدة الاحتجاجات والتوترات الاجتماعية.

محطات، السيد الرئيس، حاسمة تستوجب وجود حكومة قوية ومنسجمة قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة وابتكار حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطروحة على البلاد.

لكن، وللأسف ابتلي المغرب بحكومة ههما الوحيد تدير الخلافات السياسية داخل الأغلبية، في الوقت الذي ينتظر المغاربة من هذه الحكومة حل مشاكلهم الحقيقية.

كنا ننتظر، السيد الرئيس، من هذا المجلس الحكومي الأخير الذي انعقد أن يصدر بلاغات تدخل الفرحة على فقراء هذا البلد، على متقاعدي هذا البلد، على معطلي هذا البلد، على أرامل هذا البلد، وعلى سكان العالم القروي المهمشين، على الباعة المتجولين والاقتصاد غير المهيكل.

فنصدم، السيد الرئيس، ويصدم معنا الرأي العام على أن المجلس الحكومي يناقش قضية، قضية وزير دخل إلى البرلمان في حالة سكر، حسب ما قيل ويقال، واش هاذي حكومة؟ هل هذه هي الحكومة التي عقد عليها المغاربة آمال كبيرة؟

أنه النخبة السياسية في البلاد إلى أن الأزمة الاقتصادية والقضية الوطنية أصبحت الآن تحديات كبرى أمام المغرب، فوراء كل أزمة، السيد الرئيس، اقتصادية تأتي أزمة اجتماعية تتحول بعدها إلى الفوضى.

ختاما، ندعو كل السياسيين إلى التخلي عن الأنانية السياسية

أظن أن من حقنا كبرلمانيين بجانب رأي الشعب أن نطالب بالترزيم والحكمة بدل التسرع، والتعقل بدل التراجع والتخاذل، أن نكون واضحين، لأن المعركة معركة الجميع، معركة الرجح وترسيخ الديمقراطية ومكتسبات حقوق الإنسان في بلادنا، لنسير في إعطاء المثل اللائق، المثل الحقيقي على أننا نبني بالفعل دولة ديمقراطية، تعتمد التعدد والحرية والعدالة الاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،
السيد الوزير، عفوا،

باسم الفريق الاشتراكي، أحيط مجلسنا الموقر علما بما تشهده أقالمتنا الصحراوية من مناورات لخصوم وحدتنا الترابية وبعض المأجورين المدفوعين لبت الفوضى والشغب في أوساط المواطنين والمس بأمنهم وبممتلكاتهم. وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاشتراكي، نحني قواتنا العمومية على الجهود التي تبذلها لحماية المواطنين والممتلكات والحفاظ على استتباب الأمن وعلى الممتلكات العامة رغم ما تتعرض له من استفزازات وتحريشات وهجمات عنيفة، أدت إلى إصابة وجرح العديد من عناصر القوات العمومية.

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ ننوه بالنجاح المهم الذي حققه المغرب بقيادة جلالة الملك لإحباط مناورات الخصوم بمجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة، فإننا نرفض كل ابتزاز من طرف بعض الجهات الخارجية لرزعنة استقرار أقالمتنا الجنوبية وللتشويش على ما تحقق من تقدم حقوقي في أقالمتنا الصحراوية.

مؤكد، في هذا الصدد، بأنه لا علاقة لممارسة حرية التعبير وكل الحقوق الإنسانية المشروعة مع ثقافة العنف والهجوم على أملاك الغير وتخريب الملك العام.

وعلى اعتبار أن التوجه الوجودي هو الحاضر بقوة داخل أقالمتنا الصحراوية، فإننا نتساءل: هل ستكفل الحكومة لهذا التوجه الوجودي في ممارسة حقه في التعبير عن رأيه عن طريق عقد التجمعات العمومية والتظاهرات السلمية أم أنها ستكفل بمكيالين؟ أي هل ستعامل بنفس التعامل أم ستواجه الاتجاه الوجودي في ممارسة حقه في التعبير بالعصا، كما تتعامل الحكومة يوميا مع المعطلين بشوارع محمد الخامس بالرباط؟

لقد بذل المغرب، السيد الرئيس، جهودا كبيرة في أقالمتنا الصحراوية على المستويات التنموية والحقوقية، وهناك جهود أخرى تتعزز بالمقتضيات

ضخمة سلوكات الانفلاتات الصادرة عن هذه الشردمة المأجورة.

السيد الرئيس،

إن هذه المناورات والاستفزازات تتوقع استمرارها، وبالتالي علينا جميعا، حكومة وبرلمانا وجمعيات المجتمع المدني وكافة المواطنين والمواطنات المغاربة، أن يقفوا يقظين، حذرين للتعامل مع هذه المناورات، والعمل على تنزيل الحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن لقطع الطريق على هذه الشردمة المتآمرة على سيادة المغرب واستقراره.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. والآن قبل الانتقال إلى الإحاطة المالية، نرحب في هذه الجلسة بتلاميذ الأكاديمية الأمريكية بالدار البيضاء. ننقل الآن، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فريق التحالف الاشتراكي، نود أن نعود إلى إحاطة تهم الأوضاع السياسية العامة التي تجتازها البلاد في خضم تحديات كبيرة، تتطلب جهودات خاصة.

لم تكن مفاجئين برد الفعل من طرف جهات مسعورة التي لم يعجبها قرار مجلس الأمن، فتريد أن تفرض رأيا تحت ذريعة حقوق الإنسان من أجل تحويل أقالمتنا الصحراوية إلى أراضي محروقة، لتعميم الفوضى وغياب منظور الأمن ومنظور حقوق الإنسان.

إن هذا الوضع، بجانب الوضع المتأزم، الذي مازال يتأزم، المتعلق بالأزمة المالية المحدقة على بلادنا، تتطلب تجميع القوى وتقوية الجبهة الداخلية وتتطلب مجهود الجميع بجانب الحكومة من أجل اجتياز هاته الوضعية.

إن بلادنا ليست في حاجة إلى من يلقيها الدروس في حقوق الإنسان، أصبحت مثلا لأنها حققت خلال هذه السنين ما لم تحقته كثير من الدول، وثبت أن من قدرتها أن تنفذ سياسيات عمومية أمنية قوامها احترام مبادئ حقوق الإنسان على ضوء الاتفاقيات التي صادقت عليها.

ولكن أن تجد أمما صعوبات قد تشوش داخليا عليها، نطرح السؤال لفائدة من هذا الصراع السياسي الذي تعرفه البلاد داخليا؟

نطرح السؤال، هل المرحلة تحتل اليوم أن نخلق أزمة سياسية داخل الحكومة وداخل مؤسسات القوى الوطنية؟

هل متطلبات البلاد اليوم تمر أمام الشعب هذا المظهر غير اللائق الذي تمارسه بعض الجهات السياسية سواء داخل الحكومة أو خارجها؟

جريئة وحازمة والتزام أقصى درجات الحذر واليقظة.

مناسبة هذا الكلام أننا نرى - كما يرى جميع المغاربة - أنه في الكثير من العواصم وفي الدوائر التقليدية وضعنا ليس مريحا تماما، وخصوم وحدتنا الترابية يصلون ويجولون، هذا بينما تغرق حكومتنا في معارك هامشية ودونكيشوتية، هذا بينما تنخرط مكونات الحكومة - ويا للحسرة - فيما بينها في ملاسنات وصراعات تشبه في الكثير من جوانبها "صراع الديكة".

إننا ليس المطلوب اليوم أن نردد عبارات بالية عفا عليها الزمن، ليس المطلوب أن نردد عبارات التنديد والشجب والاستنكار وأن نردد عبارات التجليد وما إلى غير ذلك، مطلوب العمل الدؤوب بشمل متواصل، مطلوب إطلاق مبادرات، مطلوب رجالات دولة يعرفون متى يجب التنحي ومتى يجب إثارة المصالح العليا للوطن.

مطلوب دبلوماسية هجومية واستباقية، قادرة على اقتحام مجالات جغرافية جديدة بفعالية ونجاحة. مطلوب كذلك توفر وزارة الخارجية على تصور واضح لاستثمار مؤهلات الجالية المغربية كدبلوماسية موازية ومكاملة.

مطلوب اليوم طرح الأسئلة المؤرقة، الأسئلة الجوهرية وفي مقدمتها السؤال الكبير: لماذا بعد كل هذا المجهود الاستثنائي الضخم الذي قامت به الدولة في الأقاليم الجنوبية، لا يزال في أقاليمنا من يشكو من العسف والظلم والفقر والبؤس؟

لماذا لم نتمكن من الاستفادة القصوى ومن الاستثمار الأمثل للمنجزات والمكتسبات الحقوقية والديمقراطية التي حققتها بلادنا؟ لماذا لم ننتد بعد إلى بلورة المقاربة الكفيلة باستيعاب كل أبناء الوطن؟ لماذا لم ننتد بعد إلى طرح الأسئلة الجوهرية المتعلقة بإعادة النظر في المقاربات المعتمدة حتى الآن في إدارة الملف بكل تعقيداته وجوانبه؟

وتتمنى أن تكون هذه الأسئلة في صلب الاهتمامات القصوى للحكومة عوض صرف الجهد والطاقة في معارك جانبية، لن تطحن قط سوى الهواء مثلا فعل دون كيشوت في الأسطورة الإغريقية الشهيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم حزب الاستقلال للوحدة والتعددية أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بالتطورات التي تعرفها الوحدة الترابية لبلادنا، منذ الانتصار الحاسم للدبلوماسية المغربية والدور المحوري الذي قام به جلالة الملك لمنع انحراف مسار التسوية السلمية للنزاع المتعل حول

الدستورية الجديدة التي أسست اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وما تبذله من عمل ميداني وإستراتيجي مركزي.

لكننا من هذا المنبر، ندعو الحكومة إلى تحديث وسائلها في تفريق التظاهرات وفي ضبط حالات الشغب والعنف والمس بالأمن العام بالشكل الذي يكشفها عند الحاجة أو تقديمها للعدالة لتقول كلمتها في الموضوع.

إننا في الفريق الاشتراكي، نؤكد أنه لا مجال للمزيدة على المغرب والمغاربة عبر بوابة حقوق الإنسان، فلا للعنف ولا للتخريب ولا للمس بأمن وسلامة المواطنين، ولا لانتهاك حرية المواطنين وتهديد سلامتهم باسم حقوق الإنسان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

على خطى زملائنا في الفريق الاشتراكي، نود أن نخصص إحاطة هذا اليوم لقضية على درجة كبيرة من الأهمية ومن الخطورة في نفس الآن، تتعلق بما يبدو أنه منعطف حاسم تمر به قضية وحدتنا الترابية.

فبعد الانتصار الدبلوماسي الذي حققه المغرب والمتمثل في إجماع مشروع تغيير محمة المينورسو بفضل التعبئة الوطنية الشاملة وبفضل المجهود الاستثنائي لجلالة الملك على وجه الخصوص، ثارت نائرة المترصين بالمصالح العليا للوطن، وانكشفت إحدى حلقات وأدوات المخطط الجهني الرامي إلى زعزعة الاستقرار.

وما يجري اليوم في الأقاليم الجنوبية من أحداث وتفاعلات، وهي أحداث ندينها بشدة بقدر ما نحني بقوة الوجدانيون الصابرون والمرابطون هناك وقوات الأمن على اختلاف تشكيلاتها، هذه الأحداث ما هي إلا حلقة ضمن مخطط، ترمي من ورائه العناصر الموالية للانفصاليين المجندة من طرف الجزائر ومرترقة البوليساريو التستر بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان المزعومة على الطبيعة البوليسية والقمعية للجهاز النظامي المهيمن على الجزائر وصنيعتها البوليساريو.

إن النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها مؤخرا على مستوى مجلس الأمن الدولي، لا يجب أن تحجب عنا أنه هذا الانتصار الدبلوماسي، لا يعني انتصارا نهائيا، بل يمثل حلقة وجولة ضمن مسار قد يكون طويلا وشاقا وعسيرا، من المفروض في القائمين على السياسة الخارجية المغربية أن يستخلصوا ما يجب استخلاصه منه من دروس وعبر، وأن يبلوروا على ضوءه الإستراتيجية الواضحة والحكمة للتحرك الميداني والدبلوماسي المستمر، وليس ردود الانفعال الوقتية واللحظية.

هذه المرحلة تتطلب أفعالا وليس أقوالا، تتطلب إطلاق مبادرات

الحكومة من مؤسسة دستورية ذات مهام واضحة على رأس أولوياتها خدمة الشعب المغربي، والدفاع عن الوحدة الترابية الوطنية إلى جلسات لصياغة البيانات التضامنية مع أعضائها، في وقت كان منتظر منها أن تتضمن مع الشعب المغربي في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة، وهو وضع شاذ يشكل انحرافا في عمل المؤسسات الدستورية وخطرا حقيقيا على كل المكتسبات الديمقراطية التي تم تحقيقها.

وفي الأخير، فإننا في الفريق الاستقلالي ننحني بإجلال وإكبار أمام كل أرواح شهداء وحدتنا الترابية من أبناء قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، ونتمنى الشفاء العاجل لمن أصابهم يد الغدر، ونؤكد على ضرورة التعامل بالصرامة اللازمة مع كل الذين استهدفوا الوحدة الترابية لوطنا والاطمئنان لكافة المواطنين والمواطنات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الملك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية ونحن كمغاربة نعيش وضعية صعبة بسبب التطورات الأخيرة التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية، وأستغل هاته المناسبة لنترحم في البداية على أرواح شهداء قضيتنا الوطنية من رجال القوات المسلحة الملكية ورجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة.

وبالمستوى نفسه نتقدم بتحية تقدير واحترام إلى كل المناضلين الصامدين الذين نذروا حياتهم خدمة لوحدة ترابنا وخدمة لقضايا شعبنا، وعلى رأسهم طبعاً رجال الأمن ورجال الدرك الذين يتصدون اليوم وببساطة منقطعة النظر إلى ما يشن ضد بلادنا من خصوم وحدتنا الترابية، والمدعومين من طرف جهات عقدتها الوحيدة المغرب.

السيد الرئيس،

إن ما يقع اليوم يستوجب منا جميعاً، وأكثر من أي وقت مضى، استنهاض الهمم وتعزيز الحجة الداخلية، وهذا لن يتأتى إلا في إطار التنفيع السليم لمقتضيات الدستور، خاصة الإسراع بإخراج كل المقتضيات التنظيمية المرتبطة بذات الدستور، بل وفي احترام تام للحريات ولحقوق الإنسان والتوزيع العادل لخيرات البلاد، وجعل حد لكل أشكال التسبب والقطع مع اقتصاد الربيع والامتيازات والتملص الضريبي ونبد كل أشكال التطرف الديني والسياسي والثقافي، وفتح حوار اجتماعي حقيقي مع المراكز التنقيبية لتنفيع كل الاتفاقات والالتزامات السابقة، وذلك من أجل تجنيد بلادنا كل ما من شأنه أن يوجه البلاد نحو المجهول ونحو الاستقرار، والابتعاد

الصحراء المغربية، وإفشال خيوط مؤامرات الجزائر في مجلس الأمن الدولي. وهامي اليوم خيوط المؤامرة تمتد في محاولة لزرع الفتنة وخلق الاضطراب بأقاليمنا الجنوبية العزيزة من طرف مجموعة مأجورة ومسخرة عن غير وعي وبتوجيه وتمويل واضح وصرح من طرف حكام الجزائر ومخابراتها، وأذناها من الانفصاليين المستغلين أجواء الحرية والديمقراطية لتعطيل الأوراش المفتوحة بأقاليمنا الجنوبية، والتي تفرق يوماً بعد يوم أعداء وحدتنا الترابية وأذناها في الداخل. السيد الرئيس،

لقد انتفضت الخارجية الجزائرية غاضبة وفقدت صوابها تعليقا عن مضامين خطاب الأخ الأمين العام لحزب الاستقلال في احتفالات فاتح ماي، والتي تمحورت حول المطالبة باسترجاع الصحراء الشرقية، وهي فرصة نذكر من خلالها بالموقف الثابت لحزب الاستقلال والمغاربة قاطبة على أن المغرب صاحب حق ثابت بالاعتقاد على كل المرتكزات والمستندات، وأن هذا الملف لا يزال مفتوحاً وأن التضرع بالتوقيع على اتفاقيات رسم الحدود بين المغرب والجزائر هو حق أريد به باطل، لأن الاتفاقيات لم تستكمل شروطها، ولم تعرض بعد على ممثلي الأمة في القطرين، مؤكداً في الآن ذاته على أن مسألة الحدود تدوب في بعدها الوحدوي الشامل، بما يحقق الوحدة المغربية المنشودة في إطار مغرب عربي أمازيغي واحد وقوي.

أما حينما تجاهد الجزائر في إحكام إغلاق الحدود ودعم الانفصال وتسخير أموال الشعب الجزائري من عائدات البترول دولار عوض توظيفها في البناء والتنمية المستدامة لصالح الشعب الجزائري، ولفائدة الشعوب المغربية، فإنه يحق لنا أن نعيد ملف الصحراء الشرقية إلى أصله وأن نطرح الإشكال الحقيقي، بل وأن نتجاوز له نعلن عن تضامننا مع الشعب الجزائري الشقيق الذي يتم تفكيره وإرهابه يومياً، في الوقت الذي توجه فيه موارده وثرواته لهز الاستقرار في بلدان المنطقة.

السيد الرئيس،

إن المغرب مطالب بالإسراع بتنزيل الجهوية الموسعة في الأقاليم الجنوبية بمنهجية وروح المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تعتبر الإطار الحدي الوحيد للتفاوض حول الصحراء المغربية كشكل من أشكال تقرير المصير والتسوية السياسية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية، تروم الإشراك الحقيقي لمختلف الفاعلين المحليين، وخاصة المنتخبين لما يقومون به من عمل جبار وهم سواء على مستوى تعزيز القيم الوطنية والوحدوية أو على المستوى التنموي والعناية بالقضايا اليومية.

السيد الرئيس،

إن على كل مكونات الحكومة اليوم أن تتحمل مسؤوليتها بعيداً كل البعد عن الغوغائية، خصوصاً في هذه الظرفية الدقيقة التي تعرفها بلادنا سواء على المستوى الداخلي والخارجي، بدل تحويل اجتماعات مجلس

الدم ببلادنا؟

ثانيا، هل لدى الوزارة إستراتيجية لتشجيع عمليات زرع الكلي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، اسمحوا لي في البداية أن أقدم بتعازي الحارة إلى الفريق الحركي، وإلى كافة المستشارات والمستشارين وكافة النائبات والنواب، في وفاة المرحومة النائبة المناضلة زهرة الشكاف رئيسة جمعية النساء الحركيات وعضوة الديوان السياسي لحزب الحركة الشعبية. **إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** فيما يخص السؤال ديا لكم، السيد المستشار المحترم، فهناك إستراتيجية كاملة متكاملة وشمولية فيما يخص التكفل بمرض القصور الكلوي، هاذ الإستراتيجية الوطنية تركز على ثلاثة ديال نقط وثلاثة ديال الأهداف.

الهدف الأول، هو تلبية حاجيات المواطنين والمواطنات فيما يخص، اللي أشرت ليه، التنقل والمشاكل اللي تيعيشوها تصفية الدم. ولهذا، وزارة الصحة تتلبي هاذ الرغبات وهاذ الطلبات ديال المواطنين، خاصة منهم الناس المعوزين اللي تيساتفادوا من نظام المساعدة الطبية "RAMED"، فيستاتفادوا فيما يخص القطاع العام، واحنا في القطاع العام إلى يومنا هذا كنتكلفو أكثر من 7000 مواطنة ومواطن، في 97 مركز ديال تصفية الدم في القطاع الخاص وكاين في القطاع العام وكاين 95 في القطاع الخاص. كذلك كيتم شراء الخدمات من القطاع الخاص وهاذ الأمر رصدنا ليه 380 مليون درهم.

قلت لي آش كاين؟ بالنسبة مثلا للعام اللي داز، العام اللي داز ما كناش كنتجازو 142 مليون درهم، هاذ العام 388 مليون درهم، هاذ غير كافي، أنا متفق غير كافي.

فيما يخص هاذ المراكز ديال تصفية الدم، اللي خصني نذكر به، السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم الرأي العام، أنه منذ مارس الماضي الوزارة مع الفرقاء الاجتماعيين ديالها تتحل وتتشفل مركز تصفية الدم كل 25-26 يوم، كل 25 تيم فتح وتشغيل مركز، مثلا تيدوز غير شهر ما تنلوش، شهرين، ولكن ملي تتحلو تتحلو 2-3، كل 25-26. هاذ غير كافي، خصنا نديرو مجهود أكبر.

الهدف الثاني من الإستراتيجية هو زرع الكلي، وهذا من الأولويات ديال الوزارة، إلى يومنا هذا على الصعيد الوطني ما دزناش 350 عملية زراعة الكلي، وهذا تطوير تنشجعوه ورجعت من أولويات يعني المجالس

عن خطابات تبخيس العمل السياسي والعمل النقابي، وأيضا المؤسسات الدستورية. وهذا طبعا يستوجب منا جميعا التعبئة الشاملة لكل مكونات المجتمع، من أحزاب وقنابات ومجتمع مدني في أفق البناء الديمقراطي المنشود، وخلق الثروة والتنمية المستدامة.

أخيرا، نؤكد أن استفزازات خصوم وحدتنا الترابية، لن نتال من تماسك المغاربة، بل ويتطلب منا هذا الوضع جميعا الحيلة والحذر وإعادة النظر في كل المقاربات التي كان يتعامل بها مع قضيتنا الوطنية، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا ودبلوماسيا.

شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة، وعددها 22 سؤالا، 8 منها آنية موجهة إلى قطاعات الصحة، السكنى، الشباب والرياضة، التجهيز والنقل، و14 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات السكنى، الشباب والرياضة، التجهيز والنقل، الشؤون الخارجية، العدل، المالية، الطاقة والمعادن، الشؤون العامة، الوظيفة العمومية.

ونستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة، حول سياسة التكفل بمرضى القصور الكلوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعاني مرضى القصور الكلوي ببلادنا من خصاص كبير في توفير العلاج، كما يعانون من كثرة التنقلات من جهة إلى أخرى نظرا لبعدها مراكز العلاج، ناهيك عن التكاليف المادية الباهظة التي تستلزم تجنيد إمكانيات ضخمة لمواجهة هذا المرض المزمن.

لذلك، فقد أصبح من الضروري إستراتيجية شاملة، تستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين في هذا المجال، وذلك عبر الرفع من مردودية المراكز الموجودة بالقطاع العام من جهة، والافتتاح على القطاع الخاص من جهة أخرى، وكذا إحداث مراكز جديدة.

كما أن تشجيع زرع الكلي يجب أن يكون من بين الأولويات والأهداف التي يجب الانكباب على تحقيقها، لأنها تشكل الحل الأمثل بالنسبة للمصابين بمرض الكلي المزمن في مرحلته الأخيرة.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، ما الذي قامت به وزارتم لتوسيع الاستفادة من مراكز تصفية

الاجتماعية التي غيقدروا يستغلونها ناس آخرين وغادي تضاعف الأرقام ديال الناس الاحتجاج.

إذن فيما يخص العمل الخاص اللي كنتكلمو فيه، احنا عارفين، السيد الوزير، بأنه فيما يخص العمل الخاص، راه هذا عمل خيري وبيقوموا به المحسنين، ولكن احنا ابغينا العمل ديال الحكومة في هاذ المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أولا، السيد المستشار المحترم، فيما يخص الأرقام، فأنا ديمنا تنشير لها، ملي تتدوي على "RAMED" يالله ابدأ، أعطى صاحب الجلالة التعميم ديالو يوم 13 مارس 2012، إلى يومنا هذا الأرقام بالضبط، اللي استافدوا من زرع الكلي، اللي السؤال ديالكم، 4 ديال الأطفال، أول مرة 4 الأطفال من هاذ الناس المعوزين اللي ما في حالهمش كيساتفدوا من هاذ العمليات الباهظة الثمن، زد على ذلك الشي 7 ديال الناس الكبار، أربعة زائد سبعة هي 11، ماشي شي حاجة كثيرة، لأن هاذ الشي زرع الكلي هي الحل الأنجع ديال هاذ المرض، اعلاش؟ على الأقل لسبيين:

أولا، فوقاش ما داز رانا الكلي، فوقاش ما ابتعدنا على العملية الجراحية، فوقاش ما الإنسان تيرجع للمدرسة، اللي كيقرا ما تيقاش يمشي ثلاثة السجيمات يدير تصفية الكلي، اللي تدير الرياضة تدير الرياضة، اللي تيعمل تيمشي يعمل.

ثانيا، الكلفة فوقاش ما ابتعدنا على العملية، الكلفة كنتقص من 100% كنتزل حتى 10%، يعني الكلفة. ولهذا خصنا نمشيو في هاذ الشي، ولايني خاص عمليات تحسيسية، اللي ابديناها مع وزارة العدل، ابديناها مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكذلك درنا لنج في المستشفيات الجامعية للتحسيس، اللي تستخدم على الصعيد الوطني وتستخدم كذلك مع اللجنة الفرنسية لزرع الأعضاء.

أما فيما يخص الأقاليم الجنوبية اللي شرت ليها، هاذ الشي اللي شرت ليها، هذا مشكل ديال الصحة ماشي مشكل، وأنا متفق معك، احنا نتقولو قطاع الصحة المشكل والنقائص والسلبيات عديدة ومتعددة، راه ما يمكنش، أنا قولها لك بكل صراحة وبكل تواضع، ما يمكنش يجي شي وزير دابا ولا غدا ولا شي مسؤول يقول لك يجل هاذ المشكل، غادي نبقاو غير كنتكذبو، احنا نتقولو اللي كين، هاذ الشي تيتحل في عين المكان.

وهذا أنا أعطيت البارح وعد وغادي نطبقو يوم السبت المقبل إن شاء الله غمشي لهاذ الأقاليم الجنوبية بالسيارة ديالي ابتداء من الداخلة، وغادي ندخل كل مدينة مدينة غنوقف فيها باش غنحاولو نحلو المشاكل في عين

الإدارية ديال المستشفيات الجامعية، ورسدنا ليه جميع الإمكانيات باش نشجعوه لأن هو الحل الأنجع لهاذ المرض.

وأخيرا، الوقاية لأن كين مرضين أساسيين مسببين لهذا القصور الكلوي المزمن وهو مرض ارتفاع الضغط الدموي، مرض السكري اللي لأول مرة استشارات في المراكز الصحية، في المستوصفات، في أيام وأوقات معروفة لدى الجميع، باش نخدو من هاذ المرض. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، لقد سبق لنا هاذي مدة سنة وأن طرحنا هذا السؤال وسنطرحه مستقبلا، لأن لما لديه من أهمية وإلحاح، خصوصا من الطبقة الضعيفة والمتوسطة في المغرب، رغم الأرقام التي أدلت بها، السيد الوزير، فبكل صراحة هناك أوضاع مزرية، وطلبنا منكم بحث دقيق فيما يخص هاذ الشي ديال العمليات وتكلمتم عن المسألة ديال "RAMED".

نريد إحصاءات دقيقة، السيد الوزير، لأن طرحنا السؤال العام واحنا جينا الآن بأن اجمال اللي كنتابعو الحكومة والمراقبة ديال الحكومة هي هاذي.

احنا ابغينا حتى الناس اللي من "RAMED"، ليس كما قال رئيس الحكومة وهو عدد، واعطى لنا عدد ديال الناس المسجلين في "RAMED"، احنا ما كنتلبوش الناس اللي مسجلين، احنا ابغينا الناس اللي كنتستافد، لأن هناك واحد الطبقة وهناك بأن المناطق صعبة في العالم القروي، لأن الناس بعيد عليهم هاذ الإمكانيات باش غادي يتوصلوا. والسيد الوزير،

لما تذاكروا الإخوان جميع الفرق فيما يخص الإحاطات دياولهم، ما خصناش نخليو الفرصة للخصوم ديال الوحدة الترابية، وهناك عدد كبير من برلمانيين من الجنوب، من الأقاليم الجنوبية، دائما يتكلمون عن الأوضاع الاجتماعية، خصوصا الصحة.

إذن مسألة غادي تقدر تستغل من الخصوم ديالنا، احنا عندنا واحد المسألة اللي خصنا نتفادوها وقلناها وقلنا بأن غنعملو اليد في اليد وغادي نتعاونو مع الحكومة وخصوصا فيما يخص هاذ المشاكل اللي ما خصناش نخليو اللي غيستغل هاذ الظروف هاذي، راه الأوضاع الاجتماعية اللي تذاكروا عليها الإخوان، راه غادي تنفجر وغادي يستغلونها الناس يمكن كين 100 واحد لأن هما كيدفعوهم الخصوم، ولكن غادي نجبرو الأوضاع

¹ Régime d'Assistance Médicale

لأن المواطن المغربي إلى اعطيتيه غير نوع من العناية راه نصف دبال العلاج. إذن، السيد الوزير، كاين مشكل كبير، خص التدخل، احنا ما كنهملوكش المسؤولية، لأن هذا واقع، واقع خصنا تتعاونو عليه جميع. دائرة سيدي علي بورقبة كذلك بدون طبيب، سيدي جبارنة، مجموعة من المراكز، مركز ملال، مجموعة من المراكز اللي خصها أطباء. إذن كيفاش كتفكروا كوزارة باش تجاوزوا هاذ المشاكل وتمكين كافة أقسام المستعجلات من الدواء والمواد الطبية بالكميات المطلوبة في الوقت المناسب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، هاذي مسؤوليتي، واخا ما ابغيتيش تحملها لي، خصني تحملها، لأن اللي كاين هو هاد الشي اللي شرقي ليه، شرت للمشاكل دبال الصحة كلها، أنا متفق معك لأن المستعجلات هي مرآة المستشفيات، هي مرآة وزارة الصحة، وهي اللي تتسبب في... وهاذ الشي كيف قلت لك، ما تبتخلش بين عشية وضحاها، احنا بالله ابدينا، ماغاديش عاود ثاني تهربو من الواقع لأن أي قطاع، قطاعات قطاع الصحة كلها، اخذيتي المستعجلات مشاكل، اخذيتي الأمراض النفسية (psychiatrie) مشاكل، اخذيتي الجراحة مشاكل، يعني غادي نمشيو تدريجيا، راه ما يمكنش، كذلك اللي قلت قبالية نعاودها غادي نجي ونقول لك صافي من غدا غنخلو أمراض، ها احنا غادين تدريجيا.

ولهذا، هاد المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات بالله قدمو أنا شخصيا كان لي الشرف أمام صاحب الجلالة يوم الثلاثاء 5 مارس 2013، يعني هاذي شهر ولا شهر ونص، في مدينة فاس اللي جينا به برؤية جديدة، جينا به برؤية جديدة هو احنايا دابا تنبقاو نشدو في المستعجلات أقسام، اللي متفق معك خصهم البنية التحتية، ما فيهمش الموارد البشرية، اختلالات، ما كاينش الأدوية، أنا جايبك لهاذ الشي.

ولايني تنساو ما قبل الاستشفاء، الرؤية الجديدة اللي جاي بها هاذ المخطط هو خصنا نتكلفو حتى بالمستعجلات قبل الولوج إلى المستشفيات، لأن راه 83% دبال المواطنين والمواطنات حوادث السير الخطيرة تجموتوا في البلاصة ولا أثناء النقل.

جينا بهاد الرؤية، وجينا بخمسة محاور:

- المستعجلات الاستشفائية؛

المكان.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

والآن السؤال الآبي الثاني، موضوعه وضعية أقسام المستعجلات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الاجتماعية الحيوية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة المواطنين، والتي يجب الاهتمام بها بشكل دائم ومتواصل، لكننا مع كامل الأسف- نلاحظ أن هذا القطاع لا زال يعيش مجموعة من المشاكل، خاصة على مستوى أقسام المستعجلات بالعديد من المستشفيات الوطنية.

وهنا، السيد الوزير، أبشرك أن الوضع لا يشرفنا كمنتخبين ولا يشرفكم كوزارة لأن تراجع الخدمات والمستعجلات في مجموعة من المستشفيات الإقليمية، مجموعة من المراكز الصحية، يهدد، كما سبق وأن قلنا في اللجنة، أنه يهدد أمن البلاد ويخلق نوع من الفوضى، لأن لو قتم، السيد الوزير، بزيارة مفاجئة لأي مستشفى إقليمي أو مستشفى جامعي في الساعة 12 ليلا ستجد فوضى كبيرة والمعاناة التي يعيشها الساكنة. ولذلك، يجب التدخل بصفة مستعجلة، السيد الوزير، لرد الاعتبار للساكنة والمواطنين.

السيد الوزير،

عندي نموذج، وأحب نهضر بنموذج لجهة تازة-الحسيمة-تاونات، بالنسبة لإقليم تازة كاين 25 مستوصف مركز بدون طبيب، يعني الخصاص دبال 25 طبيب، هاذ المواطن هذا لما يمشي للمستشفى وما يلقاش الطبيب وما يلقاش ممرض، يعني الساعة 4 كيلقى المركز مسدود، يعني كبحس بواحد الإحباط، كبحس أنه ما كاينش كرامة، يعني خصنا نعطيوه القيمة للمواطن المغربي.

عندنا دائرة تاهلة 150 ألف نسمة بالله طبيب واحد، كي دايرة هاذ المستعجلات وهاذ الخدمات اللي غيأديها هاذ الطبيب هذا واللي غيخدم. عندنا واد أمليل كذلك، أكنول بالله طبيب وربعة الممرضات، كي داير هاذ الخدمات الطبية اللي غيقدموها، السيد الوزير، لهاذ الناس؟

واحنا كهضرو على المستعجلات، المستعجلات خص سيارة الإسعاف مجهزة، خص فريق طبي اللي غادي يتلاقى ذاك المواطن اللي جاي للمستشفى ويعطي واحد العناية خاصة، يرد لو الكرامة دبالو ويحسو،

السيد الوزير، هو واش الجماعات مسؤولة على قطاع الصحة؟ احنا كطرف شريك نعاونوا بالكازوال، نعاونو بسيارات الإسعاف، ولكن بالنسبة للأطر الطبية والمرضين والمرضات راه خص تعطي إشارة للمواطنين وتوضيح فوقاش غادي يتعينوا هاذ الأطباء وهاذ المرضين والمرضات باش يتم الإرسال دياهم؟

مؤخرا جاتنا رسائل، السيد الوزير، من عندكم كتقول أن هاذ المستوصفات الحضرية في كل من واد أمليل وأكنول ولاخر غنولي مستوصفات حضرية مع مستعجلات القرب، يعني خاص على الأقل واحد 5 الأطباء في كل مستعجلات ديال القرب. واش كابين هاذ الأطر الطبية اللي غملووا بها هاذ الفراغ؟ لأن بكل صراحة كين مشكل كبير، وهنا اعلاش قلنا في اللجنة سابقا، السيد الوزير، أنه خاص تدخل الجيش، ماشي حطينا من الكفاءة ديال الأطباء وإنما ابغينا حد من المعانة ريثما تعينوا هاذ الأطباء.

الجيش بكل صراحة سيدنا الله ينصرو قام بواحد المبادرة طبية في جماعة تيزي وسلي بدائرة أكنول اللي خفتت على الساكنة في ظرف 15 يوم تم العلاج والإطلاع على وضعية 15 ألف مواطن، إذن كاي— (la discipline)، كين نوع من الإنسانية، إذن هنا إلى حطينا غير خاص تدخل باش تحد المعانة ريثما تعينوا أطباء اللي غيخففوا هاذ المعانة.

ثم هاذيك المروحية كذلك، السيد الوزير، خصنا توضيح، الصورة ديالها كيفاش لأن غير مؤخرا وقع واحد الحالات في الأمطار الغزيرة اللي دازت ديال الفيضان، ابقي شخص...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد المستشار، أنا قلت لك قبايلة كلشي هاذ الشي اللي شرت ليه. غادي ناخذ نقطة ناقصة بعض النقط.
أولا، إعادة الانتشار ابدينا به. جينا كحكومة لقينا 112 مستوصف ولا مركز صحي مغلق، مغلق، لأن ما كاينش الموارد، درنا مجهود إعادة الانتشار، حلينا منهم 42، ما حلينا 112، يعني مجهود، تنظن هذا مجهود.

ثانيا، مشينا في خط الشراكة، السياسة الحالية للحكومة ووزارة الصحة هي الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، والمرسوم اللي غيسمح للقطاع الخاص على حساب الأولويات ديال وزارة الصحة، احنا اللي غادي نحددو فين ابغينا واشكون بغينا، امشى للأمانة العامة، امشى لوزارة المالية غير في

- ما قبل الاستشفائية؛

- التكوين والتأطير؛

- الشراكة وخاصة مع القطاع الخاص؛

- وأخيرا التأطير التشريعي.

ابدينا مثلا تنقول لك اعلاش أنا قلت لك مشكل تدير، راه بعض الإمكانيات ما كيناش كلها، ولايني كايينة الكثير منها، نعطيك مثل، أنا اقريت السؤال ديالك وتطرت ليه تندوي على الأدوية، ما كايينش المستلزمات الطبية وما كايينش أنا متفق، حتى أنا رئيس قسم استقبال المستعجلات وعارف هاذ الشيء، ولايني راه ماشي دائما مشكل مال، احنا مثلا في 2012 كانت 675 مليون درهم ديال الأدوية، 2011، 2012 رجعنا للمليار و200 مليون درهم، 2013: 2 مليار و400 مليون درهم، ولايني أنا عارف وحتى انت متفق معايا أنه المواطن اللي في أي بلاد ذاك الشى الدواء اللي كان كياخذ هاذي 10 سنين هو اللي تياخذ دابا.

هذا ماشي تنقول أنه الدواء يعني... هذا مشكل تدير، احنا نتخول له، أول مرة ابدينا ترميم وبناء الصيدليات، ابغينا نتمشيو بتدبير المعلومات إلى الصيدليات ديال المستشفيات، هاذ الشي خصوص شوية ديال الوقت، ما كين حتى حاجة وتبدا الترميم وتبدا تبني وتبدا أول مرة ابدينا تدريجيا تنجيو صيدليين اللي غيتكلفوا بهاذ الصيدليات، المستلزمات الطبية اللي رصدنا لها هاذ العام 150 مليون درهم لكل مستشفى جامعي باش الناس اللي غادي يمشيو للمستعجلات ما غاديشاي يشيرو، وهاذ الشي كين فيه المشاكل، يعني هاذ الشي خصوص شوية التدرج.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لك، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، ابغينا أكثر توضيح لأن ملي كنهضو على المستعجلات واش كين شي أطر طبية اللي وجدتها الوزارة باش أو لا تم الانتشار ديالها في المراكز الصحية اللي كنعاني من هاذ الخصاص في الأطر الصحية؟
راه المستشفى الإقليمي ملي تنهضو، أنا كيعجبني نهضر بنموذج بحال تازة، كتمشي كتلقى طبيب شاد 150 ألف، كتدخل كتلقى 30 واحد، واحد كيغوت لهيه، واحد كيكي، واحد مضروب، واحد ممرض، يعني كي دايرة هاذ الجودة ديال الخدمات اللي غادي يقدمها هاذ الطبيب.

الأدوية، الأدوية خاص آليات المراقبة، السيد الوزير، اشكون غيتبع هاذ الأدوية اللي كتسيط الوزارة للأقاليم؟ كيفاش كتوزع؟ كيفاش كتعطى للمواطن؟ إذن خاص مراقبة.

احنا أكنول 5 سنين نفس الهضرة، نفس المشكل، وهنا واحد الإشارة،

أعلنت وزاراتكم بأن نسبة الإنجاز التي تحققت إلى حدود الآن هي 50% من الأهداف المسطرة، أي 45 مدينة بدون صفيح.

ما لم تعلنوه هو أن المدن التي تم استهدافها وحققتنا فيها تقدما كبيرا هي مدن صغيرة لا تعاني من مشاكل العقار وصعوبات ترحيل السكان.

السيد الوزير المحترم،

أنا أريد أن أعفيكم من الحديث عن الصعوبات، كنعرفوها، صعوبة ندرة العقار، صعوبة ترحيل المستفيدين، عدم قدرة المستفيدين على تسديد تكاليف المنازل الجديدة وغيرها، احنا ابغينا نسولكم ما هي القيمة المضافة التي جيتو بها؟ ما هو الإنجاز بالمعنى الحقيقي لكلمة إنجاز التي تحقق في هاذ سنة ونصف التي تحملت فيها الحكومة المسؤولية فيما يتعلق بهاذ البرنامج؟ هل نحن جاهزون لكي نرجح معركة الدخول في التحدي العالمي التي هو مدن بدون صفيح في أفق 2020 إلى أمشينا بهاذ الوتيرة؟

ماذا فعلتم أو أتم فاعلون لاستدراك التأخر التي احصل في عدد من البرامج، منها مدينة الرباط، منها مدينة الدار البيضاء؟

ونريد أن نقول لكم بأننا لم نبخس ولن نبخس المجهود الذي بذل فيما يتعلق بتحقيق جزء يمكن يكون لا بأس به من هاذ الأهداف، ولكن ما هو الجواب الذي هيأتم، وأتحدث هنا عن الجواب بمعنى إنجازات، بمعنى أفعال، فيما يتعلق بتقديم الجواب على هاذ الآلاف من المواطنين ومن الأسر المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد المستشار، على هاذ السؤال. أعتقد أنه أولا أريد أن أشكركم على مقاربتكم العامة للموضوع، لأن هناك مقاربة ممتزة تدل على أنه المشكل معقد وماشى ساهل، وأنا معكم، وشخصيا ما كنجهدشاي كذلك اللعب بالأرقام وبالإحصائيات، أفضل أن أناقش انطلاقا من الواقع، والواقع لا يرتفع، لكن مع ذلك يتعين أننا نعطيو قيمة نسبية للحكم التي يمكن نعطيوه على هاذ البرنامج ديال مدن بدون صفيح.

اليوم البرنامج ما حققشاي 50% من أهدافه، البرنامج استطاع الآن أنه يوصل لما يزيد على 60%، وأعتقد أننا هاذي قيمة مضافة بالنسبة لهذه المدة التي زدناها.

اليوم البرنامج ما همشاي فقط 45 مدينة، هم ما يصل اليوم إلى 50 مدينة على أساس أن 13 مدينة تكون معنية في غضون هذه السنة.

أنا معكم، البور القوية كبيرة، الدار البيضاء، سلا، الرباط، تمارة، بعض المدن الأساسية الكبيرة هكذا باقي فيها مشاكل أساسية، ويتعين أن نتغلب

الأسبوع الماضي، اشوية ديال الوقت باش غادي يخرج، باش غنحدو أكثر من هاذ الشئ.

فيما يخص الأدوية، راه قلتها لك، أنا سبقتك، راه الأدوية مشكل، راه ما ابقاتش في أموال، راه الأموال دزنا من 675، مليار و200، 2 مليار و400، وابقى... ذاك الشئ باش امشينا، ابدينا تعيينات ديال الصيادلة باش يتكلفوا بهاذ الصيدليات.

ثانيا، التدبير المعلوماتي باش نتبعو هاذ الشئ التي قلت لك.

وأخيرا، الممرضون والمرضات والأطباء، يالله المباراة غادي تدوز إن شاء الله يوم 2 يونيو، الممرضين والمرضات دوزوا، يالله اليوم شفت النتائج، تديرو التدابير الأخيرة باش غنعلقوها، التي غادي ناخذو اعلان 1500 ممرض وممرضة، دابا في هاذ الأسبوع.

ثانيا، يوم 2 يونيو غادي تدوز المباراة ديال الأطباء.

تنظن هاذ الشئ غيحسن، ما غاديش يحل المشاكل، غنكذبو إلى قلنا غادي يحل، غيحسن بكثير، ولكن راه ما يمكنش تدير غير ممرض بدون آليات والآليات بدون بنية تحتية باش نشوفو هاذ الشئ راه ماشي بالسهل التام.

أنا تنتمنى إن شاء الله، أنا جد متفائل، خص اشوية ديال الوقت ويكون خير إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، والسؤال الآني حول برنامج مدن بدون صفيح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا يتعلق بمآل برنامج مدن بدون صفيح. أظن بأننا لسنا في حاجة باش نديرو مجهود كبير لوصف خطورة الوضعية التي كيعيشوا فيها الآلاف من الأسر المغربية في هاذ مدن الصفيح أو السكن غير اللائق.

كلمة أزيمة الفقر قد تعكس جزءا كبيرا من الحقيقة، كلمة أن هاذ المدن فيها انعدام يمكن حتى الحد الأدنى من الكرامة الآدمية، يمكن كتعكس جزء كبير من الحقيقة، وأكد أقول، ولعلكم ستفتقون معي، بأن الحياة ديال هاذ آلاف الأسر في هاذ السكن، فيه بعض مقومات القرون الوسطى.

برنامج بدون صفيح، احنا كنعرفوه، جانبو الحكومات السابقة وأتم في الحكومة الحالية أعدتم تنبيه، هاذ البرنامج التهم موارد مالية ضخمة، منذ انطلاق البرنامج التي شمل 85 مدينة مغربية منذ 2002 إلى يومنا هذا،

اللجنة الوزارية المختصة برئاسة السيد رئيس الحكومة لتفعيل ملف مدن بدون صفيح، لم تتعد إلى يومنا هذا.

ثالثا، تم تسجيل فتور على مستوى نشاط اللجنة الوطنية الثلاثية واللجان الإقليمية للتنسيق والمتابعة العملية لتنفيذ برنامج بدون صفيح. نتكلمو على المشكل ديال الرباط، وهو من بين المشاكل المعقدة، الرباط كان من المفروض مدن بدون صفيح تسالى في 2010 لأن الرباط كانت من بين أوائل المدن اللي وقعت مدن بدون صفيح، من بين 6577 أسرة كان يتوقع إعادة إسكانها، فقط جزء محدود منها أعيد إسكانها، مثال جزء من ساكنة دوار الكورة بيعقوب المنصور، جزء من ساكنة الحي الصفيحي بواد عكراش، وبعض الجيوب في المدينة العتيقة بالرباط، أي ما يقارب 5000 أسرة ما زالت تقطن في حوالي 60 حي صفيحي، معظمها في مقاطعة يعقوب المنصور اللي كتمثل 60% من ساكنة الرباط، و20 السويسي.

مؤسسة العمران أخيرا أعدت سيناريو متكامل، فيه تعبئة 439 هكتار لحل المشكل ديال السكن الصفيحي في الرباط، ما ابغيتش نتكلم على الدار البيضاء لأن المشكل معقد ويلزمه الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار. لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، لكم الكلمة.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

هي فقط لأؤكد على بعض النقط اللي وردوا في التعقيب ديالكم، السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس. أولا بالنسبة لإعادة الإيواء، إعادة الإيواء هما هاذوك الشي اللي كنعملوه بـ 140 ألف درهم، تكلموا لغة اللي تكون على بالك.

تعلمون أن الناس اللي ساكنين في مدن الصفيح يرفضون أنهم يمشون لهاذ النوع ديال الشقق، الأغلبية الساحقة كيرفضوا، فبالتالي لما ابدنا بنيوهم "العمران" التزمت في اتفاقية أنها تبني 130 ألف وحدة، اليوم عندها 11 ألف وحدة مبنية ومخصصة لعدد من الدواوير في مدن مختلفة والناس ما باغاش تمشي لها، تخيلوا الآثار ديال هاذ الأمر على خزينة هذه المؤسسات، هاذ الشركات ديال الدولة، لأنه ما قدراتش تبيعهم والسلطات المحلية كيقولوا لها لا ما تقيسهومش، لأنهم مخصصين للدوار، إلى ابغاو هاذوك الناس ديال الدوار يجيو، هما ما باغينش. وبالتالي، الناس تفضل أن تذهب إلى البقع.

نفس الشي حاصل بالنسبة للرباط، أنا معك، وكان عقدنا اجتماع على مستوى عالي باش نعالجو المشكل ديال الرباط باش نقضيو بالخصوص على دوار الكورة وما يحيط بذلك على مستوى يعقوب المنصور، وقلت لهم بأنه اليوم يتبين بأن الأغلبية الساحقة ديال الناس اللي تما ما باغينش يغادروا

على هاذ البؤر الكبيرة. مع ذلك أريد أن أسجل بأنه في الدار البيضاء مثلا لما كنتغلب على كريان طوما وكنكون تتأهب للتغلب على كريان السكوية اللي هما كريانات كبار ديال الدار البيضاء، لما كنتغلب على كريان باشكو اللي اخويناه وهاذي إنجازات اللي تمت في الآونة الأخيرة.

لما كنكونو في سلا ومنتظر الأسبوع المقبل من دون شك أو الأسبوعين المقبلين باش نوقعو على الاتفاقية اللي غتقضي على المشكل ديال سهب القايد، ومن دون شك أننا سنعالج كذلك المشاكل ديال ما يسمى بالديتو في سلا في القريب العاجل، وكل ما هو مرتبط بما يصل إلى بوقنادل.

أعتقد أنه هذا كيدل على أننا نهتم بهاذ البؤر الأساسية من أجل أن نتغلب عليها. واش غنكونو في الموعد في 2020؟ أعتقد أنه بإمكاننا أن نكون في الموعد في 2020.

القضية الآن هو أن لا نظل في هذا الإطار، لأنه لا يتعلق الأمر فقط باستهلاك العقار ونخرجو الناس من هاذ الوضعية ديال الفقر اللي هما كيعيشوا فيها، الأمر يتعلق، وهاذي هي القيمة المضافة اللي كنعملوها، الأمر يتعلق بأننا ندمج محاربة مدن الصفيح في إطار ما يسمى اليوم بسياسة المدينة، أي أن نعطي إطار للحياة جديد لهذه الساكنة، هذا هو ما نقوم به اليوم من خلال 23 مشروع اللي تمت المصادقة عليهم، كدفعة أولى في سياسة المدينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، صادقا كنت أتمنى ألا نتحدثوا عن المشكل المعقد وصعب إلى آخره، لأنه بمجرد نتكلموا على مشكل معقد وصعب وعراقيل، ها اتما دخلتو في المنطق ديال التبوير، احنا عارفين كايين صعوبات، ولكن الوظيفة ديال الحكومة هي أنها تدبر المشاكل، هي أنها تبدع الحلول، هاذي النقطة الأولى.

مؤسسة وطنية محترمة اللي هي الوسيط دارت واحد التقييم للمجهود اللي قامت به الوزارة وسجلت بأنه كايين شي حاجة اللي ليست على ما يرام في الأداء ديال الحكومة في القطاع اللي كنتكلمو عليه وفي الوتيرة.

ثلاثة ديال المؤشرات فقط:

المؤشر الأول، هاذ التقييم ديال هاذ المؤسسة كتسجل تراجع واضح في عدد الوحدات السكنية المخصصة لإعادة الإيواء، لم تتعد 10 آلاف وحدة، في وقت كان المعدل السنوي اللي تسجل في الثلاث سنوات المنصرمة هو 30 ألف، إذن كايين تراجع، ماشي تقدم.

المؤشر الثاني، لم تتعد، صححوا لنا هاذ المعلومة إلى كانت خاطئة،

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أعتقد أنه المشكل اللي كتطرحوه هو موجود بشكل نسبي دائما، بمعنى ما يمكنش نقولو بأنه الجودة وصلنا لمستويات عالية ديال الجودة كما هو معمول به في عدد من الدول المتقدمة، وما يمكنش نقولو كذلك بأنه ما كاينش هناك أدنى شروط المراقبة.

الآن كاين جوج ديال المستويات، باش نهضرو بوضوح، كاين المستوى ديال ما يسمى بالسكن الاجتماعي، يعني الشقق اللي كتبنى ديال 250 ألف درهم أو ديال 150 ألف درهم، هاذ الشقق أنا معك هناك دفاتر تحملات، ولكن في بعض البرامج بما فيها برامج قريبة اللي حتى في العاصمة وفي الضواحي ديال العاصمة، في بعض البرامج نكتشف بأنه الجودة ديال البناء ماشي هي اللي منتظرة.

وفي ذلك، لما توليت المسؤولية في هذه الوزارة، طلبت أنه بداية نعيدو النظر في دفاتر التحملات، هناك دفاتر تحملات معمولة اللي كيتعين على المنعشين العقاريين والناس اللي كينيو أنه يحترموها، في بعض الأحيان لا يتم احترامها.

هاذ الجانب هذا الآن نعمل على تشديد المراقبة باش هاذ الشيء هذا ما يبقاشاي، وستلاحظون بأنه بالنسبة لما بينى الآن هناك الآن البحث حقيقي عن جودة أحسن بالنسبة لما بينى.

ابغيت نشير لجوج ديال الأمور أخرى اللي هما بالنسبة لنا اللي يمكن يقدموا الجودة ديال البناء عموما، هي المسألة المرتبطة بالتأمين، ونشغل الآن على أساس أننا ندخلو العنصر ديال التأمين في البناء ومع المديرية ديال التأمين في وزارة المالية تقدمنا كثيرا على هذا المستوى.

العنصر الثاني، وتمناو أنكم تساعدونا في ذلك، هو أننا نخرجو للوجود، الآن احنا انبهيناها في الصياغة ديالها وغادي نضعوها في المساطر ديال المصادقة المدونة ديال البناء (Le code de la construction) اللي كيمنكنا أننا فعلا نفضو عدد ديال الشروط ديال المراقبة الجديدة واللي كيفرض أنه المقاولات اللي كنعمل تكون كتلبي واحد العدد ديال المعايير، وعدد من الشروط الأخرى اللي غتمكنا فعلا من أننا نرفعو من المستوى ديال البناء.

بقي السكن العشوائي، السكن العشوائي هاذي ظاهرة أخرى، لما كتمشي لبعض الديور اللي كيطيحوا في الضاحية ديال فاس مثلا وكنعرفو الشروط كيفاش تنبات، وكنعرفو بأنها تنبات في الفوضى والتراخيص ما موجوداش وواحد العدد ديال التواطؤات على مستوى محلي ديال مستويات متعددة، وهي مبنية على 4 ديال الطوابق ومنها للحافة، كيف تريدون أنها تصمد بعد سنوات قليلة وما تخريش وما تطيحشاي؟

فعلا هذا فيه عدد ديال المستويات اللي يتعين أننا نعالجوها، بدءا في المراقبة الشديدة في أصل الموضوع، لأن هاذ الشيء ما خصوش يتبنى، أصلا ما خصوش يتبنى.

الرباط، ما باغينش، هذا الواقع، وأنت تعلمه أكثر لأنك من المنطقة، تما رئيس مقاطعة، يعني ما باغينش، تعلم ذلك، لا يريدون، ما باغينش يمسيو. فبالتالي الحل هو أننا نبنو لهم في عين المكان، وعرضت هذا الاقتراح على أساس أننا نلقاو لهم حل في عين المكان، واحد اللي عاش 30-40 عام، 50 عام، في بعض الأحيان أولادو كبروا تما ودرسوا تما، ما يمكنلهمش يمسيو إلى مكان آخر.

هذه هي الصعوبات، ما كبررش، هاذي صعوبات حقيقية يتعين التغلب عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الآتي الثاني موضوعه مراقبة الجودة في البناء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لسط السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم الدور الكبير الذي يلعبه قطاع البناء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، إلا أننا ومع كامل الأسف، السيد الوزير، أصبحنا نعيش وضعاً خطيراً، يتمثل في الغش في مواد البناء وعدم احترام المواصفات اللازمة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث كوارث حقيقية، مثل ما وقع مؤخرا في مدينة فاس، في مدينة الدار البيضاء، بحيث انهارت عمارات مكونة من عدة طوابق، كما أن هناك بعض المواطنين الذين يشترن شققا بأثمنة باهظة، وبعد فترة وجيزة من السكن فيها يكتشفون شقوقا وتصدعات تثير الرعب في نفوسهم.

ولذلك، فإننا نطرح علامة استفهام كبرى حول المعايير المعتمدة لضمان الجودة في إنجاز البرامج السكنية، ونطالب بالتركيز على مراقبة ومراعاة شروط الجودة والسلامة أثناء دراسة ملفات طلبات الرخص وأثناء مرحلة البناء كذلك.

ومن هذا المنطق، نود أن نسألكم السيد الوزير: ما هي مظاهر المراقبة التي تقوم بها وزارتم قبل وخلال وبعد مراحل البناء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

المطابقة، انما كتعرفوا هاذ الشي هي اللي كنسلمو من بعد ما نراقبو احنا بالنسبة لنا، من بعد ما نراقبو واش الالترامات التي كانت في دفتر التحملات تم احترامها على مستوى السكن الاجتماعي اللي تعمل.

خارج ذلك، الأدوات ديال المراقبة اللي موجودة اليوم يتعين أننا نراجعوها، احنا دفعنا مشروع قانون جديد للحكومة، كان طلب أننا نأجلوه شي اشوية في انتظار أن نبسط المساطر، المساطر ديال رخص السكن، رخص البناء، وهاذ الشي راه تقدمنا فيه، وأعتقد أنه في الأيام القليلة المقبلة غنصادقو على المرسوم، وأنداك نجيبو هاذ القانون، هذا جزء أول في تشديد العقوبات وفي إيجاد آليات جديدة للمراقبة، لأن احنا الإمكانيات اللي عندنا أشنا هي كوزارة ديال السكنى؟ أن المفتشين ديالنا والمندوبين ديالنا، هما اللي عندنا، ولكن راك ما يمكنشاي بهاذ الشي نراقبو، كإين مستويات أخرى ديال المراقبة اللي مطروحة على مستوى الجماعات المنتخبة، واللي مطروحة على مستوى السلطات المحلية.

يتعين أن نظر في هذا الأمر من أجل أنه فعلا المستوى ديال البناء يتم احترام المعايير اللي هي مطلوبة، ولكن في نفس الوقت خصنا نخرجو هاذ المدونة الجديدة ديال البناء، ندخلو هاذ المعايير ديال التأمين، نراجعو الدفاتر ديال التحملات، وعلى مستوى تدبير جودة البناء عموما أن الجميع يتحمل مسؤوليتو بما في ذلك المستويات المهنية الأخرى المتدخلة، ولذلك المدونة ديال البناء غتدخل هاذ العناصر الجديدة بكاملها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. والآن قبل أن ننقل إلى السؤال الموالي نرحب بتلاميذ الثانوية التأهيلية لال الفاسي بسلا الجديدة.
السؤال الثالث موضوعه سياسة المدينة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، تعرف المدينة المغربية توسعا عمرانيا دون مراعاة الجوانب المتعلقة بالبيئة وبالمناطق الخضراء. ولوضعكم في الصورة حتى نوضح أكثر ما نريده من سؤالنا، نعطيكم بعض الأمثلة من مدينة فاس، فسواء إذا ذهبنا في اتجاه الطريق السيار في اتجاه مدينة الرباط أو في اتجاه منطقة واد فاس في اتجاه مولاي يعقوب أو طريق مكناس، أو في اتجاه المنطقة الشرقية، منطقة سيدي حرازم في اتجاه وجدة، نجد أنه كإين توسع كبير ديال العمران، كإين اكتساح ديال الإسمنت لكن دون مراعاة الجوانب المتعلقة بالمناطق الخضراء وبالبيئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

ما ابغيتش نمشي معكم ونهضرو على المراقبة، لكن غير ابغيت نسولك اشكون اللي تراقب؟ اشكون هاذ الآلية اللي تراقب؟ واش الجماعات المحلية؟ واش العمالات؟ واش وزارة الإسكان؟ ما اعرفتش أنا اشكون اللي تراقب؟ وكي دايرة هاذ المعايير ديال المراقبة اللي عندكم؟ هما خافيين حتى الدفاتر ديال التحملات ما تتبانش، أما الشؤون الإدارية ما تنذاكروش عليها.

نتظن بأن إنسان اللي تيني 4000 دار أو 5000 دار غادي يستاطع رئيس جماعة أو ذاك الموظف الصغير ديال الجماعة يراقبو، حتى وزارتم ما كنتستطعش كاع تتكلم معه. واشكون اللي تيبقى ضحية؟ ذاك اللي ابغينا نعطيوه الدار ديال 14 مليون أو 25 مليون، لأنه مع من درناه؟ زيون ديال من؟ ديال واحد اللي تعرفو اشكون اللي تيني 4000 دار و5000 دار و6000 دار، واش يمكن لنا نراقبو؟

قل لي بأنه كإين واحد الآلة وكإين قانون، القانون الآن ديال المراقبة، الاوراق كإينين ولكن ما كإينش، اشكون هاذ الآلة اللي تراقب؟ ما كإينش.

نتقولو للجماعات باش يراقبو، واش عندهم موظفين، تصيفطو ملفات يتدرسوا، كاع تابعين للوزارة ديالكم، اشكون اللي تيدرسهم؟ تيصاوبوا مهندس معماري اقرى 20 عام أو 25 عام تنعطيوه لـ (Un agent technique) هو اللي تيدوز عليه، تيقول لو ماشي بحال هكذا، عاد نقولو المراقبة.

نتمى بأنني نمشي معك في الطريق، نهضرو على المستقبل ونقولو بأن غنديروا شي حاجة باش نضمو الجودة ديال البناء، خصوصا وأن المغاربة معروفين بأنه تيبنيو أحسن شيء، احنا عارفنا العالم كإين احنا تقدمنا في البناء، ولكن تيبقى عار ملي تنشوفو ديالنا تيطيحوا، وتنشوفو ديور اللي تنبعو للطبقة الكادحة بواحد الثمن وفي الأخير تيدخل للدار... الحايط تيطيح عليه، الشرحم تاسمو، الضو ما شاعلش، الما تيسيل عليه، كيفاش غادي يدير لهاذ الشي، وهو ما اشري هاذيك الدار غير بستة وستين كشيقة؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

أقول بأنه بالنسبة للسكن الاجتماعي بالنسبة عموما للمشاريع السكنية اللي موجودة، هناك من ضمن الإجراءات ما يسمى بشهادة المطابقة، شهادة

اللي اجعل، وتعلمون أن بعض المستثمرين بما فيهم عموميين امشاو اليوم في هاذ الاتجاه كذلك، مما يدل على أنه أكثر فأكثر هاذ البعد البيئي أصبح حاضر.

نشغل كذلك مع الوكالة المختصة في الطاقات المتجددة على أساس أننا ندخلو في المشاريع السكنية المغربية ما يسمى بالنجاعة الطاقية، (l'efficacité énergétique)، بمعنى أنه جميع المشاريع اللي كنعملو بها الآن نسعى إلى أننا ندخلو الطاقة الشمسية، أنه في الإنارة اللي هي موجودة بالنسبة لهاذ الأحياء الجديدة أو هاذ المدن الجديدة أو هاذ الأقطاب الحضرية الجديدة، أننا ندخلو فيها هاذ العناصر ديال البيئة، وديال الاستهلاك ديال الطاقة، إلى غير ذلك من الإجراءات التي تسير في الاتجاه اللي...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

كما أشرت، السيد الوزير، فبالإضافة إلى ما تفضلتم باقتراحه كنعتمد أنه هاذ المجال ما كيتعلقش فقط غير بالوزارة ديالكم، بل كيتعلق بعدة وزارات يتطلب التنسيق معها، تعلق الأمر بطبيعة الحال بالوزارة ديال الطاقة والمعادن، المكلفة بطبيعة الحال بالماء والبيئة، تعلق الأمر بوزارة التجهيز والنقل، تعلق الأمر بوزارة الداخلية، الجماعات المحلية وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بالموضوع، من أجل ماذا السيد الوزير؟

لا بد أن تفكر وبسرعة وبخطوات متتالية من أجل وضع مخططات للنقل الحضري، بطبيعة الحال لعلاقة ذلك بطبيعة الحال بالمشكل ديال التلوث، كذلك حول توقع مطارح النفايات الصلبة.

احنا كنبكونو داخلين للمدن أو خارجين منها كنبشوفو واحد الوضعية كارثية في واحد العدد ديال المطارح، اللي كيتطلب المعالجة ديالها لأنها كبتخلق متاعب كبيرة للبيئة ديالنا، في اتجاه إحداث مخططات لمعالجة النفايات الصلبة بجميع أنواعها، ما تقدمناش في هاذ المجال.

كذلك أيضا، السيد الوزير، إحداث مخططات أو محطات لمعالجة المياه العادمة مع فصل قنوات ماء الأمطار مع المياه العادمة، فأعتقد، هذه مجالات مهمة لكن مع الأسف، كذلك إحداث برامج تحسيسية بالتنسيق مع وزارة الاتصال بطبيعة الحال بإشراك المجتمع المدني.

السيد الوزير،

لا بد ونحن عندما نتجول الآن، واحنا في الفصل ديال الربيع احنا خارجين من المدن أو داخلين كنبشوفو على هاذ الكنز اللي كنبتمتعو به كغاربة حول هاذيك البيئة، ذيك المناطق الخضراء، ذيك الفضاءات اللي كيخرجوا المواطنين وكيشيو يتزهوا فيها، واحنا كنبشوفو وجود الإسمنت،

وكما تعلمون خلال زيارتكم أو تأطيركم للملتقيات الجهوية الوطنية ألح المشاركون على ضرورة الاهتمام، ونحن نتبعنا معكم، عندما جئتم إلى مدينة فاس وعندما كذلك انتقلتم إلى مدن أخرى، كان اهتمام الجميع انصب على المناطق الخضراء وطالبوا بضرورة إعطائها ما تستحقه من أهمية.

وكما تعلمون أيضا، السيد الوزير، بأن هاذ المجال أصبح محل اهتمام جميع الحواضر العالمية، حيث يتم التنافس للظفر بلقب المدينة الخضراء.

لكل ذلك، نساتلكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل تجاوز النقص الحاصل في هذا المجال، أي المتعلق بالمناطق الخضراء وبالبيئة لما له من أهمية، والذي يتطلب بطبيعة الحال وضع برامج لتداركه؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أعتقد أنه اليوم في إطار إعادة النظر أو تقييم العمليات ديال البناء اللي موجودة لحد الآن، حتى في السكن الاجتماعي، النقاشات التي تتم مع المعشيين العقاريين ومع الشركات اللي كيبنيو في مجال العقار، هو أنه المشاريع ديالهم تكون فيها واحد... وتعلمون ذلك، تكون فيها واحد العدد ديال التجهيزات بداية، يعني أن الأمر لا يتعلق فقط بمشروع سكني بقدر ما يتعين أن يتعلق بمشروع سكني مصاحب بتجهيزات: مدرسة، فرن، دار للبنات، إلى غير ذلك، دار الشباب أو غير ذلك.

بالإضافة إلى معايير على مستوى المساحات الخضراء والمساحات، بالإضافة إلى المرافق الرياضية، بمعنى أنه هاذ الحد الأدنى اليوم مطلوب، بل أكثر من ذلك في دفاتر التحملات حتى العدد ديال الأشجار اللي مغروسة كبتأكدو أنها فعلا كتناسب واحد (le ratio)، واحد النسبة معينة.

ولما تكلمت على شهادة المطابقة، لما كنبشيو باش نسلمو الشهادة ديال المطابقة، ما كنبسلموها إلا إلى لاحظنا بأنه فعلا حتى ذيك العدد ديال الأشجار راه هو موجود، وفي بعض الحالات يعني بعض المعشيين العقاريين تدخلوا كيتطلبوا مني أنتي تسرع بشهادة المطابقة اللي كتمكثهم من أنهم يبيعوا لأن في انتظار أنهم يشجروا، وقلنا لهم لا شجروا بداية ومن بعد عاد نعطيوك هاذ الشهادة ديال المطابقة.

الآن بشكل أكبر وأضح من ذلك، في إطار هاذ السياسة ديال المدينة اللي كبتكلمو عليها، الهدف ديالنا اليوم هو أننا كل المشاريع نعطيوها هاذ البعد البيئي. ولذلك نشغل اليوم، وراكم لاحظتو أننا نظمنا لقاءات متعددة حتى مع دول أجنبية (السويد، أستراليا مثلا) في المرحلة الأخيرة، نشغل على هذا المنطق، على هذا المفهوم ديال المدينة الخضراء، على هاذ المفهوم

سؤالنا اليوم يدخل في إطار التصريحات ديال السيد الوزير في الخصاص الذي تعرفه البلاد من الناحية ديال السكن والذي يتعدى 700 ألف سكن، إلا أن العائق، ورغم حجم الاستثمارات المرصودة للقطاع والتحفيزات الجبائية، أن القطاع يعرف خصاص، التدارك ديالو والعائق ديالو الأساسي هو التعمير.

السيد الوزير،

نسألكم اليوم: ماذا هيأت الوزارة ديالكم الموقرة في مجال التعمير بالنسبة لمختلف المدن المغربية؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، الخصاص اللي تكلمتو عليه ربما احنا أعلننا على خصاص ديال 840 ألف وحدة.

الآن من بعد سنة ونصف يمكن تقولو بأننا غادي تقاربو هاذ الشي اللي كتكلمو عليه، على أساس أنه اخذنا التزام على عاتقنا أننا نصلو من هاذ العجز بنسبة 50%، أي أننا نوصلو لما يناهز 400 ألف وحدة سكنية في نهاية سنة 2013.

اليوم من الإشكاليات الأساسية اللي مطروحة هو بداية أن نوفر التغطية بوثائق التعمير، لأن التغطية بوثائق التعمير مدخل من المداخل الأساسية، أولا باش نخرجو من المنطق ديال الاستثناء، وثانيا باش نسرعو من استثمار ما يمكن استثماره من عقار بشكل معقول عقلا في على مستوى مختلف المدن.

مجهود يبذل اليوم من أجل أننا نخرجو ما يناهز، وصلنا تقريبا لهاذ العدد السنة الماضية، ما يناهز 130 وثيقة ديال التعمير في السنة.

مجهود يبذل الآن من أجل أننا نخرجو في غضون هاذ السنة 12 مدينة أساسية، اللي راكم كتلاحظوا الوتيرة الآن ديال معالجة الدار البيضاء، نسعى إلى أن المدن الأساسية الأخرى، المدن الكبرى أنها كلها توفر على الوثائق ديال التعمير، باش تتمكنو أننا نشتغلو.

إجراءات بالطبع اللي كيتعين أننا ناخذوها هو أن نفتح كذلك مناطق جديدة للتعمير، من أجل ذلك دخلنا في القانون المالي لسنة 2013، دخلنا هاذ الإمكانية أنه عبر الصندوق ديال التضامن للسكن، أننا نتمكنو نفتحو مناطق جديدة للتعمير.

اعلاش هاذ المشكل أساسي؟ لأنه عوض أن ننتظر أنه يجي عندنا طلب، وأنا ما عندناش كيفاش نلبوه، هاذ الشي اللي كيغطي السكن العشوائى. السكن العشوائى يأتي من كون أنه المواطن ما كيوجدش، فكيولي

كنشوفو أشكال التلوث، كنشوفو مدرناش واحد الخطوات محمة للحفاظ على ما تتوفر عليه من إمكانيات كبيرة في هذا المجال.
مسؤوليتكم، السيد الوزير، بالتنسيق مع باقي القطاعات أن تضعوا مخططات واضحة في كل المجالات التي أشرنا إليها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في دقيقتين.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

اختمتو بالقول بأن مسؤوليتي أن أضع كل هذه المخططات، يعني كثير علي، أنا وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، ولكن مسؤوليتي فعلا هو أنه في إطار هاذ السياسة ديال المدينة أننا نحثو، أننا نبحتو على التكامل، على ما يسمى بالالتقائية.

وإذلك، اليوم هذا ما كنعلموه. مثلا، ابغيت نعطي أمثلة، كنعرفو التجارب ديال المدن الجديدة، تامسنا، تامنصورت على وجه الخصوص، لما لاحظنا بأن هناك تأخر، بأن هناك بعض المشاكل، البرامج ديال إعطاء دفعة، إعطاء حيوية جديدة ديال هاذ المدينتين، هي برامج اللي متكاملة واللي البعد اللي كتكلمو عليه، البعد البيئي موجود، البعد ديال معالجة النفايات موجود، البعد ديال معالجة المياه العادمة موجود، هاذ الشي كمو دخلناه، وإلى لاحظتو، إلى شفتو التفاصيل ديال البرنامج ديال تامسنا ستجدون ذلك.

سنعلن في القريب العاجل على البرنامج ديال تامنصورت، ستجدون كل هذه العناصر موجودة، مما يدل على أنه هاذ الهاجس أصبح هاجسا موجودا.

ناقص لحد الآن يتعين أننا نرفعو أكثر من شأنو على مستوى كل التصورات المستقبلية، أنا معك، احنا اللي يمكن لي نقول لك بأنه في كل ما نضعه اليوم من تصورات، ولكن كذلك من نصوص قانونية، هاذ البعد هذا موجود بشكل أساسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه إشكالية التعمير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

ومحاربة الركود الاقتصادي أنه التعمير يتجاوزها ويكون رافعة في هذا الشأن، وأخص بالذكر خصنا المواطن المغربي بحسب بأنه سياسة التعمير تغيرت في المغرب، لأنه مازالت كثيرا من الأحيان دار لقمان على حالها، أنه أكبر المعضلات راھم باقین كاینین، ما كاین لاش نذكرهم باش ما نخلقوش واحد الجو ديال لآخر.. ولكن راك كتعرف، السيد الوزير، أشنو كنعقول وانتما لكم واسع النظر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

أنا معكم، السيد المستشار، أعتقد أنه هاذي تحديات أساسية، إلى ما اخذيناهاش بعين الاعتبار فعلا غترتكبو وغنخلفو الموعد مع التاريخ بحال اللي قتلو وغترتكبو أخطاء جسيمة، لأنه لما ما كنعطرش اليوم لأبعاد مرتبطة، ورد ذلك في أحد الأسئلة، المشكل اللي مرتبط بالتقلبات الحضرية، لما كتجي وما كتبرمجش اليوم لما الحاجيات اللي مطروحة من دابا سنة أو 5 سنين أو 10 سنين، حقيقة راك كنعكون ارتكبت جريمة بالنسبة لما هو منتظر، يكفي أن ننظر إلى تجارب الصعوبات اللي موجودة الآن مثلا بالنسبة لمدينة بحال الدار البيضاء أو بالنسبة لبعض المدن الأخرى.

ولكن ابغيت نقول كذلك بأنه هاذي الشيء حاضر عندنا، بين أن هاذي الشيء يكون حاضر عندنا وأنا نوفر الإيرادات ديال جميع المتدخلين الآخرين، نستطيع في كثير من الأحيان أن نصل إلى ذلك.

المشكل هو أن توفر كذلك الإمكانيات المالية، لما كتكلم لي على خط ديال (RER) مثلا ديال القطاع السريع اللي يربط بين الرباط وتامسنا، احنا هاذي الشيء اللي باغين وطالبينو وطالبين أنه الخط الحالي ديال (Tramway) يوصل حتى تامسنا وأن (RER) يكون بمعنى يخرج من (la gare) ديال أكادال أو يخرج من (la gare) ديال حي الرياض يوصل حتى لتما، احنا طالبين هاذي الشيء، لكن واش الإمكانيات متوفرة بالنسبة لباقي المتدخلين؟ هذا هو الذي يطرح المشكل ربما، أما الهاجس راه موجود.

ولكن أنا معكم، يتعين أن تكون لنا هذه النظرة بالنسبة للحاضر والمستقبل حتى نتحكم في تعبيرنا وحتى نتحكم في عقارنا، لأن عدم التحكم في عقارنا غيادي بنا إلى كوارث حقيقية إلى ما استحسنناش هاذي الأمر وغتولي حقيقة القدرات الاستثمارية والقدرات الترموية ديال بلادنا مهددة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة،

عرضة للفساد، وكبولى كيمشي للسكن العشوائي، فبالتالي من الأحسن أننا نفتحو مناطق جديدة للتعمير، تكون مؤطرة من قبل الدولة، التجهيز ديالها ولو بشكل تدريجي ممول من قبل الدولة، إما احنا أو احنا بتعاون مع المجالس المنتخبة ومع المستوى المحلي، إذن هاذي الأمر هذا من شأنه كذلك أنه يفتح لنا هذه الإمكانيات.

يتعين في نفس الوقت، كنعكلمو على الإجراءات على مستوى التعمير، تبسيط المساطر مسألة أساسية، ما يمكنش اليوم نبقاو بالنسبة للرخصة ديال البناء، خاصة بالنسبة للمستثمرين الكبار، ولكن كذلك المتوسطين والصغار والمواطن العادي، أنه يساين عام ونص باش يحصل على رخصة ديال البناء، وبعد ذلك ما هي وما لونها كذلك بالنسبة لما يسمى برخصة السكن وهاذي الشهادة ديال المطابقة. إذن، هاذي كلها إجراءات نشغل عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على هذه الإيضاحات. اللي بغيت نقول اليوم أنه يجب علينا أن يكون عندنا منظر مستقبلي للأشياء، أولا تفادي أخطاء الماضي، أخطاء الماضي هو أنه هناك دراسات ديال التهيئة التي لم تنجز وأنه تجاوزت العقد ديالها.

ثانيا، أنه الدراسات الآتية أنه يكون لها موعد مع التاريخ، بمعنى أنه تستجيب للمستقبل، أنه لا تخلف وعدها مع التاريخ. اليوم العقار أصبح في المغرب أكبر هاجس وأكبر معضلة للاستثمار، لا في السكن ولا في الصناعة ولا في السياحة ولا في مختلف الميادين القطاعية، عوض أن يكون العقار والتعمير رافعة للنمو والاقتصاد، وفي الحقيقة هو اليوم أصل ديال المشاكل في المغرب.

ثانيا أنه البلدان ديالنا، كنعتناو أنه المدن ديالنا على غرار ما يقع في بلدان العالم، العواصم العالمية، ما يقع؟

أنه حتى هي تعرف نفس التعمير ونفس النمو ديال التعمير، لأنه اليوم احنايا ما كنعفهمش بأنه نخلق تامسنا وما يكونش (RER²) ما بين تامسنا والرباط. ما كنعفهمش نخلق تامنصورت وما يكونش تواصل ما بين تامنصورت...

واحنا دائما المشكل ديال التعمير ديالنا نعالج أنه القضايا اللي وقعت هاذي اشغال، أن هناك تخلف في النظرة المستقبلية للأشياء، ما كنعطروش للمستقبل.

الي كنعتناو هنا، السيد الوزير، أنه هاذي الإيرادة ديال محاربة الفساد

² Réseau Express Régional

طبعا جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، الأحداث اللي تفضلتو وتحدثتو عليها كعتبروها أولا أعمال تخريبية صرفة، لا علاقة لها بقيم الرياضة النبيلة ومبادئها المرتكزة على الروح الرياضية العالية. لذلك، أنا قلتها في مناسبة وفرصة فائتة، أن يعني هاذ الأعمال ديال التخريب اللي يعني اخذات واحد الوقت اللي قبل المباراة، أنا طرحت سؤال واش يمكن ندخلو في الشعب ديال الملاعب أو الشعب الرياضي؟ لأن مبدئيا الشعب كيكون من بعد المباراة، احتجاج على النتيجة، على أداء، على قرار ديال الحكم، ولكن هاذ الشي اللي شفتنا، سمحوا لي، ما عندو حتى علاقة بهاذ الشي، إذن كنعدر نقول بأنه كيخدم أجندة أخرى غير يعني القيم ديال الروح الرياضة النبيلة، وطبعا كان الركوب على مناسبة رياضية للقيام بهاذ الأعمال التخريبية.

لذلك، الحكومة أعلنت موقفها المتمثل في التعامل بصرامة وبلا هوادة مع كل اللي كيستغلوا التظاهرات الرياضية طبعا للقيام بأعمال النهب والتخريب، وأيضا ترويع المواطنين، حيث تم اعتقال مشتبه في تورطهم في هذه الأحداث وتقدموا للعدالة لتقول كلمتها فيها طبقا لما ينص عليه القانون. من جهة، قامت وزارة الشباب والرياضة بربط اتصال بمختلف القطاعات المعنية بمحاربة طبعا هذه الظاهرة ونسقوا يعني فيما يخص التصدي للشعب، واجتمعنا الأسبوع المنصرم بجمعية مشجعي فريق الجيش الملكي "الإلتزات"، وأنا كنجيبهم من هاذ المنبر، لأن أولا كان شجب وتدنيد بما وقع، بل أنهم أكدوا على أن كانت واحدة المجموعة ديال الوجوه والعناصر المحسوبة على المشجعين ديال فريق الجيش الملكي واللي قامت بهاذ الأعمال التخريبية.

لذلك، التدابير:

- أولا، طبعا بذل مزيد من الجهود فيما يخص الترتيبات الأمنية خلال المباريات الرياضية، ولكن فاش كتنحدثو على الترتيبات الأمنية راه دائما كنعقولها وربما ما غاديش نأكدو عليها بالشكل الكافي، فاش كتنحدثو على الترتيبات الأمنية راه ما ابغيناش فقط نستثمر غير في المقاربة الأمنية، المقاربة الأمنية مهمة، ولكن كين واحد المنظومة أخرى اللي كتروم طبعا التربية والتحصين، كتبدا من العائلة، كيبدا من المدرسة، كيدوز على الأندية وأيضا حتى الجمعيات ديال المشجعين والمحبين، "الإلتزات"، الجامعة، حتى الوزارة؛

- طبعا التعامل بصرامة أيضا مع من يستغل المناسبات الرياضية للقيام بأعمال النهب وتكتيف الجهود بين القطاعات الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية؛

- تنظيم حملات منتظمة للتحسيس والتوعية، واحنا ابدينا في هاذ الشي على مستوى دور الشباب، وفي أقاليم المملكة كين أيام دراسية للتحسيس بالخطورة ديال هاذ الظاهرة، وأيضا غادي نعقدو واحد الاجتماع، واحد الندوة على مستوى مركز مولاي رشيد في المعمورة،

والسؤال الآتي الأول حول أحداث الشعب التي عرفتها مدينة الدار البيضاء مؤخرا خلال مباراة الجيش الملكي والرجاء البيضاوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين الطيبي العلوي:

الله يخليك، السيد الرئيس، واحد نقطة نظام. قبل الشروع في إلقاء السؤال على السيد الوزير، أتمس منكم، السيد الرئيس، قراءة الفاتحة ترحا على المرحومة السيدة زهرة الشكاف المستشارة البرلمانية السابقة الله يكثر خيرك.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، كان في بداية الجلسة أحسن.

الجميع وقوفًا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَكَ الَّذِي نَزَّلْنَا فِي الْكِتَابِ وَنُصِّبْهُ لِمَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين الطيبي العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عرفت مدينة الدار البيضاء يوم الخميس 11 أبريل الأخير، قبل وبعد مباراة الجيش الملكي والرجاء البيضاوي، أحداث شغب، خلفت تخريبا ورعبا في نفوس الساكنة وألحقت خسائر قدر حجمها بـ 5 ملايين درهم، مما جعل مختلف وسائل الإعلام تتعت هذا اليوم بالخميس الأسود. وعليه، نساألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمزم الحكومة اتخاذها لتفادي تكرار هذه الأحداث المؤسفة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا أشكر في البداية السادة أعضاء الفريق الحركي على اهتمامهم بقطاع الشباب والرياضة والمواضيع ذات الصلة.

وتنشكروكم على الوضوح ديالكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا المستشار المحترم.

طبعاً أكيد أن فاش كنتوقع أحداث بهاذ الحجم، خص تكون عندنا الشجاعة الكافية باش نقر بالمسؤوليات ديالنا كل واحد من الموقع ديالو، ممكن هاذ الشي اللي تحدث عليه صحيح، لأن فعلاً كانوا غادي يتنقلوا من هنايا من الرباط، تم تحويلهم أيضاً لاكدال، ولكن هاذ الشي كيوقع في غياب المخاطب.

لذلك، إلى انتهت قلت بأن كايين اجتماع مع "الإلترات"، لأن هاذ "الإلترات" هما اللي غادي نقدرو نسقوا معهم حتى العملية، لأن فاش تنسقوا العملية كنتنظم، لأن ذاك الشي اللي تنظم مع "الإلترات" كان ناجح، لأن الفوج الأول اللي وصل للدار البيضاء راه امشى وصل مصحوب في الحافلات، وكان (un cortège) محمي بالسلطات المحلية، إلى آخره.

ولكن الفوج الثاني هو اللي ما كانش التحكم فيه، لأنه تعمد أنه ينزل في محطة قبل المحطة اللي مقرر أنهم ينزلوا فيها. على كل هاذ الشي راه كنتنطق معك فعلاً خاص مزيد من الجهود، طبعاً في المصاحبة باش فعلاً ما يكونوش انقلات من هاذ القبيل.

المراحيض والماء يمكن ماشي في المستوى اللي كنتنظرو والي كنتطمحو له، ولكن هاذ الشي راه ما وقعش في الملعب أو قبل المباراة، هاذ الشي راه وقع بساعتين قبل، إذن هذا كيخلينا يمكن كنجاولو نشوفوا الأمر بشكل آخر مختلف.

ولكن الشيء الأكيد هو أن كايينة مسؤولية، كايين مجهود اللي خصو يتدار، طبعاً باش نجاولو نتجنبو هاذ الحالات اللي فعلاً هي كتتمس ماشي غير فقط الرياضة في البعد النبيل ديالها، بل أيضاً كتتمس الصورة ديال المغرب، وخصوصاً أننا مقبلين على واحد المجموعة ديال الاستحقاقات الرياضية، وراس مالنا في هاذ الشي كله راه غير حاجة واحدة، هو هاذ الاستقرار اللي عندنا، يمكن ما عندناش إمكانيات ضخمة ولكن عندنا واحد النعمة ديال الاستقرار اللي كنجاولو نستثمر فيها وابغينا أبناءنا يكونوا كينيوا، ما ابغينا همش يكونوا كيدموا وكيربوا.

أكيد أن كايين مشاكل، كايين صعوبة، ولكن وما غاديش تكون ذريعة أو حجة للاستثمار في التخريب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن السؤال الآتي الثاني موضوعه السياسة الحكومية في ميدان

طبعاً اللي غادي يحضروا فيها واحد المجموعة ديال الخبراء، وغادي يتم استدعاء واحد المجموعة ديال المعنيين، فيها "الإلترات" والجمعيات والمحين ديال الفرق، باش يكون نقاش في هاذ الاتجاه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الأمين الطيبي العلوي:

تنشكروكم، السيد الوزير، على الوضوح ديالكم والجهود ديالكم اللي ابذلتوها، ولكن هاذ المسائل لايد ما نشير لكم في التعقيب ديالنا هاذيك المشاكل واش ما تتحملوش المسؤولية في مصاحبة هاذوك الجماهير اللي كانت في (Rabat-ville) وتحولات إلى أكدال، أنا ما فهمتش اشكون هي الجهات المسؤولة اللي حولت ذاك الجمهور كله من (Rabat-ville) لـ (Rabat-Agdal)، وهناك بدأ الشغب وابدات المشاكل، لحقاش ما نقاش ما نقاش الناس فاش يركبوا، شي امشى في الكاميونات، شي امشى في الكيران، وقعت مشاكل خطيرة، شي امشى في الطوموبيلات، ما عرف هاذك الشي تحول من هنايا، ما عرفتش اشكون هي الجهات المسؤولة اللي حولت الجماهير من (Rabat-ville) لـ (Rabat-Agdal)؟

ولذلك، لايد ما تشيروا لنا اشكون هي الجهات المسؤولة في هاذ المشكلة هاذي، ولايد حتى ما نشيرو لذلك الأمن اللي تيديرو في الدخول ديال الجماهير للمركب الرياضي، اللي تتمتع حتى المواطنين ما يدخلوا معهم لا الماء، لا القراعي، كايين اللي مريض بالسكر، كايين غياب المراحيض، كايين شي ابلايص اللي فيها المراحيض، أنا متفقولش لكم الملاعب ديالكم كلها ما فيباش المراحيض، ولكن المعلومات اللي وصلتنا والي شفت أنا بعيني في شي بلايص غياب المراحيض.

كيفاش ابغيتوا اتما الآلاف ديال الجماهير ما يلقاوش المراحيض في الملاعب وما يدخلوا لا ماء، من تما تنبدا الشغب والجماهير تنولي تتعامل بواحد العنف تيتربك في داخل هاذوك الجماهير.

ولايد ما نفكرو في إنجاز ذاك المركب الرياضي الكبير ديال الدار البيضاء باش جميع الملاعب تخرج على برا، باش يكون واحد التطويق أميني باش إلى كانوا الجماهير خارجين باش ما يوقعش هاذ الشي اللي وقع بحال في الدار البيضاء ولا في مدن أخرى.

ولايد ما نستغلو الفرصة حتى احنا الجهة ديالنا ديال مكناش-تافيلات، لايد ما تديرو لنا فيها ملاعب كبار، رغم الجهود اللي ابذلتوها والأوراش واعطيتونا قاعات مغطاة في جميع الجهات، ولكن ابغينا ملاعب حتى احنا باش تقام عندنا مباريات كبيرة، والفنادق موجودة وكايين فاش نستقبلو الناس.

بالملموس، ما نساوش أيضا أننا في مرحلة انتقالية، كنأسسو بها استراتيجيات، لأن كنفرو ما بين السرعة والتسرع.

ثم هاذ الشي اللي كنبوروه اليوم كسياسة حكومية كهم بالشأن الشبابي، ما كنديروهاش بوحديتنا، هنا كين إستراتيجية مندمجة للشباب، كانت موضوع حوار وطني، استهدفنا فيه 35 ألف شاب وشابة، كين المجلس الاستشاري أيضا للشباب والعمل الجمعي، وهاذ الشي كون ابغينا نصابوه احنايا كوزارة، كون سالينا هاذي مدة، ولكن دخلنا في واحد المقاربة تشاورية، تشاركية مع الشباب وطبعا كما كنعقول ديمًا للتشاور والتشارك عندو واحد الكلفة إسما الوقت، كناخذ لي الوقت.

لذلك، ابدينا الإستراتيجية المندمجة مع الشباب بشراكة مع المديرية العامة للجاعات المحلية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، يعني هاذي هي المقاربة الجديدة، ما ابقيناش كنفكرو بوحديتنا، لأن أشنو اللي خلى الشباب ولى عازف وما عندوش ثقة هو أننا كنبورو سياسات شبابية، وكنعطيوها ليه وكنعولوه لموقع المستهلك ليس إلا.

اليوم لا، ابغينا حتى هو يتحمل مسؤوليتو، تكون عندو كلمة، ماشي كلمة تكون عنده البصمة والصياغة وإشراكو في هاذ السياسات اللي كهمو. طبعا اهضرنا على صندوق الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دعم تقني من البنك الدولي ومركز مارسيليا للاندماج المتوسطي وتم عرضها - كما قلت - على الشباب المشارك في الحوار الوطني.

طبعا الإستراتيجية المعروضة الآن، اللي غادي نعروضها في هاذ الأسبوع المقبل إن شاء الله، لأن كانت عندنا الفرنسية جاهزة، عاد ترجمناها للعربية، غادي نعطيها للسيد رئيس الحكومة من أجل المصادقة، طبعا أولا ضمان تنسيق العمل الحكومي فيما يخص الشباب هذا شيء مهم، تعزيز الاستثمارات النوعية لفائدة الشباب المغربي، استكمال وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية القائمة.

إذن هاذ الشي اللي كنعقولوا كينة إستراتيجية، ثم واحد المجموعة ديال البرامج، دور الشباب ديانا الحمد لله اليوم إلى رديتو البال ولات كترجع ليها الروح، واحد الوقت راه امشأت، اليوم اعطيناها مضمون جديد، اعطيناها نفس جديد، مهرجان ديال الشباب، مهرجان ديال الفنانين الشباب، مهرجان المسرح، الموسيقى... إلخ.

وهاذ الشي هو اللي كان ناقص، اليوم احنا ابدينا كنهلوه هاذ الدور ديال الشباب باش ترجع فعلا دور شباب نموذجية، ما تكونش فقط غير للماء الفراغ، لا، ابغيناها تكون مساهمة في التنشئة طبعا على القيم ديال المواطنة وهاذ الشي هو اللي فقدنا على مستوى هاذ دور الشباب.

ثم أعطينا الانطلاقة ديال واحد المجموعة ديال البرامج، منها برنامج ديال (le volontariat)، ديال التطوع اللي فعلا غادي يخلق واحد الشبكة ديال التطوع في جميع جهات المملكة والأقاليم.

أعطينا الانطلاقة ديال البرنامج ديال...

الشباب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد علال عزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يوجد الشباب في قلب التحولات الاجتماعية الكبرى التي تعرفها البلاد، لكن واقع حضوره داخل السياسات العمومية، يدفعنا إلى التساؤل عن مدى إمكانية الحديث عن وجود سياسة حكومية في ميدان الشباب. فهذه الفئة الهامة من الشعب المغربي، نجدها حاضرة بقوة في خطابات الفاعل الحكومي كأولوية وكهاجس حقيقي، ويبدو من الناحية النظرية بأن قضايا هذه الفئة يوجد في قلب اهتماماتها، بحيث تظهر وعيا عميقا بدور الشباب كرافعة للتغيير وكعامل حاسم في صياغة المستقبل، لكن تبقى إشكالية ترجمة هذا الوعي وهذه الالتزامات في صيغة إجراءات وبرامج وتدابير حكومية في جوهر النقاش حول مدى حضور الشباب كموضوع للسياسة العمومية.

وفي هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير: ألا تعتقدون أن بلادنا في حاجة ماسة اليوم إلى بلورة سياسة وطنية في ميدان الشباب، قادرة على توحيد جهود المتدخلين وعلى بلورة مرجعية فوق قطاعية، تدمج ضمن برامجها تدخلات الفاعلين العموميين والفاعلين الخواص ضمن رؤية إستراتيجية معدة بتشاور وحوار مع الشباب، ضمانا للتعبئة وحرصا على نجاعة المقاربة التشاركية، ومطابقة برعاية المجلس الأعلى للشباب الذي طال انتظاره وإخراجه إلى حيز الوجود؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم على تفضله بالسؤال، طبعا له ما يبرره، أنا السؤال اللي طرحتي علي غادي نجوابك بالإيجاب، لأن كاع الكلام اللي قلتو، السيد المستشار المحترم، فعلا كلام لا يتناطح عليه كبشان.

لذلك، اللي ابغيت نأكد عليه هو أنه فعلا كينة إستراتيجية، أكيد بزاف الناس كيقولوا لك ما شقنا والو، ولكن راه ما تنساوش بأن احنا اليوم أعلننا سنة 2013 هي سنة الشباب بامتياز، هاذي الأولى، ولكن فاش تنقلو سنة الشباب بامتياز، الناس ابغاو يشوفوا، المواطنين ابغاو يشوفوا

المنسي وراء الجبال، كما كقول دائما والمحاصر بالثلوج، هاذ الهاجس كين ولكن القضية ديال إشراك القطاع الخاص، تقدر تنفق معك، ولكن القطاع الخاص انتبه راه خصو الربح، لا احنا غير في (Les CSP³) اللي درنا، ودرنا ذيك الإسهام ولو غير رمزي، وراه فيه نظر، راه بزاف ديال الناس كيقول لك بزاف علينا، تيقول ليه اعطيني دري كقول ليه 5 الدراهم باش تدخل للملعب ديال القرب، 5 دراهم راه ماشي ديما عندو في جيبو، ولا حتى 3 دراهم ولا حتى 2، ولا اللي ابغيتي.

(alors) القطاع الخاص ميزان، ولكن التجربة أثبتت بأن الخواص خصو (rentabiliser)، خصو يدخل، أنا في العوض باش نمشي نعط على ... أنا ابغيت تتعامل معك أنت كمنتخب، نتعاملو أنا وياك تعطيني الأرض، نديرو أنا وياك شراكات، نديرو (des montages financiers)، ونمشيو ابعاد.

أنا كقول لكم اليوم ها الأيادي دائما ممدودة، وراه كئادها للمرة الألف، راه يمكن نخلو المشكل غير بيناتنا، بلا ما نمشيو للخواص، اعطيني غير الأرض وآجي نديرو أنا وياك (un montage financier) ونديو، ونديو منشآت رياضية بالكلفة، إلى ما درناهاش بـ A، نديروها بـ B، نديروها بـ C، نديروها بـ D، كين، ولكن خاص تكون واحد المبادرة.

أيضا حتى من عندكم أتم كمنتخبين كتعاونونا كثير، لأن على الأقل كيقولون هذاك التطهير ديال (le foncier)، ديال العقار اللي كيطرح لنا مشكل.

دابا كنبغيو نمشيو للعالم القروي، ما كنعلاوش الأرض، كنبغيو نمشيو للجبل، راك عارف، عاود ثاني هو صعب ما كنعلاوش العقار. لذلك، الدور ديالك في هاذ المسألة مهم جدا.

إلى ابقات لي شي 2 ديال الثواني، طبعا غير بغيت نذكر، لأن اهضرت على البرنامج اللي قلت، كين البطاقة ديال الشاب، راه احنا قريبين نساليوها إن شاء الله واللي غادي تكون فعلا أول شيء ملموس كيستاجب للرغبات والانتظارات ديال الشباب، لأن غادي تكون فيها واحد العرض حكومي اللي فيها واحد المجموعة ديال التسهيلات، في الإيواء، في النقل، في الهاتف، غادي نمشيو حتى للسكن إن شاء الله، هاذي داخلة في الإستراتيجية.

ثم كين مواهب بلادي، اللي فعلا ما غاديش نديروها احنايا مجال المواهب ديال الصالونات أو اللي جاية من برا، غادي نهبطو للقريّة، غادي نهبطو للهامش، غادي نديروها بشكل آخر، زعما مجال الشكل ديال استوديو 2M، ولكن غادي يمشي فعلا لذلك المغرب العميق، لأن أكيد أن فيه أبطال وفيه مواهب تنتظر الفرصة ديالها باش تتفجر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزوي:

شكرا السيد الوزير.

احنا بدورنا ما تنكروش العمل اللي انت جيتي به، احنا عندنا جاء التدخل ديالكم والجواب ديال السيد وزير السكنى كتمنى كون كان حاضر، لأن المشكل فين كين؟ كين هو في الأحياء المهمشة وفي الأحزمة ديال الفقر اللي كنعرف واحد مجموعة ديال الشباب اللي تنعروف الشباب ديال المغرب يناهز 65% حتى 75%، وهنا فين تيكونوا، في هاذ الأحياء فين كينين الشباب، من تما تخرج لنا المشكل.

احنا اقترحنا مع الوزير السابق السي منصف بلخياط، اقترحنا لو في الأصالة والمعاصرة واحد الفكرة على أنه يشرك معه القطاع الخاص، وواعدنا على أنه ممكن غادي يخرج هاذ القانون لحيز الوجود.

ابغينا نسالوكم، السيد الوزير، واش اتتا امشيتو في نفس السياق ولا ما امشيتوش فيه؟ بالجالاش؟ قلنا أنه تدار مركبات ديال الخواص اللي تجي في الأحياء اللي هي تقريبا مهمشة، وتعطي للخواص من طرفكم والشبيبة والرياضة والوزارة ديالكم تكون تتدعم بالأطر والخواص تيعطيو الفضاءات للرياضات الجماعية والرياضات الفردية، والجمعيات تتجمع من الأحياء ذوك الدراري اللي هما عندهم ميول وهما نبغاء غادي يخرجوا.

من تما غادي نطعمو الفرق الوطنية وغادي نطعمو المنتخب الوطني ونخرجو لبرا غادي انديرو (pépinière)، يمكن مجال اللي كيمشيو في الدول الآسيوية اللي هي نجحت فيها، وتنتماو على أنه الأقاليم الجنوبية ديالنا حتى هي ابغيناها تكون يوم من الأيام ابغينا انشوفو لاعبين في المنتخب الوطني، ابغينا نشوفو أبطال خارجين من تما ونكونو نشركو الجميع.

ولهذا، احنا الرؤية ديالنا فيكم، السيد الوزير، على أنكم شاب، ممكن توصلوا لهاذ الشيء، وتاخذوا بعين الاعتبار وتجاوبونا على الاقتراح اللي اعطينا للسيد الوزير السابق من قبل منكم لأنه هاذ العمل هذا ممكن غادي يشغل واحد المجموعة ديال الشباب ويعطي دفعة للشباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا. طبعا فاش كنتحدثو على الاهتمام اللي خصو يعطى للأحياء الهامشية، تقدر نقول لك يعني هذا هاجس، كنعلمو شخصيا لأني أعتبر نفسي أنا ابن الهامش، لأني ابن أيضا القريّة وكما كقول ابن العالم القروي

³ Centres Sportifs de Proximité

بالسيية، راه تم تفويته وفق قانون وأيضاً واحد الاتفاق، مثلاً عندي واحد العقار تابع للوزارة، كانت موضوع واحد المنفعة عامة، طبعاً وفق هاذ الاتفاق اللي كنتحدثو عليه يمكن فوتو لأن كايئة منفعة عامة. والاتفاق أشنو هو؟ هو أن هذاك العقار اللي فوتنا غادي يتم تعويضو بعقار آخر أو بإسهام آخر.

الإشكال اللي كان هو أن الأطراف الأخرى يمكن تعطلات في الالتزام بالوفاء اللي كان موضوع العقار، وهادي مسألة كنتشغلو عليها لأن كايين قانون كيأطرها وكايين اتفاق،... إلخ. إذن ما غاديش يكون خوف في هاذ الاتجاه.

لذلك، فحدثو على مدينة خنيفرة، أعتقد أنها كتوفر على أوعية عقارية في ملكية الوزارة، العقار المتواجد بالجماعة الحضرية خنيفرة والذي أحدث عليه مركب سوسيو رياضي للقرب. الوعاء العقاري اللي تبنت عليه ساحة 20 غشت في إطار البرنامج التأهيلي للمدينة، المركب الرياضي بشارع الزرقطوني، إضافة إلى الممتلكات العقارية للوزارة اللي تشيدت عليها مؤسسات أخرى، كدور الشباب والأندية النسوية ودور الحضنة ومركز التكوين، مع العلم بأن كل سنة كنديرو دابا كنوجدو واحد (le tableau de bord) كما قلت لك، اللي غادي يعطينا واحد الطرق اللي الحديثة اللي غادي يعطينا التواجد ديال العقار ديالنا باش يتم الإحصاء ديالو ويتم الحماية ديالو.

أنا اللي ابغيت نأكد لك، راه احنا اليوم ماشي كنسبحو في العقار، احنا شبر واحد اليوم محتاجينو للاعتبارات اللي كنتعرفوا، لأن عندنا إشكال في العقار، احنا مازالين كنهضو عليه، غير مع المنتخبين حتى هما الله يكون في اعوانهم حتى هما كنعلقوا عندهم مشاكل في العقار، إما ما متوفرش وإما متوفر ما يكونش تابع للجماعة، إذن كندخلو في واحد الحثيات.

لذلك، ما يمكنش على ضوء هاذ المشكل اللي كايين ديال العقار، احنا غادي نسمحو في العقار ديال الوزارة، لا، احنا كنعافظو عليه، بالعكس إلى كانت طريقة باش نزيدو تقويوه ونزيدو ثبوتوه، ما يمكن لنا إلا نمشيو إلا في هاذ الاتجاه.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الوزير.

هاذ العقار اللي تشيد عليه الملعب الرياضي في مدينة خنيفرة، راكم تتعرفوا ذيك البلاد بأن الناس اللي هابوا ذيك الأرض للوزارة، ما شدوش الستيم منها، الآن نسمعو بأن كايئة صفقة ديال "أسيما" غادي تدي واحد الطرف من هذاك الملعب، وبأن هذاك الملعب اللي هو غادي تنشأ عليه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث، موضوعه تدبير الممتلكات العقارية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

إن وزارة الشباب والرياضة وبقاقي مؤسسات الدولة تتوفر على ممتلكات عقارية في مختلف ربوع المملكة. وقد فتحت الوزارة في السابق ورشا يتعلق بكيفية تدبير هذه الممتلكات من أجل إحصائها وضبطها لتوفير العقار من أجل سد الخصاص في البنيات التحتية الرياضية، صاحب ذلك نقاش عمومي واسع بين مؤيد ومعارض.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها، والتصور الذي تتوفر عليه وزارتم لتحسين تدبير هذا العقار من أجل تقرب المرفق الرياضي من الشباب؟

للإشارة، السيد الوزير، وعلى سبيل المثال لا الحصر، وضعية مدينة خنيفرة التي تتوفر على وعاء عقاري خاص بالوزارة، كان من المفروض أن تشيد عليها منشآت رياضية، لكن مع الأسف لا نعلم مال هذا الوعاء العقاري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم على اهتمامكم بالممتلكات العقارية التابعة للوزارة، وأيضاً طرق تدبيرها.

غير أنا ما افهمتش، الورش اللي تفتح قبل أنا ما في اخباريش، اعلاش؟ لأنني جيت وصرحت، لقيت بأن ما عنديش (un mapping)، (un tableau de bord) اللي فعلاً كيغطيني رؤية على العقار ونظرة على العقار ديال الوزارة ككل، أنا كناكد لك كمسؤول في الوزارة اليوم.

لذلك، هاذ الورش اللي اهضرتو كان اختلاف أنا لا علم لي به. لذلك، طبعاً، فاش جيت للوزارة كان هاذ الإشكال، هو في الحقيقة الإشكال اللي كايين راه إشكال خاطئ، لأن سال الكثير من المداد وتم القيل بأنه تم تفويت واحد العقار ديال الوزارة... إلخ.

أكد أن تم التفويت ديال ذاك الشي، ولكن ماشي تم التفويت ديالو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال ربما الوحيد الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، حول تجديد رخص العمل للمواطنين المغاربة بمدينة مليلية المحتلة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،
الأخت المستشارة،
إخواني المستشارين،

يؤسفنا في الاتحاد المغربي للشغل، السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون المحترم، أن نعرض على نظركم ملفا حساسا، يتعلق بحوالي 6000 من العاملات والعمال المغاربة حاملي رخص الشغل غير المقيمين بمدينة مليلية المحتلة.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم معاناة هذه الفئة من العاملات والعمال المغاربة الحاملين لرخص العمل التي كانت ولا زالت تقاسي بمدينة مليلية المحتلة من جراء التمييز الصارخ الذي تتبناه سلطات مليلية المحتلة، والمتمثل أساسا في المعاملة غير العادلة وغير المتكافئة بينهم وبين نظرائهم العمال الإسبان، وبالتالي حرمانهم من العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها العمال الإسبان، في تحد سافر للقوانين الإنسانية التي يطبقها العالم بأسره.

إن هؤلاء العاملات والعمال الذين ساهموا بشكل كبير في بناء هذه المدينة المحتلة، عمرانيا واقتصاديا، بسواعدهم، يتم التنكر لهم الآن بجرمانهم من حقوقهم البدئية، تنص عليها جميع قوانين الشغل الدولية ومواثيق منظمة العمل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إذ لا يستفيدون من أي حق في التغطية الصحية، ولا من حق في التعويض عن فقدان الشغل مثل نظرائهم الإسبان رغم الاقتطاعات المهولة من أجورهم، حيث تقطع لهم ما نسبة 25% مقارنة مع العمال الإسبان 2% فقط في تمييز صارخ، لا يمكن السكوت عنه.

كما يطالبون بتجديد رخصة العمل كل سنة عوض 5 سنوات كما كان الشأن سابقا، الشيء الذي يكلف ما يزيد عن 6000 درهم كل سنة.

السيد الوزير المحترم،

لقد وعدتمونا بإيجاد الحلول الممكنة لهذا الملف أثناء لقائنا معكم في الشهور القليلة الماضية، إلا أنه يبدو أن صيحتنا كانت في واد، حيث كان هؤلاء العمال قد قرروا القدوم إلى الرباط ففعلوها، والاعتصام أمام مقر وزاراتكم، إلا أننا أقنعناهم بتعجيل ذلك مرة ثانية بطبيعة الحال.

مركبات رياضية تحيد منو واحد الطرف امشات داتو القهوة، الفريق، واحد الطرف تحيد منو مشى للمعب القرب، واش تما يكون لمعب القرب احدي سميتو، واحد الطرف امشاو داوه (les boules)، امشى تيتقسم ما ابقى فيه والو.

احنا المجهودات اللي شتو، السيد الوزير، على هذاك الملعب المجلس الإقليمي بشحال صير عليه ديال الفلوس، ووزارة الشيبية اشحال صيرت عليه ديال الفلوس، والمجلس البلدي، وراكم جيتو زرتوه وشفنوه كيفاش دابر، من أحسن الملاعب واخا فريق في الهواة، وابغينا ذاك الشي يحتفظ عليه ما حدكم، السيد الوزير، راه احنا هاذ "أسيا" اللي غادي تدي ذاك الطرف، راه احنا تنستنكرو ذاك الشي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الشيبية والرياضة:

السيد المستشار المحترم،

أنا المسألة ديال "أسيا" بكل صدق ما في اخباريش، غير إلى كان شي طريف امشى لـ (les boules) راه كيبتي في اختصاص الوزارة، راه كاين في صنف رياضي، إلى كان طرف داه يمكن هذا هو اللي تحدثي عليه كاين (café la tante berbère)، واخ (berbère) ما كتعجبنيش. أنا خصنا نتذاكرو معهم باش يردوها أمازيغ، (la tante amazigh)، طبعا تم التفويت ديالو لأحد الخواص، ولكن راه في 2002 هاذ الشي وقع، في 2002 في إطار ربما برنامج ديال محاربة الجفاف.

ولكن أشنو وقع، راه هاذ التفويت هذا ما تمش هاكاك، يعني غير سيبوه، تم الاتفاق على أن أصحاب هاذ المقهى هاذو غادي يخصصوا واحد النسبة من المداخل دياهم لدعم فريق أطلس خنيفرة لكرة القدم، ما خياباش.

إذن غير خصنا إلى اعطينا شي حاجة نعرفو كيفاش كنعطيوهان إذن هذا هو محتوى الكلام، إلى اعطينا شي حاجة فوتناها هكذا ومشات هاذ الشي أنا متفق معك، ما غاديش نختلفو، ولكن إلى كانت غنفوتو باش تكون فيها واحد المنفعة ولا واحد المدخول للفريق في ظل الأزمة ديال التمويل اللي كتعرفها الفرق ديانا فما فيها باس.

المسألة ديال "أسيا" أنا لا علم لي بها، باقي ما توصلنا حتى بشي حاجة في هاذ الاتجاه، ولكن إلى كان هاذ الشي اللي كتقولوا صحيح، السيد المستشار، غادي تكون للنقاش بقية وغادي نتذاكرو في هاذ الشي جميع إن شاء الله.

وشكرا.

المدينة، حتى السلطات الاسبانية نفسها على المستوى المركزي بمعنى على مستوى مدريد كيصعب عليهم يمارسوا ضغوط في مستوى معين.

ولكن نأكد لك أنه طرحنا هذه المسألة مع السلطات الإسبانية كما قلت بالرباط ومديري مرارا، وطلبنا بإيجاد الحل، وغادي نستمر واحنا اتفقنا معهم باش نستمر معهم في حوار لإيجاد كيف يمكن أن تتدخل في هاذ المسألة.

ولكن أظن كما قلنا لكم لما زرتونا، أقصر الحلول وأسهلها اللي سلكاتو كثير من الجاليات في دول أخرى بطبيعة الحال هو اللجوء إلى البرلمان الأوروبي أو محكمة العدل الأوروبية أو حتى القضاء الإسباني، المحكمة الإدارية الإسبانية، ونحن قلنا لكم بأننا مستعدون لتقديم جميع أنواع الدعم اللوجستيكي والقانوني والمادي لإنجاح هذه المهمة.

هاذ القضية ما يمكنش تديرها الحكومة المغربية، ولكن يمكن إما النقابات أو الجمعيات المدنية يمكن يقوموا بهاذ القضية، وأنا أكرر وأقول بأننا نحن سنكون سندنا لكم في هذه القضية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الوزير.

غير باش نكون معك صريح، السيد الوزير، هاذ الجواب ديالكم ماغاديش تفتح به بكل صراحة، غادي نقول لكم اعلاش. ما غنقتنمش به وحتى ذوك العمال اللي كيتفرجوا فيكم دابا ما غاديش يقتنعوا به، اعلاش؟ واش انتما غترضاو كحكومة مغربية واش واحد العامل مغربي وكتعطي له بطاقة الشغل وككتكتب فيها (el limpiador del perro)، اعرفتي أشنو هو (el limpiador del perro)؟ هو منظف الكلب. هاذي واحد العنصرية ديالهم فين وصلوا.

ابغينا نعرفو واش هاذي مستعمرة ولا ماشي مستعمرة؟ إلى كانت مستعمرة خصنا نعتزفو بها، لأن دابا اشكون اللي باني اقتصاد ممليلية؟ من بيني اقتصاد ممليلية؟ هما احنايا، الحكومات المتعاقبة ديال المغرب هما اللي ابناوها، غنقول لك اعلاش.

امشي آ السيد وزير الخارجية ما يسمى الديوانة ما بين الناظور وبني انصار، الشاحنات ديال الرملة وديال الآجور فين كيمشيو؟ كيمشيو من الناظور، ما اعرفتش واش كيدخلوا شي عملة صعبة ولا ما يدخلوش؟ وهاذ الشي محتكر على إسباني واحد، عندو معامل وعندو الرملة في الناظور هو اللي كيأدي للمليلية. إذن، نحن نساهم في بناء هذه المستعمرة.

ثالثا، المعاملة بالمثل وذاك الناس الأفارقة، مالنا احنا دايرين عليهم (gendarme) احنايا كغاربة، خلوهم يدخلوا للمليلية، خلوهم يدخلوا

واسمحو لنا أن نذكركم بنقط الملف المطالب لهذه الشريحة الحيوية من العمال:

- احترام تجديد مدة رخصة العمل بمليية المحتلة في 5 سنوات؛
 - المطالبة بالتنصيص على إسم العامل في رخصة الشغل بدل إسم المشغل أو الشركة؛
 - الاستفادة من حق التغطية الصحية؛
 - تسهيل المسطرة المتعلقة بتكوين ملف الحصول على رخصة الشغل مع مراجعة قيمة التكاليف المالية المرتبطة بها؛
 - تطبيق المساواة والعدالة في مسطرة التصريح على الدخل.
- شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرح هاذ السؤال، وأنا متفق معك، السيد المستشار، على أن فعلا معاناة هذه الفئة من العاملات والعمال هي معاناة قاسية ومعاناة تطلب منا جميعا الإسهام والعمل في سبيل حل هاذ الإشكال.

وفعلا، احنا استقبلناكم -كما قلتم- في الوزارة، ولكن لم نعد بإيجاد الحلول لأن ما بيدناش الحلول، إلى كان مشكل في وزارة الشؤون الخارجية سأعدك بالحل، إذا كان المشكل في إدارة أخرى داخل نفس الحكومة سأعدك بالسعي لأقتنعهم بالحل، ولكن إذا كان المشكل خارج التراب الوطن، لدى جهات أخرى، سأعدك بأن نعمل جهدنا في سبيل الحل.

وكما استقبلناكم، من بعد كانت مجموعة من اللقاءات داخل الوزارة من بعدها حول هاذ الموضوع، واحنا منذ ذلك الحين طرحنا هاذ المسألة مع الإسبان، سواء هنا مع السفارة الإسبانية أو في مدريد مع المسؤولين الإسبانيين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مرارا طرحنا مختلف هاذ النقاط ديال المعاناة المرتبطة بتجديد الرخص وغيرها اللي ذكرتها، التنصيص على إسم العامل في رخصة الشغل بدلا من إسم الشركة، الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، تسهيل المساطر... إلخ، هاد الشي كامل طرحناهم مع الإسبان.

أشنو هي الإشكال، أشنو هي العوائق الذي أمامنا نحن؟ واتما عارفينها وقلناها لكم. العائق الأول اللي عندنا هو الوضع القانوني للمدينة المحتلة، هذا كيدير لنا عائق أثناء النقاش والتفاوض مع الطرف الآخر، ولكن كين عائق ثاني هو الوضعية ديال ممليلية نفسها هي وضعية ديال حجة ديال مدينة ذات حكم ذاتي اللي كين واحد المجموعة ديال الصلاحيات لدى السلطات ديال

المغاربية؟

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول وضع تصور جديد وتوفير إطار... تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

السيد الرئيس،

هاذي ملاحظة كنستعملوها في أغلب الجلسات العمومية، والنتيجة عن الترتيب في الأسئلة الشفوية، في بداية الجلسة علمتينا بأنه السيد وزير التجهيز والنقل غادي يتأخر، ولكن ما علمتينا بأن وزير العدل والحريات كذلك غادي يتأخر، ولكن في كل مرة، الله يخليكم هاذ إعادة الترتيب، راه كييجعل خلل في هاذ الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

لا علمناكم، كايين التزامات طارئة، أنا حاليا عندي رسالة صيفطها لي يالله الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان...

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

ولكن في كل مرة كينكرر هاذ المسألة ديال إعادة الترتيب، واخا ولكن حقوق المستشارين كذلك خصها تحترم، ماشي في كل مرة كيوقع التغيير ديال الترتيب حسب اشتغال الحكومة، هاذ الشيء ما يمكنش يبقى يستمر بهاذ الشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة،

بالنسبة ربما التأخير ديال الوزراء، وزير العدل ووزير التجهيز والنقل راه كانت أثيرت في رسالة موجهة للمكتب، وكان اقراها السيد الأمين. شكرا.

الآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول وضع تصور جديد وتوفير إطار مهني لملائم لإنشاء المقاولات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أختي، إخواني المستشارين،

لميلية آسيدي، مالنا احنايا، احنايا دايرين (gendarme)، راه ماشي السبيلون اللي كيحضبوا الأفارقة، بل نحن، نحن المغاربة هما اللي كيحضبوا الأفارقة، السيد الوزير.

أضف إلى ذلك، السيد وزير الخارجية، هناك مجموعة من المشاكل باش نكونوا واضحين في هاد القضية، هذا راه عمال، هاذو مغاربة، ولادم، كيف يعقل احنايا عندنا علاقات مع نقابة إسبانية، كنبت للبرلمان الإسباني، كنبت لـ (Senat) الإسباني، كنبت حتى للملك ديال إسبانيا، والنقابة هاذي اللي عندها علاقة طيبة، هي تواخذنا، كنبت لنا واشنو دارت الحكومة ديالكم؟ أشنو دايرة الحكومة ديالكم؟ غير كنتفرج؟

هذا لا يعقل، هاذ الناس راه مغاربة، السيد الوزير، أتم مسؤولون على القضية، كنتذاكر على السيد وزير الخارجية، هناك تضامن حكومي، هناك شق ديال وزير الداخلية، ديال وزير الهجرة وديال وزير الخارجية، إذا كايين واحد...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

أنا متفق معكم من أن هاذ القضية قضيتنا، وخصنا ندافعوا عليهم، واحنا قلنا بأننا مع الأطراف الإسبانية في ضغط مستمر، ولكن إلى بانة لكم شي إجراءات معينة معينة محددة لم نقم بها، نحن مستعدون من الغد، ولكن خصنا ثاني ما نديروش واحد المسألة أسمو.

احنا التزاماتنا الدولية في القضية ديال الهجرة غادي نبقاو عليها، وهاذوك الأفارقة ما نقولش غير يمسيو، لأن إلى امشاو غادي ياخذوا بلاصة المغاربة، ما نقولش كلام اللي غير أسمو، هاذيك قضية وهاذي قضية، لكن الدفاع عن العمال المغاربة والعمالات اللي في مليلية نحن مستعدون إلى ابغيقي عاود نديرو حوار وندققو ونلقاو إجراءات دقيقة.

احنا مستعدين، وأنت تعرف هذا باستمرار، وأنا أيضا أقول بأنه الجهات الإسبانية إلى كايين شي حاجة ما نديرو معهم وما نتبيناش لها الآن في وزارة الخارجية، احنا مستعدين من غدا.

ولكن يمكن أن أؤكد لك بأنه في الغالب اللقاءات اللي كتكون بيننا وبينهم، هذه القضية من بين النقاط المطروحة، من بين نقاط أخرى مطروحة لأن عندنا الإشكالات كثيرة، عندنا مغاربة اللي خدامين في إسبانيا وفقدوا الأعمال ديالهم، مغاربة اللي عندهم مشاكل كثيرة، عندنا الطلبة المغاربة اللي كانت عندهم مشاكل، هاذ الشيء كامل عندنا محدد في لائحة، ولا يمكن أن يكون عندنا لقاء مع الطرف الإسباني إلا ونطرح هذه القضايا ديال المغاربة، والا آس غادي نقولو معهم إلى ما دافعناش على

المستشار، بأن المراجعة التي تقوم بها مديرية الضرائب في مجال التسجيل، فهي تتعلق أساسا بالعقود التي حسب وجهة نظر مديرية الضرائب يشوبها نقصان في الثمن أو التي تكون موضوع اعتراف من لدن الأطراف.

وهذا التصحيح - كما تعلمون - يمكن أن يكون موضوع مساءلة وطعن أمام لجان محلية أو اللجنة الوطنية للطعون الضريبية وكذا لدى المحاكم، الشيء الذي يوفر كل الضمانات للملزم لحماية مصالحه.

النقطة الثالثة، وهو أنه التجارب أبانت بأن المستوى أو نسبة الملفات التي يتم مراجعتها وهي نسبة ديال 34%، ولكن سبق لنا في إطار هاذ المجلس الموقر أن ناقشنا هذا الموضوع، وبالتالي من بين الأمور التي توصلنا إليها في إطار المناظرة وهو أن نعمل على حل هاذ الإشكال بالكيفية التالية، وهو اعتماد قائمة للأسعار تهم أئمة مختلف العقارات من مختلف جهات المملكة (zoning)، كمرجع أساسي لمراجعة الأثمان المصرح بها، أي أن المواطن قبل ما يبيع غير يعرف بالضبط أثنو هو الثمن المرجعي اللي غادي يخلص عليه الضريبة.

وانطلاقا من ذلك، احنا انطلقنا بالنسبة لجهة الدار البيضاء هي المرحلة الأولى، وإن شاء الله غيتدار هاذ الشيء هاذ السنة سنة 2013. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

السيد الوزير المحترم،

أنا سأطلق من يشوبها نقصان، والمشرع كان ذكيا حين ترك هذا الفصل يشوبه نقصان، ولكن مع الأسف يشوبه نقصان باللغة العربية أي استثناء في الجمل، ولكن مع الأسف ما هو يراجع أصبح هو القاعدة، بحيث أنا لا أشكك في كلامكم لأنني أعرفكم وأعرف مصداقتكم وأعرف تربيتكم، 34% يعني ناقشوها، ربما هذا ما ورد أو شيء من هذا، ولكن حين نتبرم لا يميننا ولا يسارنا نجد دائما من يشتكي من هاذ المعضلة.

الآن، السيد الوزير، وكنا دائما نتساءل لماذا لا يستعمل الفصل 143 من المدونة العامة للضرائب، الذي يخول للدولة الشفعة في حالة عدم التوصل إلى واحد الثمن معمول به؟

الآن، السيد الوزير، أنا جد مسرور ومعني الإخوان في الفريق الاستقلالي والمغاربة كالمين أن هاذ الموضوع هو سيحل، وفي عهد يعني الحكومة الحالية، وخصوصا في عهدكم، لأن هذا الموضوع أرق من حمد الكثير وعانى منه الكثير، لا أصحاب الدخل المحدود، ولا الأثرياء، ولا الوسطاء ولا، الجميع أكتوى بهذ النار.

اليوم أنا جد سعيد أنني أسمع، ومن خلالي المغاربة أجمعين، أنه تم إيجاد حلول لهاته المعضلة.

السيد الوزير، سنتطرق اليوم، باسم الفريق الاستقلالي، لموضوع قديم جديد، وفكرنا في طرحه على إثر المناظرة الوطنية التي تم عقدها في غياينا ببوزنيقة.

السيد الوزير،

لا أحد ينكر الدور الذي قدمته المقاول المغربية، منها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، هاته المقاول التي تعاني اليوم من عدة أشياء، والتي تجرأ مع الأسف إلى الوراء.

وفكرنا اليوم لطرح مشكل يؤرقها بشكل كبير، إنه موضوع ما يسمى بالتسجيل، السيد الوزير، هذا الموضوع الذي حين تتم عملية بيع أو شراء يتم التصريح ويقبل هذا التصريح ويؤدى عن هذا التصريح، وفيما بعد تأتي الإدارة - أي إدارة الضرائب - لتراجع هذا الثمن بكيفية وفي بعض الأحيان لا تكلف نفسها حتى إخبار المعني بالأمر.

لهاته الأشياء ولغيرها، نسألكم اليوم، السيد الوزير، خصوصا بعد المناظرة، عن ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها لضمان الثقة والشفافية بين المصرح بثن العقار ومصالح إدارة التسجيل عند التصريح بتسجيل العقار لديها، وذلك لحماية لمصالح جميع الأطراف المكونة لعقود التسجيل؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم عن فريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية عن هذا السؤال الهام. وقبل ذلك أريد أن أشكر جميع أعضاء هذا المجلس الموقر الذين حضروا المناظرة وكانت مشاركتهم مشاركة إيجابية، ومكنتنا كذلك من تقوية هاذ روح الحوار وهاذ الروح التشاركية التي مكنتنا من التوصل إلى توصيات مهمة جدا بالنسبة لبلادنا على المدى القصير والمتوسط، والتي سنعمل من شأن إنجازها خلال القوانين المالية القادمة، وخصوصا انطلاقا من مشروع قانون المالية لسنة 2014.

ومن بين النقط التي أثيرت، وأشكر السيد المستشار المحترم الذي وضع هذه النقطة هي إشكالية الثقة، الثقة بين إدارة الضرائب وبين الملزم، كان مواطنا أو مقاولا، وهاذ الموضوع كان موضوع ورشة خاصة، وتم اتخاذ العديد من التوصيات في هذا المجال التي سنعمل بها إن شاء الله من أجل تعزيز الثقة وكذلك تقوية ما سميناه بالمواطنة الجبائية.

أما بالنسبة للموضوع، ففي هاذ الإطار، أتم تعلمون، السيد

خصوصا وهو أنه طرح إشكالية من الإشكاليات الكبيرة التي تعالجها الحكومة.

وأريد فقط أن أؤكد للسيد المستشار المحترم، بأننا منكمين على هذه الإشكالية وعلى هاذ الظاهرة، وخير دليل على ذلك هو أن إعداد مشروع القانون المالية لسنة 2013، تم التأكد على ضرورة التقليل من اقتناء السيارات وكذلك استعمالها في إطار الكراء، وإلى اسمحتو نعطيكم بعض الأرقام بأن وقع العمل بتخفيض وتقليل هذه المشتريات، سنة 2010 كانت المشتريات ديال السيارات بالنسبة للحظيرة ديال الدولة 700 مليون ديال الدرهم، وهاذ سنة 2013 كين فقط 393 مليون ديال الدرهم، أي بتخفيض ديال 44%.

النقطة الثانية هو بالنسبة للكراء، كذلك توجهنا لجميع الإدارات وكنقولو لهم بأن بالنسبة للكراء لا يمكن استعمالها إلا لمدة لا تفوق عن 15 يوم، باش يمكن لنا نقلصو من هاذ الظاهرة.

وأكثر من ذلك تم كذلك إحداث لجنة وزارية التي تنكب عن التدابير المستقبلية التي ينبغي اتخاذها ابتداء من قانون المالية سنة 2014 للعمل على ما جاء في تدخلكم، ألا وهو توجيه الاقتناء نحو السيارات الاقتصادية أو المحلية التصنيع ووضع معايير محددة وموحدة لاقتناء واكتراء السيارات، وذلك وفق الحاجيات الضرورية والمبررة للقطاعات الوزارية، وربط اقتناء السيارات بحاجيات برامج القطاعات الوزارية، مع تلبية جزء من هذه الحاجيات من خلال اللجوء إلى الكراء القصير الأمد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالو. غير ابغيت نوضح بعض المسائل، لأن بلادنا هي بدون معادن، تدخل الأموال على البلاد، وهي كذلك لا تتحمل التبذير، والسيارة هي آلة، ماشي آلة ديال (le luxe)، ماشي آلة ديال التبرج، هي آلة كما شرتو ديال العمل، كايينة السيارة الوطنية الصنع، وكايينة السيارة اللي التكاليف ديالها قوية، اللي كنتساوي مرتين ولا ثلاثة المرات السيارة الوطنية. والسيارة وطنية الصنع هي سيارة ممتازة.

السيد الوزير،

أنت أعلم بالناس إلى رجعتا للوزراء في فرنسا ورجعتا للوزراء في بلجيكا، كنصيو على أن السيارة ديال الصنع هي اللي عندها الأسبقية في العمل الداخلي، لماذا احنا ما كنطيقوش هاذ الشي؟

ابغيت نذكر السيد الوزير المحترم، واسمح لي على أن الرأي العام باقي

وشكرا مرة أخرى باسمي وباسم الفريق الاستقلالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة... ما عندكمش تعقيب؟

والآن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه اقتناء واكتراء السيارات الباهظة التكلفة من طرف المرافق العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال يتعلق باقتناء واكتراء السيارات الباهظة التكلفة من طرف المرافق العمومية.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر ترشيد النفقات العمومية مدخلا رئيسيا لإقرار التنمية في بلادنا، وهو ما يستوجب مجهودا جادا لتحسين الحكامة، وتخليق الحياة العامة، ودعم شفافية التدبير المالي والاقتصادي، بما ينطوي عليه من عقلنة وحماية للمال العام من كل إشكال الهدر والتبذير.

إلا أن، السيد الوزير المحترم، وللأسف لا زلنا نتبع كيف فضلت العديد من وزاراتكم والعديد من المرافق العمومية اقتناء واكتراء السيارات الفارهة والباهظة التكلفة على حساب السيارات المحلية الصنع، والتي قد تخفف الكثير من العبء على مائتنا العمومية في مغربنا، بل وستوفر اعتمادات هامة، يمكن توظيفها لفائدة العديد من القطاعات الاجتماعية التي تمس شرائح واسعة من مجتمعتنا المغربي، هذا بالإضافة لما قد يكون لها من انعكاس إيجابي على اقتصادنا الوطني.

وعلى هذا الأساس، فنسألكم، السيد الوزير المحترم، أمام هاذ المسائل الواقعة في التبذير من السيارات، ما هي الإجراءات الحقيقية والتدابير التي تنوي الوزارة ديالكم القيام بها من أجل القطع مع مثل هاته الممارسات، والحرص على ترشيد النفقات العمومية ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار عن الفريق الاشتراكي على هاذ السؤال الهام،

من خلال المؤسسات العمومية المشرفة على كل حساب، نجدها تذهب في اتجاه غير سليم، وغالبا ما تصرف في التسيير، بخلاف ذلك فإن فلسفة هذه المؤسسات في الأصل كان الهدف من ورائها تحقيق الأهداف المتوخاة منها من خلال البرامج المحددة، حيث أن 11,40 مليار درهم مجموع مبالغ عائدات هذه الصناديق تبقى ضعيفة، تبين باللموس أن هذه المؤسسات المشرفة على هذه الصناديق تعيش أزمة حكمة.

لذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الآليات الجديدة التي تعتمدهم الحكومة القيام بها لإرساء أسس حكمة جيدة في أفق تطوير أداء هذه المؤسسات لتكون مردوديتها أفضل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار عن هاذ السؤال بالنسبة للمؤسسات العمومية.

وفي الواقع ينبغي أن أدقق بعض النقاط. النقطة الأولى، وهو أنه لا توجد علاقة مالية مباشرة ما بين الحسابات الخصوصية والمؤسسات العمومية، لأن الحسابات الخصوصية فهي كما يعلم السيد المستشار، فهي يتم تديرها من طرف القطاعات الوزارية المعنية، أي الوزراء، أما المؤسسات العمومية فلها تدير آخر في إطار المجلس التداولي أو المجلس الإداري الذي يترأسه السيد رئيس الحكومة أو الوزير الذي ينتدبه للقيام بهذا العمل.

النقطة الثانية، من خلال ما تقدمتم به، وهو أن اليوم إذا درسنا المؤسسات العمومية، يمكن القول بأن لنا 239 مؤسسة عمومية، و42 منشأة عامة ذات مساهمة مباشرة للخزينة، منها 33 منشأة تملك الدولة أغلبية رأسها.

وفي هذا الإطار، ما جاء في تدخلكم وهو أنه ينبغي أن نعمل على التمييز ما بين المقاولات العمومية وكذلك المؤسسة العمومية التي لها صبغة إدارية، المجال في المجال ديال التعليم أو في مجالات أخرى.

وأنا معكم، السيد المستشار، ملي تقولوا بأن بالنسبة لهاذ المؤسسات التي عندها صبغة إدارية أن غالبية الإمكانيات المالية فهي إمكانيات مقدمة من طرف الدولة، ويتم استغلالها أساسا لتلبية الأجور أو بعض المصاريف ديال التسيير وبالنسبة للاستثمار فتبقى ضئيلة.

ولكن في نفس الوقت، ينبغي كذلك التأكيد بأن القطاع العمومي أو المؤسسات العمومية ككل عرفت تطورا ملحوظا في مجال الاستثمار،

يكتنظر الوعود التي وعدت به هاذ الحكومة التي قالت على أن في الوقت التي تتصوبوا الوزراء قالوا على أنه في بعض التصريحات على أن الوزراء ما غاديش يغيروا السكن ديالهم، وما غاديش يغيروا السيارات ديالهم، الآن الكراجات مملوئين بالسيارات الفخمة التي لا مثيل لها.

ولهذا، ابغيت نذكر السيد الوزير المحترم على أن في أيام واحد الوزير الأول، كان واحد المرسوم كان ضبط...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على تعقيبه. أريد فقط أن أؤكد بأن الحكومة عند وعودها، وأعطيتكم بعض المعطيات حول التقليل من شراء السيارات بـ 44%.

نعطيكم معطى آخر وهو أن بالنسبة لاقتناء السيارات، من الوزراء إلى المدراء العاميين أو الكتاب العاميين، تم تقليص كذلك المبلغ المحدد لاقتناء هاذ السيارات بأكثر من 30% مقارنة مع الماضي.

إذن احنا في إطار ديال التوجه ديال أننا، المجال الذي قال السيد المستشار، أننا يكون تدير موضوعي وحقيقي لهاذ الظاهرة، ومن جهة أخرى كذلك أن نضمن كذلك السلامة للحكومة ولجميع أعضائها.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه تدير المؤسسات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أثناء مناقشتنا للقانون المالي، أشرنا إلى موضوع تدير المؤسسات العمومية من خلال الحسابات الخصوصية التي تتوفر عليها المنظومة المالية الوطنية، والتي تصل إلى 79 حساب خصوصي، بغلاف مالي يصل إلى 59 مليار درهم.

السيد الوزير،

بالرجوع إلى الوثائق المقدمة إلينا إبان مناقشة القانون المالي بخصوص وضعية هذه الحسابات، تجد أن مجموع المبالغ المالية المرصودة لهذه الحسابات

إطار تقديم قانون المالية، باش نكونو واضحين.

وبالتالي صحيح ما نقولوش بأن ما قلعناش، قلعنا، ولكن مما كان ممكن أن ينجز، أما في المجموع تبقى الغلاف المالي الكامل فهو أكبر مما كان برمجته بالنسبة لهذا السنة 2013.

بالنسبة أكثر من ذلك، سأؤكد لك، السيد المستشار، بأن المؤسسات العمومية إن شاء الله ستعمل ونعمل جاهدين، وقمنا بجميع الميزانيات ديال المؤسسات العمومية، جلهما تم المصادقة عليه قبل آخر مارس، باش أنها تنطلق الأعمال ديالها والاستثمارات إن شاء الله ديال المؤسسات العمومية ستكون أكبر مما حققناه السنة الماضية. وبالتالي، بالنسبة للاقتصاد الوطني سنعمل على تحسين جدوى الاستثمارات العمومية بالنسبة لبلادنا.

النقطة الثالثة، وهو في المجال ديال تحسين الحكامة، المدونة راه انطلقنا فيها، بل نحن نشتغل على العمل على تعاقدات مع المؤسسات العمومية، وجل المؤسسات العمومية، وقمنا بوضع قانون جديد للمراقبة المالية باش أننا نحسنو أكثر من تدبير هاذ المؤسسات العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه دعم إدارة الجمارك بالموارد البشرية الكافية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

من المعلوم أن الحكومة قامت وتقوم بمجهودات جبارة من أجل دعم الاستثمار ببلادنا، مع المحافظة على تطعيم خزينة الدولة بمستحققاتها مع الحرص على استخلاص الرسوم والإتاوات عند الاستيراد والتصدير ومحاربة التهريب.

ويلاحظ أن قطاع الجمارك قد تطورت أنشطته في العشرية الأخيرة بشكل ملحوظ، وذلك دون مده بالموارد البشرية الكافية لمواكبة أنشطته، الشيء الذي يؤثر سلبا على مردوديته، ويحرم خزينة الدولة من موارد هامة، ناهيك عن الأضرار الأمنية المحتملة، الشيء الذي ينبغي معه والحالة هذه أخذ ذلك بالحسبان عند إعداد ميزانية قانون المالية لسنة 2014، من أجل تدارك الخصاص وتقوية القطاع بالموارد البشرية المؤهلة.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير:

- ما هي نسبة تطور القطاع الجمركي من حيث عدد الموارد البشرية في

وغادي نعطيك بعض الأرقام: إلى اخذينا سنة 2000، اللي تنجز ما تتكلمش على الكلام اللي كان يتقال، كانت 19 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات العمومية، سنة 2007 وصلنا إلى 49 مليار ديال الدرهم أي تضاعف، سنة 2011 وصلنا إلى 68 مليار ديال الدرهم، وسنة 2012 رغم أن غالبية المجالس الإدارية والميزانيات تم المصادقة عليها في آخر يونيو تم إنجاز 78 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على هاذ... احنا السؤال ديالنا هو ملي كنا في القانون المالي التزمتمو مع البرلمان، ماشي غير مع الفريق ديالنا التجمع الوطني للأحرار، بل التزمتمو مع البرلمان باش غادي لتحسين حكامة هاذ المؤسسات، وهذا هو اللي كنتنظرو منكم، لماذا؟ لأن اليوم احنا كنشوفو أن الدولة كندوي... ملي تدار هاذ السؤال، راه كان ذيك الساعة كان باقي ما اخذيتوش القرار باش تنقصو 15 مليار ديال الدرهم من الاستثمار، ولكن دابا لا بد خاصنا نجدها، كنا كتمناو أن قبل ما الدولة تقرر باش تنقص من الاستثمار تفكر في هاذ تحسين الحكامة ديال هاذ المؤسسات، كان يمكن الدولة توفر الفلوس الكافية ويمكن كاع ما نحتاجوش هاذ التقليل اللي قررت الحكومة. كيف كنا تكلمنا عليه في اللجنة، كتبو التزمتمو بضمان تنفيذ جيد لميثاق الممارسات لحكامة هاذ المؤسسات، هاذ الشيء حتى هو مازال كنتنظروه، نتمنوا أن نشوفو الوتيرة ديال هاذ الشيء تكون أكثر، واللي كنا كتمناو أكثر وهو ما نشوفوش الدولة المغربية كتقرر أن تنقص من الاستثمار، مع العلم أن كان عندها فين تنقص في جوايه اخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا اللي ابغيت نقول للسيد المستشار المحترم، بأن إذا اخذينا الحجم الشمولي ديال الاستثمارات العمومية، وكنا نتكلمو على 180 مليار ديال الدرهم، في هاذ 180 مليار ديال الدرهم ما احتسبناش بالنسبة للاعتمادات المرحلة، اللي كانت 81 مليار ديال الدرهم.

إذن في أول السنة وصلنا لـ 201 مليار ديال الدرهم، نقصنا منها 15 اوقات 186 مليار ديال الدرهم، أي عندنا أكثر من اللي كان منتظر في

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

إذن بدورنا في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل على هاذ الجواب، وكذلك أن ننتهز هذه الفرصة لننوه بالأطر الجرمية، ومع قلة عددها تقوم بعمل جبار من أجل حماية وتقوية الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة ومواجهة المهربين وتجارت المخدرات.

بدون شك أن هذه الأعمال الأساسية، وتبعاً للسؤال الذي طرحناه، كنا نود أن نعرف التطور العددي في العشرية الأخيرة لهذه الشريحة، التي كانت محل تقدير وإعجاب من طرف المنظمة العالمية للجمر، وهذا يؤكد ما تتوفر عليه من كفاءة عالية، وكذلك استماتة في العمل، بالإضافة إلى التحديث والافتتاح على التكنولوجيا.

ولكن موازاة لذلك، نود أكثر من ذا وذاك أن تأخذ الحكومة ذلك في الحسبان في القانون المالي المقبل لتواكب هاذ التطور ديال العمل ديال العاملين في هاذ القطاع، وما عرفه المغرب من توسع كما جاء في جوابكم، لا من حيث المطارات ولا الموانئ ولا الطرقات كذلك، وكذلك الهجمات عن طريق العصابات المنظمة في مجال التهريب والمخدرات، لكي تحفز هذه الشريحة بتحفييزات كبيرة، ثم كذلك توفير جميع الإمكانيات الحديثة من أجل حماية سلامتها أولاً، ومواجهة هذه العصابات التي أصبحت كذلك تتطور وتستعمل آليات جد حديثة من أجل القيام بالإرهاب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، ليس هناك تعقيب للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول ضرورة ترشيد استعمال الماء ومواصلة تعبئة الموارد المائية. الكلمة... وإخا كابين، راه اقرينا عليكم الرسالة اللي توصلنا بها من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بتأجيل الأسئلة إلى آخر الجلسة، لا ماشي إلى حين يجي، في أواخر الجلسة، الرسالة كانت واضحة.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

العشرية الأخيرة؟

- ما هو تأثير ذلك الخصاص على خزينة الدولة؟

- ما هي الإجراءات التي ستخضعونها من أجل الرفع من مستوى ومردودية القطاع عن طريق دعمه بالموارد البشرية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي على هذا السؤال الهام، وأريد فقط أن أشكركم أكثر على اهتمامكم بإدارة الجمارك والموارد البشرية التي تلعب دورا أساسيا خدمة للوطن وخدمة كذلك للمواطنات والمواطنين، بحكم أنهم يقومون، كما جاء في تدخلكم، بوظائف أساسية على الصعيد الاقتصادي، على الصعيد الجبائي، وعلى الصعيد الأمني.

وصحيح أن بحكم التطور العمراني لبلادنا، وخصوصا بالنسبة للموانئ وكذلك المطارات التي عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية، وخير دليل على ذلك وهو ميناء طنجة المتوسط الذي له نشاط كبير جدا، فكل ذلك أدى إلى ضرورة أن تقوي وأن تؤكد ونظور الموارد البشرية بالنسبة لإدارة الجمارك.

وإذا سمحتم لي نعتيكم بعض الأرقام، عدد موظفي الجمارك حاليا هو 4626 موظف، منهم هيئة ضباط وأعاون الفيلق، وهناك كذلك هيئة موظفي المكاتب.

وصحيح أن هنالك عمل كبير تم القيام به من أجل تحسين وتطوير مردودية إدارة الجمارك من خلال أساسا النظام المعلوماتي الذي مكن من تقليص وتسهيل وتبسيط المساطر الإدارية، وكذلك مكن كذلك من تقوية المردودية للعاملين في هذا المجال.

ورغم ذلك، فهناك خصائص بحكم أن -كما تعلمون- من خلال الإشكالية المطروحة على الصعيد الترابي، ولكن أكثر من ذلك كذلك إشكالية التهريب، الذي عرفت تطورا ملحوظا، خصوصا في بعض مناطق المملكة، المنطقة الشرقية أو الشمالية، فكل ذلك جعلنا مضطرين إلى تقوية عدد الموظفين.

فخلال هاذ سنة 2012، فتم توظيف 344 مساعد إداري في هاذ المجال بالنسبة للجمارك، ونحن نشغل كذلك بالنسبة لهاذ السنة إلى تطوير هاذ الأعداد لكي نصل إن شاء الله في أفق 2016، وسنأخذ بتوصيتكم بنسبة مشروع قانون المالية لسنة 2014، على أن نصل إلى مستوى ما بين 5500 إلى 6000 إن شاء الله.

وكذلك الحجم ديال الاقتصاد المبرمج هو 2 مليار ونصف متر مكعب كذلك، إذن 2 مليار ونصف في التعبئة و2 مليار ونصف في الاقتصاد، ومن خلال أولا الاقتصاد في السقي في ميدان الفلاحة، وخاصة بتنقيط السقي من السقي التقليدي إلى السقي بالتنقيط، وهذا بشراكة مع برنامج المغرب الأخضر، اللي فيه واحد البند هو برنامج وطني للاقتصاد في السقي.

وكذلك إعادة هيكلة أو صيانة شبكة التوزيع للماء، الماء الفلاحي والماء الشروب.

ومنذ آنذاك المغرب انطلق في تطبيق هذه الإستراتيجية واللي زدنا إضافة في 2012 هو أنه في جميع، كما تعلمون المغرب فيه 9 ديال الأحواض المائية، 9 ديال الوكالات، واللي كين واحد التدبير جهوي ومشارك في المجلس الإداري ديال وكالات الأحواض كين جميع الفاعلين المحليين والسلطات والتقنيين.

إذن في كل حوض هيأنا برنامج أو المخطط المندمج الجهوي للموارد المائية كذلك في أفق 2030، وهذا المخطط يعني منبثق من الطلبات الجهوية والحاجيات الجهوية للقطاعات الفلاحية والصناعية والسكن، وكذلك تعطي رؤية مستقبلية لجميع يعني المنشآت اللي تيصنوا الإنشاء ديالها باش نجابو هاذ الطلب.

كذلك عندنا، نحن الآن بصدد انتهاء إدماج هاذ المخططات الجهوية في المخطط الوطني للماء، وإن شاء الله قريبا غادي نطلبو يعني انعقاد الدورة القادمة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، وبلا شك غادي يكون واحد... يعني يشاركوا فيه جميع الفعاليات الوطنية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

ابغينا كذلك في الفريق الاستقلال نشكرو السيد الوزير على هاذ المعطيات والذي ذكرنا بما جاء في البرنامج الحكومي وكذلك البرنامج أو الإستراتيجية في إطار أفق 2030، ولكن احنا قلنا نطلقوا اشوية من بعض المسائل البسيطة لأننا نتحاور من خلال هذه القبة مع الرأي العام.

ولهذا، ابغيت نأكد فقط على أن هناك بعض المناطق التي تعاني في نطاق تدبير الأحواض عن بعض الاختلالات، وتتمنى أن تلتقطها الحكومة من أجل معالجتها، وغادي نعطي المثال من المنطقة التي أنتمى إليها وهو الوكالة ديال زيز غريس كير. هاذ المنطقة التي عرفت شحما على خلاف المناطق هذه السنة من الأمطار.

ولكن، كذلك عندنا سد الحسن الداخل الذي يعني الآن المياه الموجودة

حول ضرورة ترشيد استعمال الماء ومواصلة تعبئة الموارد المائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد التزمت الحكومة في برنامجها بمواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب المتزايد على الماء والعرض الذي يزداد كلفة، وذلك من خلال اعتماد سياسة مائية فعالة، تعتمد المزوجة بين مقارنة التحكم في الطلب على الماء وترشيد استعماله والحفاظة عليه، ومقاربة تدعيم الغرض من الماء وتنويع مصادره، خاصة من الموارد المائية غير التقليدية، مع الحرص الشديد على إشراك الفاعلين بالقطاع للتحسيس والتعبئة للمحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث.

ولبلورة هذه السياسة المائية وتنظيم القطاع في أفق إرساء تدبير مندمج وتشاركي، نود معرفة إستراتيجية الحكومة لصيانة المنشآت المائية من جهة، وإستراتيجية الوزارة لتدارك العجز الحاصل في تجهيز وتحديث المدارات السقوية، والمساهمة في الوقاية من الفيضانات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والتغطية الاصطناعية للفرشة المائية من جهة أخرى.

كما نسألكم عن الإستراتيجية المعتمدة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد استعمال الماء وتعبئة الموارد الخاصة بها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد فؤاد النويري وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

أود أولا أن أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام، وثانيا على معرفته العميقة بميدان الماء واشكالية الماء في بلادنا.

هو أولا ابغيت نذكر بأنه للمغرب إستراتيجية وطنية للماء، هاذ الإستراتيجية قدمت أمام صاحب الجلالة نصره الله في 2009، وهاذ الإستراتيجية لها ركيزتين أساسيتين:

أولا، وهذا في أفق 2030، هاذ الإستراتيجية مبنية من 2009 ولا 2010 في أفق 2030، تعبئة موارد مائية إضافية ديال 2 مليار ونصف متر مكعب في أفق 2030، وهذا خاصة من خلال بناء سدود كبرى ومتوسطة، وكذلك تحلية مياه البحر وكذلك إعادة استعمال المياه العادمة، خاصة في سقي المساحات الخضراء.

والركيزة الثانية هي الاقتصاد، الاقتصاد في استعمال الموارد المائية،

السؤال.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

محااربة الفساد بشكل عام هو شعار المرحلة الذي يرفعه الجميع، سواء ذوي النوايا الحسنة أو غيرها، ولكل هجرته وبغيته ومقاصده. وهذا مدخل سياسي، دستوري وقانوني واجتماعي وأخلاقي لتصحيح كل ما يتم رصد من اختلالات، وخاصة المالية العمومية.

إن الفساد المالي يرتبط تاريخيا بمرحلة سابقة، لأنه تراكم وهو إرث ثقيل جدا، جعل ضريبة الإصلاح والتصويب ليست بالهينة، وهنا نتحدث من باب إعطاء نماذج ليس إلا، الربع الاقتصادي أو اقتصاد الربع، بما فيها المقالع، المآذونات، رخص أعالي البحار، الصفقات العمومية المشبوهة، والمنجزات المختلفة المغشوشة، وأذكر هنا، السيد الوزير، بالمناسبة أحد المساجد العتيقة والقديمة بمدينة تارودانت التاريخية منذ عهد السعديين، والتي تم ترميمها بغلاف مالي كبير مؤخرا (680 مليون)، هذا المسجد أصابه احتراق هذا اليوم، وضاعت هاته المعلمة حتى ولو رم، مما نحن نتحدث عن الفساد المالي، هذا يدخل في إطار الحكامة التي تفرض متابعة ومراقبة خاصة للمآثر التاريخية العظيمة، كمثل هذا المسجد بتارودانت.

إن هذا المشكل من الفساد يعيق التنمية ويؤثر على الناتج الداخلي الخام، ويروم تبخيس جهاز العدالة، ويمس جوهر مضامين دولة الحق والقانون، وهنا كذلك ندخل ضمن مسألتنا كمثلي المأجورين الفوارق الصارخة بين الأجور الدنيا والعليا التي تصل إلى 100 درجة في بعض الأحيان، والتعويضات المبالغ فيها داخل إدارتنا.

السيد الوزير المحترم،

أصبح في ظرفنا الراهن انتظارات المواطنين كثيرة جدا، ومنها الطبقة العاملة أن تقطع مع جذور الفساد مهما كانت ضريبة الإصلاح، وما كانت جيوب المقاومة التي ترعاها.

وبهذه المناسبة، نثمن الملفات التي حركتها حكومتكم، كملف الضمان الاجتماعي والمطاحن ومكتب التسويق والتصدير، وغيرها من الملفات التي أنجز في حقها المجلس الأعلى للحسابات تقارير واضحة، فضلا عن تقارير مالية أخرى.

وهنا أسألكم، السيد الوزير، في الختام: ما هي الإجراءات الحكومية المقررة والتدابير المدججة المزمع اتخاذها للحد من الفساد بوجه عام والفساد المالي بوجه خاص؟ وما هي الآليات والضمانات لإنجاح هذا الورش

فيه هي جد قليلة، ورغم ذلك ساهم في ذلك في عدم استعمال تلك المياه عدم التوفر على شبكة عصرية، بحيث نستعمل شبكة تقليدية التي يضج فيها حوالي 30% من الصبيب، بالإضافة إلى التبخر نتيجة الطقس.

كذلك هناك عندما تكون الأمطار والوديان، غريس أو كير أو زيز، هناك عدم الترابط والتحويل من غريس إلى زيز للاستفادة من عداد 10 الملايين التي تذهب سدى في الرمال سنويا، وأتمنى أن تكون لكم الإحصائيات.

إذن هاذ التدبير ديال هاذ المناطق الجنوبية التي لها مناخ خاص بها حتى في السنوات التي لا تكون عجاف على الصعيد الوطني، نود أن يكون لها برنامج خاص كذلك من أجل إبقاء الساكنة ملتصقة بتلك المناطق بدل الهجرة إلى المدن مع المشاكل وما يتطلبه مشكل الهجرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح أن هاذ المنطقة هي يعني تتميز بندرة الموارد المائية وبقلة التساقطات المطرية وخاصة هاذ السنة، والحمد لله في المناطق الأخرى كانت عندنا تساقطات مطرية مهمة، ولكن هاذ المنطقة فيها خصاص، ولكن عندنا يعني في إطار وكالة الحوض، كإين برامج وأنا حضرت في المجلس الإداري ديال وكالة الحوض، كإين عدة برامج لتعبئة يعني موارد مائية إضافية، وكذلك الاقتصاد في الماء.

ويمكن لنا تعطيك، ما عنديش الآن امعايا يعني البرامج بدقة، ولكن اللي يمكن لي نضيف هو أنه كإين عندنا مشروع مهم في المنطقة، وهو إنشاء سد قدوسة، وأن هاذ السد على واد غير هو سد مهم، سد كبير، الحجم ديالو كبير، وغادي يمكننا من تعبئة موارد مائية مهمة لساحل بوذنيب المنطقة كلها، وكذلك لوقاية هاذ المنطقة من الفيضانات وكذلك لإغناء الفرشة المائية بموارد إضافية.

وتنظن هاذ السد إن شاء الله اللي نحن الآن بصدد انتهاء الدراسة النهائية ديالو باش نعطيو الانطلاق لطلب العروض، غادي يكون يعني إنجاز مهم وغادي يحقق لهاذ المنطقة يعني مستقبل زاهر إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول تفاقم ظاهرة الفساد المالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الإتحاد الوطني للشغل لتقديم

ثم أيضا إصدار القانون ديال حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين حول كل جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، هذا أيضا اللي مكن على أنه تكون هناك إجراءات عملية في هاذ الاتجاه.

ثم أيضا تفعيل وتقوية دور المفتشيات العامة من خلال المرسوم الذي صدر 2.11.112 اللي اعطى مجموعة من الإجراءات العملية في هاذ الاتجاه. إحداث أيضا 4 ديال الأقسام خاصة بالجرائم المالية ببعض محاكم الاستئناف الرئيسية في المدن الكبرى أساسا، ثم أيضا إحداث لجنة على مستوى وزارة العدل المتابعة لمجموعة من التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات.

وأيضا المواقع الالكترونية، ومنها (stop corruption) ديال وزارة الوظيفة العمومية اللي بالفعل تنصب في هاذ الاتجاه، بمعنى أنه الإشكال، سيدي المستشار المحترم، هو ماشي في النصوص القانونية، إلى كنا مازال نشوفو على أنه هناك واقع حالي قائم، والذي يؤسف له في مجموعة من القضايا، هذا يتطلب منا بالفعل مجموعة من الإجراءات لا أنصو أنها قانونية لأن المسطرة والترسانة القانونية كافية لكي تكف هاذ الداء العضال عن المجتمع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رماش:

أشكركم، السيد الوزير، على هذا التوضيح، والذي في الحقيقة يؤكد، كمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أنه لا بد من آلية تواصل ناجعة، يتوصل من خلالها المواطن المغربي بكل التطورات، لا على مستوى المبادرات الإدارية والقانونية، وغيرها لأن هذا ورش إصلاحي يجب أن يتم. النقطة الثانية، السيد الوزير، أن هناك مجموعة من الإجراءات جاءت بها حكومتكم، فعلا هناك الإجراءات التي هي في طور المتابعة، وهناك الإجراءات التي هي مشاريع، ونحن نعتقد بأن في إطار هاذ الأفق إن شاء الله سنصل إلى على الأقل إلى تطبيق ما يمكن تطويقه.

النقطة المهمة، في تقديري، وهي التعجيل بوضع ميثاق وطني، هاذ الميثاق الوطني الذي يجب أن تنخرط فيه كل الفعاليات، كل المجتمع المدني، بما فيه التمثيليات النقابية، على أساس أن يكون المساهمة من هنا مساهمة فعالة.

وأقول، في الأخير، السيد الوزير، إننا فعلا مع هذا شعار الذي هو محاربة الفساد، ومن بين الإجراءات التي يجب اتخاذها وهو محاسبة المفسدين، من يتبجح بكلام منخرط حتى النخاع في عملية الفساد والإفساد، لا بد من محاسبة، ولا بد للعدالة أن تجد طريقها، لأنه لا يوجد أحد فوق القانون، خاصة في الدستور الجديد الذي يربط المسؤولية

الإصلاحي الذي هو ورش المواطنين قاطبة بكل فئاتهم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحيم الرحيم.

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على هذا السؤال.

وكما تفضلتم لا يخفى عليكم على أن الإشكال ديال الفساد في عمومها، والفساد المالي جزء منه، هو من الإشكالات الرئيسية التي تعاني منها بلادنا، وقد تفضلتم وقلتم بأن هاذ المطلب ديال محاربة الفساد هو مطلب الجميع، وبالتالي هاذ الإجماع على محاربة الفساد هو أمر ضروري أولا.

لكن الإشكالات، السيد المستشار المحترم، كما تعلمون هما إشكالات تتعلق أساسا بالتنزيل ديال واحد المجموعة ديال النصوص وواحد المجموعة ديال الإجراءات اللي بالفعل مادام طلبتو منا أننا نوافقكم بهاذ الإجراءات أنا نعطيكم بسرعة غنتغل هاذ الدقائق باش نقول لكم الحكومة ماذا فعلت في هذا المجال، على أساس أن أترك التعقيب إذا كان شي تعقيب سياسي لاحقا.

أولا الحكومة قامت بتبسيط مجموعة من المساطر اللي هي المساطر الإدارية، والتي عندها صلة بالمقاولة، أساسا في إطار الرقمنة، اعلاش؟ باش تقلص من السلطة التقديرية للإدارة، وما يقاش ذلك التواصل المباشر اللي تيكون فيه سلطة تقديرية، والتي يمكن تكون مدعاة إلى الفساد المالي.

أيضا محاربة الاغتناء اللامشروع من خلال مجموعة من نصوص القوانين وأساسا القوانين ديال التصريح بالملكيات التي تم تفعيله خلال الهجيء ديال هاذ الحكومة الحالية، ثم أيضا تطعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع العمل الإداري، وهذا أمر أيضا اللي تم فيه مجموعة من الإجراءات، وعلى هاذ الأساس كما تعلمون واحد المجموعة ديال الملفات التي أشرتم إليها ديال الفساد تم عرضها مباشرة على القضاء لكي يقول القول الفصل فيها.

أيضا فيما يتعلق بتعميم المباريات للتوظيف، الاستحقاق في الترقية، إعلان اللوائح ديال المستفيدين، هاذي كلها إجراءات تنصب في هاذ المجال ديال محاربة هاذ الفساد على أساس أنه بالفعل تكون هناك الشفافية التامة.

أيضا هناك وحدة كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، لمعالجة المعلومات المالية اللي هي مرتبطة بغسل الأموال، والتي عندها مجموعة من الملفات اللي تتعالجها والتي مكنتنا من أننا بالفعل نتبعو المال ديال واحد المجموعة ديال الأموال اللي بالفعل امشأت لغسل الأموال.

بالحاسبة، السيد الوزير.

ولذلك، فلا جدوى من القوانين إذا لم تنزل على الكبير والصغير. نحن معكم أن ملفات فتحت في هذا الإطار، وأتم ستواكبون في إطار التضامن مع الوزارات المعنية، كوزارة العدل وغيرها، ونحن سنكون إلى جانب القوى الحية المؤمنة، صاحبة الضمير الحي بهذا التغيير، سنكون جميعا لمحاربة الفساد فعليا وإجرائيا وليس نظريا كما يقال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان عندهم تعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

لا نختلف، السيد المستشار المحترم، على أنه بالفعل الإشكال الحالي يجب فيه تضافر الجهود ديال الجميع. أكد أن الموضوع الآن اللي خصنا تقدمو عليه هو بالفعل أن نحس جميعا، سواء كانت حكومة، معارضة، مجتمع مدني، برلمان، أفراد، أشخاص، على أنه بالفعل الآن تنضيعو على بلادنا اقتصاديا واجتماعيا وحتى في الأمن وفي الشفافية وفي المساواة ديال جميع المغاربة، تنضيعو ملاير ديال الدرام، هناك من يقدرها بنسب من الناتج ما كايين لاش نعطيو أرقام، لكن هذا الإحساس يجب أن يتطور، لأنه كما تعلم، السيد المستشار المحترم، هو الأفعال سواء كانت ديال مؤسسات ولا الأشخاص هي التي من شأنها أن تؤدي إلى الفساد.

فإذن هاذ الإشكال الآن اللي بالفعل خص الضرب بيد من حديد، وأتم لما تكلمتم على أن لا أحد فوق القانون، هذا الدستور الجديد، أكد أنه يجعل الجميع سواسية أمام القانون، وأنه بالفعل خصها تكون المساطر الحقيقية لإحالة كل من ثبت على أنه بالفعل يستعمل الفساد خرق القوانين على أنه بالفعل يتم المحاسبة ديالو.

لكن في هاذ الشئ ديال الميثاق، احنا تصورو الحكومة الآن مقبلة على ميثاقين، السيد المستشار المحترم، تكلمتو على واحد منه هو وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد، والميثاق الثاني هو ما يعرف بالميثاق ديال المرافق العمومية، هاذو جوج ديال الموائيق ولا هاذ الميثاقين اللي من شأنهم أولا أنهم يوضعوا كل فرد في المجتمع وكل مؤسسة إدارية أمام ما لها وما عليها، حقوقها وواجباتها، وأنه الذي أحل بهذه الحقوق والواجبات أكد أنه ذلك من خلال هاذ الميثاق غادي يتطبق عليه القانون، واحنا نتصورو على أنه الحمد لله الآن في هاذ المرحلة ديال سنة ونصف هناك مجموعة من الإجراءات التي أعلنت، وهناك إجراءات أخرى ستعلن خلال المرحلة القريبة القادمة، والي من شأنها أنها تفعل محاربة الفساد ومنو الفساد المالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الموجه والوحيد إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، حول تعثر الحوار الاجتماعي، وتلتمس من السيدات والسادة المستشارين والسادة الوزراء احترام التوقيت أو الوقت المحدد في 3 دقائق في دقيقتين للتعقيب، باش ما تقاو تخرجوني دائما نستعمل المطرقة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، في الحقيقة أن أهمية الحوار الاجتماعي في هاذ المجال وفي هاذ العهد ديالنا أهمية كبيرة جدا، سيما واحنا الآن أصبحنا نكشفو عدة تعثرات، عدة احتقانات واحتجاجات تمس الاقتصاد الوطني وتعطي نظرة غير مرضية على المجتمع ديالنا بصفة عامة.

أظن أن حان الوقت لتتكب الوزارة على مراجعة أوراقها بخصوص إحياء مسلسل الحوار الاجتماعي، لأن ذلك يخدم الاقتصاد الوطني، يخدم الاستقرار، يخدم انتظارات الشغيلة المغربية بشتى فئاتها.

أظن أننا قرأنا صلاة الجنائز على الحوار في ظل هذه الحكومة التي نالت من الشغيلة ومن الموظفين ما نالته من إهانة ومن عرقلة نشاطها، فإلى متى نستمر على هذا الوضع؟

وماذا فكرت وزارتك، السيد الوزير المحترم، في إعادة إحياء مسلسل الحوار الاجتماعي بعدما تأسس في ظل الحكومة السالفة؟
وشكرا.

تفضل أسيدي وشوف تشاور معه، كظنن انت، السيد الوزير، ما خليتيهش يهضر، دائما قابطو، ما عرفتش اعلاش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

هذا فعلا موضوع مهم، مهم جدا لا بالنسبة للنقابات الأكثر تمثيلا، اللي كنعتهروها شريك أساسي في كل القضايا، لا بالنسبة للقضايا اللي كنعهم الشغيلة المغربية والموظفون بصفة عامة والموظفون في القطاع الخاص، ولا

أنايا كنتأسفو لأننا ما وصلناش كنخدمو بلادنا بقدر ما أنا كناغاطو بعضياتنا، وهاذ الشي ما تخدمشاي التقدم دبال البلاد، ما تخدمشاي الوضية اللي احنا فيها كتربدو نكرسو اليأس وكنكرسو الفشل. أنا كنظن أننا حان الوقت لنستيقظ جميعا يدا في يد، حكومة ونقابات، راه احنا كلنا داخلين في خندق واحد لمكافحة هاذ الهزات الاقتصادية، ولمكافحة الهشاشة، وكنظن أن... أنا كنشوف أن حتى السيد وزير التجهيز راه عندنا معاه عدة أسئلة باش ييدا يوضح لنا كذلك، ما يحتاجشاي عاد أن يعطيكم شي توضيحات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

هي بالنسبة للحوار الاجتماعي، أنا أقول وأذكر مرة أخرى أن الحكومة تلتزم وتنخرط وتريد فتح باب الحوار مع النقابات التي نعتبرها شريكا، شريكا ليس غير كيف ما قلت في المواضيع التي لها طابع مادي بالنسبة للشغيلة، حتى بالنسبة للمواضيع الهيكلية بالنسبة للبلاد. وهذا يؤكد ونخرط فيه، وحتى بالنسبة للحوار كما تقولون أن هناك، حسب طلباتكم، أن يجب علينا أن يكون لدينا اجتماعين داخل السنة.

بالنسبة للوظيفة الاقتصادية والاجتماعية الآن، ماشي خصنا غير اجتماعين، خصنا اجتماعات أكثر من مرتين وخاص ماشي غير اللجنة الوطنية، خصنا نجتمعو كذلك في إطار لجان موضوعاتية، باش تقدرو نتقدمو جميع في هاذ المواضيع اللي هي مهمة، واللي هي مصيرية للبلاد.

إصلاح صندوق المقاصة، إصلاح صناديق التقاعد، إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية... إلخ. إذن هناك مواضيع اللي مهمة جدا، وما تقدروش نتعاملو مع هاذ المواضيع إلا في إطار الشراكة مع الفرقاء الاجتماعيين، الفرقاء كذلك الاقتصاديين، إذن نحن منخرطون تماما في هاذ الاتجاه، وأؤكد لكم هذا في هذا الإطار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن نتنقل للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والسؤال الآتي الأول حول وضعية الطرق القروية بعد التساقطات الأخيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للقضايا الكبرى للمجتمع المغربي وللبلاد.

بالنسبة للحوار الاجتماعي، الحكومة قامت منذ السنة الماضية بفتح باب الحوار، قمنا باجتماعين على المستوى الوطني مع السيد رئيس الحكومة، واجتمعنا، وكذلك في إطار الحوار يعني القطاعي مع القطاع العام، قمنا باجتماعين كذلك على مستوى القطاع العام، وكان هناك 15 اجتماع داخل اللجان التي انبثقت عن لجنة القطاع العام للحوار الاجتماعي.

إذن السنة الماضية كان هناك عدة اجتماعات، واللي كنخص واحد العدد من القضايا، منها التطبيق دبال الالتزامات في إطار اتفاق 26 أبريل، إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، اللجن المتساوية الأعضاء، موضوع إصلاح صناديق التقاعد... إلخ.

هاذ السنة كذلك قمنا باجتماع ثلاثي اللي طلبتوه اتما كنعقبات أكثر تمثيلا، مع الاتحاد أو الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، وفي إطار الالتزام اللي كنلتزمو به، واللي اتفقنا عليه باش تقومو باجتماعين على مستوى اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي، هاذ السنة كذلك برمجنا اجتماع في دورة أبريل، يعني في شهر أبريل باش نكونو باش نحققو هاذ الالتزام في إطار الاتفاق اللي كان بيننا.

إذن الحكومة تنخرط في إطار الحوار الاجتماعي وتمسك به وتلتزم بالحوار الاجتماعي، حوار من طبيعة الحال اللي يكون بناء، حوار مثمر، حوار اللي خصو يكون إيجابي لأننا الوضية الراهنة لا بالنسبة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى حوار حول كل هاذ المواضيع الكبرى ونحن تمسك به، وأقول هذا اليوم كذلك مرة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

أنا غير باش الرأي العام يفهم أن الحكومة ما دارتش حوار، وما استدعانتش حوار، لأن باش نستدعيو الحوار تيخصنا أولا نعرفو جدول الأعمال ونتفقو بيناتنا كنعقبات وكحكومة كيفاش، والوقت بالذات، ما نجيوشي لآخر لحظة ونستدعيو النقابات بدون معرفة مسبقة لجدول الأعمال، لأن هناك عدة مشاكل مطروحة ومطروحة بجدة، مثلا الجماعات المحلية اللي الكاتب دبال الجامعة الوطنية اللي تابعة للاتحاد العام للشغالين راسل السيد وزير الداخلية، لحد الساعة مازال ما تلقيناش جواب.

احنا، كالاتحاد العام، دائما راسلنا السيد وزير التشغيل حول وضعية شغيلة التكوين المهني ولم نلق جواب. هناك عدة مطالب أو عدة اقتراحات كنا نود أن نبرمجها ضمن جدول الأعمال، ما تجيشي الحكومة وتضلل الرأي العام وتضلل النقابات، وتقول راه احنا درنا حوار اجتماعي.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

قبل أن أتطرق للسؤال ديالي، السيد الوزير، السيد الرئيس، لابد أن أنوه باسم جميع سكان إقليم آسفي بالزيارة الملكية الميمونة التي أشرف على تدشين كثير من المشاريع التنموية في هذا الإقليم السعيد.

وبهذه المناسبة كذلك، أشكر السيد الوزير لأن من بين هاذ المشاريع الكبرى اللي دشنا سيدنا الله ينصرو، كإين الطريق السيار وكذلك الميناء، اللي تتطلبو من السيد الوزير بهاذ المناسبة باش يحرص حرص جيد على هاذ المشاريع باش تخرج لحيز... المسائل اللي ابغاهنا سيدنا تكون في المستوى.

فيما يخص السؤال، عرفت مجموعة من الطرق والمسالك في العالم القروي مزيدا من التدهور، خاصة بعد التساقطات المطرية الغزيرة التي شهدتها بلادنا في المرحلة الأخيرة، مما فاقم من وضعيتها الهشة أصلا، وهي وضعية تجعل من هذه المناطق تزداد عزلة، مما يترتب عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية تعمق أزمة الجماعات القروية، التي تتسم ميزانيتها بالضعف وعدم القدرة على التدخل لإصلاح هذه الطرق والمسالك، خاصة في ظل الشروط التعجيزية التي تفرضها وزارة التجهيز والنقل على هذه الجماعات لتنفيذ برامج إصلاح الطرق وشق المسالك.

وفي هذا الإطار، نسألكم، السيد الوزير، باسم الفريق الحركي: ما هي التدابير التي ستتخذونها لإنجاز برامج طرق قروية دون الضغط على الميزانيات المحدودة للجماعات القروية؟

غير في هاذ الإطار، السيد الوزير، ابغينا نسولكم على (3⁴ PERG) فين وصل؟ لأن جوج عندنا احنا بعدا في إقليم آسفي مازال ما كملش، هذا بغض النظر كنعرفو بأن عندكم مجهودات كبيرة كنتديروها على الصعيد الوطني وخاصة الصعيد المحلي، لا إقليميا ولا جهويا.

والأطر ديالكم راهم حتى هما خدامين، ماشي ما خدامينش، ولكن، السيد الوزير، كإينة مشاكل، فعلا كإينة مشاكل لأن كنعرفو هاذ الطرق هي الشرايين لا ديال الصحة ولا ديال التمدن ولا ديال التطيب ولا ديال الفلاحة، حتى الفلاحة ذاك الفلاح إلى ابغي يدي غير بهيمة لشي سوق راه خصو يختم للطريق باش يبات في الكودرون ولا...

الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، احنا كنعرفو المجهودات اللي كقوموا بها، لكن مازال الخصاص، مازال هناك خصاص وخاصة في الجبال وفي المسائل...

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال، وبداية أود أن أقول رغم أن السؤال كان موجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية، لكن كانت إشارة إلي من طرف السيد المستشار المحترم، واحنا مستعدين لكل الإشارات ومستعدين لكل الحوارات من أجل رفعة بلدنا، ونريد أن نرفع من مستوى الحياة السياسية ومن مستوى الحوار بين الفرقاء السياسيين عاليا لنرتفع إلى مستوى الدستور الجديد وإلى مستوى النموذج السياسي الذي ارتضاه المغاربة، وأن لا نزل به إلى الحضيض، يعني إن تحالفنا بصدق وإن عارضنا بصدق، في نهاية المطاف تزول... أنا الله يرضي عليك..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، جابو على السؤال الله يخليك، لا السيد الوزير الله يخليك، ما تجاوبش على السيد المستشار، جابو، عندي الحق، لا السيد الوزير الله يخليك، جابو على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

طيب، نحن كاملين كمنتخبين وكحكومة، وكلنا مستعدون أن نتعاون من أجل مصلحة البلد في كل القضايا، بما فيها القضايا ديال الطرق والقضايا ديال التجهيز وديال النقل، لكن مستعدون أن نتعاون بصدق، أن نحافظ على التزاماتنا، أن نحافظ على تعاقاداتنا وارتباطا بالطرق ساشير إلى... مرتبطة بها.

ولذلك، باش يكون الأمر واضح أمام الرأي العام، هذه الحكومة ملتزمة، ماضية في أوراشها، ماضية في تعاقاداتها، ماضية في التزاماتها وفق الإمكانيات المتاحة لها، بطبيعة الحال والرأي العام على رأسو بطبيعة الحال المنتخبين اللي كيمثلوا الرأي العام، والرأي العام بطبيعة الحال يمكن أن يحكم على التجربة.

أنا نبغي نقول للسيد المستشار المحترم في إطار هذا التوجه، هذا الالتزام، هذا المستوى العالي من النقاش العمومي، هذا المستوى العالي من الشراكة بيننا، كان برنامج ديال الطرق، بالمناسبة خصني نذكر بأن كإين ثلاثة البرامج أساسية، وأنا كنت كتنتمى لأن كإينة ثلاثة الأسئلة متقاربن، إلى لاحظتي احنا غادي نحيو لهم، قد أضطر لكي أكرر بعض الكلام.

فكإين برنامج ديال العالم القروي، يعني هو (PNRR2⁵)، كإين برنامج

⁵ Programme National des Routes Rurales, phase 2

⁴ Programme d'Electrification Rurale Global

كترتبط ما بين جوج الأقاليم، الصويرة وأسفي، وجوج الطرق 301 والرقم 1 التي تدهورت، التي كترتبط ما بين خميس اولاد الحاج وبرائة الراضي التي كترتبط ما بين جوج ديال الأقاليم التي قلنا، وما بين ثلاثة الجماعات القروية، هاذ الطريق راه امشيات الكل إلى ما كانش لها شي حل.

وشكرا السيد الوزير.

احنا ما كنكروش المجهودات التي كتنوموا بها لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

على أية حال هذا سؤال حول الصيانة لجهة ديال عبدة دكالة من أكثر الجهات تضررا يعني في المجال ديال الطرق، وكاين برنامج الصيانة وكنظن راكم كنتلاحظوا أن الطريق التي ماشية من الجديدة حتى أسفي فيها عمل، وكاين برنامج على مستوى الصيانة ديال الطرق، ثم كاين عمل على مستوى حتى العالم القروي.

المقاربة التي اخذتها الحكومة حاليا، لما شفتنا أشنو تدار في هاذ البرامج، لما كنشوفو الجماعات التي ما استافدتش، بالمناسبة (PMAT) هو امشى للجماعات الفقيرة، 22 إقليم، الجماعات التي كاينة في 22 إقليم والتي فقيرة وما عندهاش هذا الدعم.

فبالتالي باش غير يكون الأمر واضح، ماشية لهم لأن ما عندهمش إمكانيات، ولكن أيضا خلينا نقولو نتمناو أنه حتى الجهات بغض النظر واش هاذ الجماعات ممثلة أو ما ممتلاش في الأقاليم والجهات، لابد أنها تحط ديالها، ولذلك تداركنا هاذ الشيء فيما تبقى من (PNRR2)، يعني في البرنامج الثاني.

كاين بعض الجماعات لم تستفد من دعم الأقاليم والجهات، امشينا الآن كنشوفو أشنا هي التي مخطط في البرامج يعني التي موجودة، فبالتالي كنجاولو ما يمكن أننا نساعدوها.

أضف إلى ذلك كاين واحد البرنامج، مجموعة العائلات أنا نبغي نذكر بها للرأي العام وهادي مناسبة، كاين بعض العائلات ومجموعة الجماعات التي خلقوا آليات، داروا واحد الوحدة ديال الآليات، كل جماعة اعطت شوية، الإقليم اعطى شوية، الجهة، وداروا آليات وزائد الآليات ديال وزارة التجهيز والنقل، ولينا كنديرو برامج تحت إشراف السيد العامل في واحد العدد ديال العائلات، باش كيمكن لنا نمشيو للجماعات التي ما عندهاش إمكانيات أو نمشيو لبعض الدواير التي ما كايناش في البرامج، فبالتالي أيضا هذا واحد العمل يعني موفق التي تحت إشراف السادة العمال والسادة

ديال التهيئة الترابية التي كاينهم 22 إقليم يعني التي هو (PMAT⁶) وكاين برنامج التي كيوصل في إطار صندوق التنمية القروية التي اتما عارفين أن انتقل من 500 مليون إلى مليار، إلى 2 ديال المليار، وفيه نصيب كبير بالنسبة للطرق في هاذ الاتجاه، بمعنى كاينة برامج متعددة.

في هاذ البرامج، السيد المستشار، يمكن لي نقول لك أنه كاين التزام ديال الحكومة، اجمال مثلا في (PNRR) ديال 85% رغم أنها طرق ديال الجماعات المحلية، خلينا نكونوا واضحين، مثل الطرق التي كاينة في المدن، هي طرق ديال الجماعات المحلية والترابية، بمعنى من مسؤوليتها.

لكن الدولة امشيات في واحد الاتجاه على أنها لمواكبة العالم القروي، والتزاما بالعالم القروي أن الدولة اخذت 85%، 15% التي ابقات مقسومة على ثلاثة، مقسومة على الجهات، الجهة كتاخذ 5%، الإقليم كياخذ 5% والجماعة الترابية كتنقي 5%.

اللي نبغي نقول فإذن ... الوقت، ونزيد الإضافات إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

السؤال ديلنا كان واضح، السيد الوزير، احنا قلنا بأنه ما مصير هاذ الجماعات التي ما عندهمش باش يديروا هاذ الشراكة مع وزارة التجهيز، راه تقصاو، هذا هو السؤال ديلنا، احنا ابغينا هاذوك الجماعات التي ما مثليش في المجالس الإقليمية وما مثليش في الجهات، عرفنا الجهات بأن كتعطي واحد النصيب ديال 15% ولا 50%، هاذ الشيء تعرفوه، كنعرفوا المجهودات التي تدارت، احنا ما كنكروش، راه هاذ الشيء اعلاش قلت لكم أنا، السيد الوزير، ما خصش...

ابدت بالزيارة الملكية لأن كاين مشاريع تنمية كبرى في البلاد الحمد لله، احنا ما كنكروش، ما كنعقولش كلشي ما كاينش، ولكن كاينة الحمد لله، غير احنا كندويو على الجماعات التي ما عندهمش، هاذوك ما المصير دياهم؟ لأن كاينة جماعة التي ما ممتلاش في المجالس الإقليمية والجهات، وما عندهاش باش تدير واحا كيلومتر واحد.

هذا هو السؤال ديلنا، السيد الوزير، اللي ابغيناكم تمشيو فيه، احنا عرفناك مجهودات الجبارة التي كتنوم بها، قلنا (PNRR3) فيه 1500 كيلومتر، ابغينا غير نعرفو هاذ 1500 كيلومتر، واش فعلا كتنجز ولا متنجزاتش؟ هذا هو السؤال ديلنا.

فيما يخص، السيد الوزير، احنا استقبلتينا في المكتب ديالكم، وتذاكرنا معك على واحد الطريق التي هي 21.22 التي هي كنسميوها حتى احنا

⁶ Programme de Mise à niveau Territorial

لأن ملي تمشيو لذك القضية أننا راه عندنا مثلا 15 ألف مليار ولا ما عرفتش اشحال دابا درتو، هاذ الرقم هذا إذن دائما ملي نهضرو غتقولوا أودي راه كايين خصاص كبير، ولكن اعطيونا الأسبقية ولن غادي تكون الأسبقية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا، أعتر أنني ابن الشعب كما جميع المغاربة الأصلاء أبناء الشعب، يعني والمغاربة الذين يحافظون على ثروات وخيرات الشعب وعلى إمكانيات الشعب، أعتر بذلك.

بطبيعة الحال أعتر أنه أنا واحد من المغاربة، كيف ما الجميع يمكن لو بمشي للقهوة وللجامع والسوق والمدرسة ويحي للبرلمان يولي وزير، فبطبيعة الحال كنظن بأن هاذ الشئ شيء عادي، المنطق الجديد ديال السياسي الجديد القريب من المواطنين، الذي يدافع عن المواطنين، يرتبط بالمواطنين وليس في حرب مع المواطن.

وأنا كنعقد هذا هو التوجه اللي ماشية فيه البلاد ديالنا، ودائما أنا كنعقولها مع بعض الأصدقاء، كنعقولها حتى إلى ما اقبناش وزراء بعدا على الأقل حتى إلى رجعنا عند الشعب يعرفنا ما دينا لو الو، ما خدعناش وكنا صرحاء معه وخدمناه، وبالتالي أنا كنعشكر على التذكير بهاذ المعاني. وفي نفس الوقت كنعقد بأنه تيخصنا نكونو مفاهيمين، هاذ الحكومة جات في واحد السياق ديال الإصلاح، ولكن عندو واحد العنوان إسمو "الإصلاح في إطار الاستمرارية"، أذكر به بعد سنة ونصف، "الإصلاح في إطار الاستمرارية"، هذه ليست حكومة قطيعة، وليست حكومة تلعن من سبقها من الصالحين والمصلحين، يعني واضح الكلام ديالي.

الحكومة تشتغل وفق برامج، الاختيارات ديال الأمة وديال الدولة، فلما كيحي واحد الوزير كيدير برنامج لـ 2030، اليوم كايينة السياسة المينائية ديال 2030، نعد الآن ما يسمي بالمخطط الطريقي لـ 2030، واش غتجي حكومة أخرى تلغي هاذ الشئ؟

ما غتبقاش عندنا مصداقية، لن تبقى مصداقية لا عند المؤسسات الدولية اللي كنعامل معك وكنعدير معك شركات ولا عند الشركاء، تيقول لك أو كما جات حكومة خصنا نعاودو ناقشو معها، فلما كيكون واحد البرنامج طويل الأمد، كنعتمو به ونجدد فيه.

الأمر الثاني هناك جماعات فعلا لم تستفد في الأقاليم التي أشترتم إليها ولأسباب أن بعض الأقاليم، وشرتو لها، وبعض الجهات، المجالس ما اعطاشوا لهاذ الجماعات لاعتبارات، امشينا لهاذ الجماعات ونشتغل معها.

وأضيف إلى ذلك أنه ما كان مبرمجا كان واحد العدد ديال.. يمكن لي

الولاية اللي كيكون فيه انخراط جماعي، كنعكون عندنا آليات جاهزة وكنعكون وزارة التجهيز أيضا جاهزة باش يمكن لها توابك هاذ العملية ويمكن لها أنها تلي الطلبات ديال الجماعات اللي ما عندهاش هاذ الإمكانيات.

مع ذلك أنا كنعقول، خليني نعطيكم واحد الرقم، أنه الخصاص اليوم في العالم القروي والجلبي، احصينا إحصاء أولي واحنا الآن كنعاولو نديرو آخر الترتيبات ديالو، 45 ألف كيلومتر اللي مازال كايين خصاص في العالم القروي والجلبي.

التقييم الأولي، نبغي نقولو للرأي العام 50 مليار ديال درهم، فبالتالي معكم إن شاء الله ومع السلطات يمكن لنا نديرو الأولويات في هاذ البرنامج المستقبلي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه الطرق بالعالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

كنطلب منكم، السيد الرئيس، الحصة المتبقية إلى كان ممكن تخليوها لي للتعقيب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ما يمكنش السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

مرت سنة ونصف، السيد الوزير، على تحملكم مسؤولية هذه الوزارة. في بداية عملكم استبشرت ساكنة العالم القروي خيرا، خاصة أنكم ابن العالم القروي وابن الشعب، كون أنكم في القهوة فطرتو بيصارة، كذلك تنتقلون على متن القطار وكمشيو في سيارة عادية، كل هذا جيد، ونصفق له.

لكن، بكل تقدير واحترام، المغاربة، السيد الوزير، بالمناطق القروية والجلبية، انتظاراتهم هي فك العزلة ووضع برامج ومشاريع يشعرون بآثارها، ابغيناها يشعروا.

أنا شخصيا، السيد الوزير، ونحن معا أبناء جهة واحدة، لم ألاحظ على أرض الواقع أي مشروع جديد وأتمنى أن أكون مخطئ.

إن جل الزيارات التي قمت بها، فهي قد همت مشاريع قديمة برحمت في عهد حكومات سابقة، إذا كان من حقكم تفقد هذه المشاريع، وهذا راه حقكم، فنحن نتساءل عن المشاريع الجديدة لفك العزلة عن ساكنة العالم القروي، من خلال برنامج مضبوط في الزمان والمكان حتى نكون عمليين،

السيد الوزير،

جمعة الغرب-شراردة-بني حسن اللي اهضرتي عليها، مولاي بوسلهام وجماعات أخرى الأرض رملية، أغلب السكان ديالها تيفرشوا، والله العظيم، إلى تيفرشوا الميكة ديال آش؟ الميكة ديال الفريز، لأن الأرض رملية.

كذلك الجماعات اللي تعرضوا للفيضانات وانت كنعرفهم بحال أولاد احساين. الآن وفي هاذ الشهر ديال 5 لأن راه ضربنا الفيضان 4000 هكتار امشات، شهر 5 والله العظيم إلى البوط والغيس واصل لهم للركبة. كذلك المكن، عامر الشمالية، الغيس واصل لهم للركبة. المناصرة، بلمنصور، بلقصري، هؤلاء راه مكرفصين معالي الوزير.

كذلك هاذ السنة كما قلت لك راه 4000، لا نتمنى لكم الفشل أو الاكتفاء بتدشين طرق برجت قبل 2010 بحال اللي زرتو مؤخرا ومن حقم قلتها لكم، امشيتو لجماعة المكن، امشيتو للالا ميمونة وغيرها، ومن حقم باش توقفوا على الأداء.

المغاربة ينتظرون منكم زيارات ميدانية حقيقية، لمشايخ جديدة، بعيدا عن إغراقها بالطابع الرسمي فقط. شكر السيد الرئيس، وأستسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، في الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا اختمتي بأنتي زرت، فإذن الكلام الأول ماشي هو الثاني، الحمد لله جميع الأقاليم ديال المملكة كنزورها وكنباشروها وكنطلعوا على الأوراش القديمة والجديدة، بطبيعة الحال هاذك الشي الرأي العام اللي كيحكم أشنو كنديرو فيها.

ولكن واحد القضية، راه الحكومة لها مسؤوليات والوزارات، ولكن المجالس الجهوية والإقليمية راه ماشي فقط باش تحي باش تكون فقط كنعقد دورات، باش تدير برامج إصلاحية في الأقاليم والجهات، لا يجب أن تتصل من مسؤوليتها، الجماعات المنتخبة يجب أن تتحمل مسؤوليتها لأن هي المسؤولة على تنمية الإقليم وتنمية الجهة وعلى تنمية الجماعة بشراكة مع الدولة، ولا يكفي بطبيعة الحال أن يطرح فقط السؤال عندما أكون مسؤولا يجب أن تتحمل المسؤولية وليس طرح السؤال باش يكون الأمر واضح.

الأمر الثاني، الحمد لله كايئة برامج، كايين جماعات استفادت، كايين أقاليم وحجات وصلها الخير من الطرق، ما كان مبرجا وما برمج، يعني وما سيرمج، الحمد لله، كايئة الخدمة، كايين الأعمال والأعمال ديال الخير ماشي الأعمال ديال الشر، والعالم القروي شاهد على ذلك ويعرف كيف يفرق بين الأعمال ديال الخير والأعمال ديال الشر، يعني كل واحد... حيث الرأي العام اليوم ما ابقاش ممكن أننا فقط غير نهضرو معه وغيتنن، راه كيشوف

تقول لك، كايين الآن واحد العدد ديال الجماعات وديال المجالس الجهوية والإقليمية اللي مازال كيتسال فيهم مليار و100 مليون، احنا جلسنا مع وزارة الداخلية وقلنا لهم كيفاش غنخلو هاذ الإشكال ديال مليار و100 مليون ديال الدرهم باش يمكن لنا نكمو البرنامج؟

هذه التزامات ديال الجماعات وديال المجالس الإقليمية والمجالس الجهوية باش نلقوا شي مقارنة يعني في هاذ الاتجاه.

ولذلك، أنا فقط أريد أن أذكر بأنه هذا عمل ماشي فقط ديال الوزارة، كنعاول نذكر، هاذ عمل جماعي، فيه وزارة التجهيز والنقل، ووزارة الداخلية، وفيه المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية والجماعات الترابية، بطبيعة الحال وإلى كان باقي شي نقص الحمد لله احنا مستعدين أننا نتعاونو فيه، مع العلم كما قلت بأن هذا فيه التزام.

نبغي نذكر أيضا بأنه على مستوى إشارة إلى الجهة أنه في الإقليم ديال سيدي سليمان، هناك بعض البرامج كانت متعثرة، الآن راه تعطات الانطلاقة ديالها، ثم ما كانش هناك تقسيمة، يعني واحد المصلحة اللي مكلفة بالتجهيز، الآن راه عُين المهندس ومن معه اللي كيشغلوا على مستوى إقليم سيدي سليمان، فضلا على أنه إعطاء الإمكانات على مستوى الصيانة في الإقليم ديال سيدي قاسم والإقليم ديال القنيطرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا بكل صراحة القضية ديال ولد الشعب تنقولها وتنعتز كونك ولد الشعب والإخوان كلهم أولاد الشعب، واحنا أولاد الشعب.

اليوم أشنو كايين، السيد الوزير، وثق بي؟ اللي كايين راه خاص مثلا المكتب ديالك يكون هو السيارة ديالك، خصك تمشي، اعلاش أنا تنقول هاذ الشي؟ لأن احنا دابا تكرر الكلام هاذ الشي اللي قلتيه 20 مرة خلال هاذ السنة، والتسجيلات موجودة، اعلاش المغاربة تعبوا من الكلام؟ لأن الكلام ما غير والو من واقع ساكنة المناطق مثلا الجبلية بالشمال، بجبال الريف، بجبال الأطلس المحاصرون بالثلوج.

ويمكن لي تقول لك، معالي الوزير، فصل الشتاء هاذ المناطق القالب ديال السكر تيوصل لهم بنم ديال 17 درهم تقريبا، كذلك ما يسمى بالدقيق المدعم اللي فيه النص ديال الحجر والنص ديال الدقيق، حسب ما يقال، تيوصلهم بـ 200 درهم تقريبا، أما نسأؤهم فيضعن أطفالهن فوق البهائم، وهاذي هي الحقيقة اللي مرة والي كنتعيش فيها ساكنة العالم القروي لأن سببها هو غياب الطرق.

وكذلك، السيد الوزير، نسألكم عن مدى استفادة المناطق الجبلية والقروية من صندوق تمويل الطرق القروية والبرنامج المخصص لها على المدى القريب والمتوسط؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال، ولكن هاذي مناسبة باش نعطي... اليوم في البرنامج الحكومي بطبيعة الحال، مرة أخرى أؤكد أنه ما كان من خير وما كان من أعمال وما كان من برامج في الحكومات السابقة لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، ولكن المهم أن هذا الخير يجب أن يستمر، وأن هذه البرامج يجب أن تطبق ولا أن تذهب إلى أشياء أخرى، فهناك اللي كيلقى برامج ويكطبقتها، وكين اللي كيلقى برامج ومشاريع ولا ترى لها أثرا، المهم هو أنك تنزل هناك الشي وأنك تطبقو، وبالتالي كيمكن لي نأكد لكم أنه كانت أعمال قامت بها الحكومات السابقة، لكن اليوم هذه الحكومة استوعبت واحد القضية، أنه لابد من تصور مندمج للعالم القروي والجلي.

وفي هذا الإطار، تأسست لجنة وزارية بالسيد رئيس الحكومة لهاذ الموضوع، اللي فيها الوزارات المعنية بالتدخل مباشرة في العالم القروي، المناطق القروية والمناطق الجبلية.

الأمر الثاني هو أن أحدثت مديرية لأول مرة في وزارة الفلاحة تعنى بالعالم القروي وبالمناطق القروية والجبلية لتنسيق المتدخلين، اعلاش؟ لأن ملي احنا كنتدخلوا كوزارة التجهيز والنقل، كنتدخل وزارة الطاقة (الماء والكهرباء)، كنتدخل وزارة الفلاحة، كنتدخل مستقبلا وزارة السياحة لأن كين السياحة القروية، واحد العدد ديال المتدخلين، وبالتالي كان لابد من مديرية أن تقوم بالعملية ديال التنسيق.

الأمر الثالث هو اخذات الحكومة قرار على أنها، رغم الظروف اللي اتما كنعرفوا، من 500 مليون اللي كانت في 2011 إلى مليار اللي كانت في 2012 إلى 2 مليار اللي كين في 2013، بطبيعة الحال وكل قطاع كيقدم البرامج ديالو، واحنا قدمنا للسيد رئيس الحكومة البرنامج ديالنا بالنسبة للطرق في المناطق الجبلية.

أشنا هي المعايير اللي ابنينا عليها السيد المستشار المحترم؟ وهو أننا كنعاولو ما أمكن الأولى كنعاولو احنا في وزارة التجهيز نديرو عملية التقييم، احنا كنعشوفو الخريطة وكنقولو أشنو تدار هنا وفق المعيار ديال فك العزلة اللي كيقول تبخص ما بين الدوار وما بين الطريق يكون كيلومتر، كنعاولو نديرو هاذ المعيار التقني، بعد ذلك لما حضرنا هاذ الشي ديال 40 ألف كيلومتر، الآن كيشغلوا الفروع ديالنا مع السادة العمال

الأعمال ديال الخير وكيشوف الأعمال ديال الشر واحنا مستعدين نتعاونو مع الخيرين لمصلحة العالم القروي ومستعدين أيضا أن تكون برامج نوعية في هاذا الاتجاه.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننقل إلى السؤال الثالث، موضعه وضعية شبكة الطرق بالمناطق الجبلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد الديوني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا حول وضعية شبكة الطرق بالمناطق الجبلية والقروية بطبيعة الحال.
السيد الوزير،

تعاني عدد من المناطق الجبلية والقروية عزلة وصعوبات في تنقل قاطنيتها نتيجة وعورة المسالك الموجودة، وانبيار عدد منها بسبب الأمطار وغياب الصيانة.

ففي شمال المملكة وجنوبها ووسطها، بطبيعة الحال بحيث شساعة المناطق الجبلية والقروية وكثافة التساقطات المطرية، تعرف بعض الأجزاء منها عزلة حقيقية، نذكر منها على سبيل المثال بعض الأقاليم كما جاء في السؤال، مثلا إقليم وزان والشاون وبعض الأقاليم الأخرى، احنا أعطينا مثال بهاذ الأقاليم لأنه ما يمكنش نذكر الأقاليم كلها، حيث توجد هذه الطرق والمسالك في وضعية هشّة، إن وجدت مثلا حتى تلك الموجودة فهي منجرفة ومنهارة أحيانا.

فعلا، الوزارة كنعقوم بالعدد من المشاريع، سواء إنجاز أو إصلاح الطرق. هنا، السيد الوزير، نود أن نعرف المعايير التي اتخدتوها في البرنامج الحكومي بطبيعة الحال، ونحن عندنا الثقة في هذه الحكومة وفي وزارتم، السيد الوزير، احنا نطلبو منكم تطبقوا البرنامج الحكومي، هذا التزام.

إذن، السيد الوزير، خصنا نعرفو المعايير الآن اللي نهجموها في المنهجية ديالكم، واللي هي غادي تهجموها في المستقبل، وفي هاذا البرنامج اللي درتو.

كذلك الطرفان الآخرين اللي كانوا مبرمجين والمواطنين... أداروس إيه، طرفان آخرين كذلك واحدة في إقليم المضيق الفينديق اللي كترتبط ما بين جماعة الملايين والعلمين وتغرامت، كانت تبنات والناس كانوا كينتظروا على أنه غادي يكون الكودرون، وكترتبط ثلاثة ديال العائلات، وكنتفك العزلة على واحد العدد ديال الساكنة، هاذي كانت كودرون.

ثانيا، كايين واحد الطريق أخرى في إقليم الحسيمة اللي هي من حد الرواضي في اتجاه بادس، هاذي كانت حتى هي مبرجة، والآن مازال اللوحة معلقة تما والسكان كيتسناسو هاذ الطريق تنجز بالكودرون.

كذلك نقطة أخرى، السيد الوزير، في قضية المعايير والجماعات المحلية، خص الإشراك ديال المعارضة ديال الجماعات المحلية والمجتمع المدني لأنه عندو مبادرة، ما يمكنشي مثلا تعطي للرؤساء الله يهديهم، اتما كتعرفوا الرؤساء، هاذيك المعارضة خصها يتم الإشراك ديالها وتدافع عن هاذ المشاريع والمجتمع المدني.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال بالنسبة للمعايير سنكون حريصين ألا نظلم أحدا، ولكن اتما كتعرفو بأنه الكمال لله، كيف ما كان الدور ديال الوزارة أو ديال المؤسسات، لا بد كيكون نقص وهذا دور تعتقد ديال المنتخبين، وأنا كم من مرة قلتها للسادة النواب والسادة المستشارين إلى بان لكم بأنه جوج ديال الحوايج أن هناك جماعات ظلمت لاعتبارات اللي تكلمتو عليها، أنه ربما كانت في المعارضة والمجلس الإقليمي ما كيرمجهاش أو المجلس الجهوي أو الله أعلم، مكايين باس أنكم تعطيونا، تزودونا لأنه ما غاديش يمكن نمشيو.

ثانيا، المسألة الأخرى على مستوى الجودة، قلتها كم من مرة، اعطيونا احنا كتراقبو. بالمناسبة هاذ البرنامج الثاني، ففي القرار ديال الحكومة هو عملية تقييم هذا البرنامج، التقييم هل وصل إلى أهدافه؟ ثم من حيث الجودة، دابا احنا أعلننا على افتتاح شامل لجوج ديال البرامج، افتتاح شامل للبرنامج ديال العالم القروي باش نشوفو الجودة ديالو وماذا أنجز، وافتتاح ديال البرامج اللي كانت كندار في الصيانة، يعني واش الصيانة كندار بقواعدها أو ما كندار بقواعدها؟

فبالتالي هاذ الافتتاح غادي يقوموا به مكاتب دراسات، غيقوموا به تقنيين، ولكن أيضا نحتاج ملاحظات ديال السادة المستشارين، وأنا ابغيت ناخذ من عندكم هاذ اللاتحة باش يمكن لنا إن شاء الله تقوموا بالدور ديالنا على مستوى المعايير الموضوعية وعلى مستوى جودة الأشغال.

لترتيب أولا هاذ البرنامج اللي غيكون مخطط لمراحل متعددة، ومع السادة العمال غنحاولو نديرو إن شاء الله الأولويات، اللي هي أولويات اللي ابغيناها ما تخضعش لحسابات سياسية، اعلاش؟ والا واحد العدد ديال الجماعات يمكن لها تكون مظلومة، لا هي هنا ولا هي هنا، وبالتالي ابغيناها أن هاذ المعايير تكون معايير لا تحايي أحدا، تكون معايير موضوعية.

وأنا عندي الأرقام، ربما الوقت لا يسمح باش نعطيا لك، الأرقام الإقليم ديال وزان والإقليم ديال الشاون مادام ذكرتهم، جيت لقينا الإقليم ديال وزان كان مقسم بين إقليم سيدي قاسم والإقليم ديال الشاون، وبالتالي كان فيه إشكال حقيقي، وكانت عندي زيارة للإقليم ديال وزان، بطبيعة الحال لما ولى إقليم، عينا فيه المديرية، درنا فيه برنامج، وكانت عندي زيارة وتلاقيت مع السادة المنتخبين والرؤساء، وأعطيت الانطلاقة ديال واحد العدد ديال المشاريع، بعضها كان مبرجا ولكن ما كانتش عندو الاعتمادات المالية، وبعضها دخل في البرامج الجديدة.

بالنسبة للشاون، كايين عمل جبار، اتما عارفين الإشكالية اللي في الشاون، وهي المناطق صعبة وتحتاج إلى إمكانيات كبيرة جدا، ويكفي أن أشير إلى المدار الطريقي الذي أعطى دفعة قوية لإقليم الشاون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا كنشكروك، السيد الوزير، على هاذ المعطيات اللي اعطيتنا وعلى هاذ الإستراتيجية اللي وضعتمو، بطبيعة الحال إستراتيجية الحكومة، وأتم كتمتلوا الحكومة في هاذ القطاع.

السيد الوزير،

أنا عندي ثلاث النقط ابغيت نركز عليهم وابغيت نعطيم لك الله يجازيك بخير. هاذ القضية ديال المعايير وابغيت نعطى بعض الطرفان والقضية ديال الجودة، اللي كناكد عليها، السيد الوزير، الجودة لأن اعلاش؟ واحد العدد ديال الطرفان تبنوا في المغرب وتهرسوا على واحد المدة قليلة، ما كيكملوشي حتى عام، اعلاش؟ اعلاش ما تكونشي عندنا الجودة، يجي مثلا مقالو يشارك في واحد المارشي ونعطيوها لو بأقل ثمن كنعرفو ما غيسلكوش، أشنو غيدير لنا؟ غادي يعطلنا في الوقت، وما غاديش يدير الجودة.

أنا غنعطيك المثال بعض الطرقات اللي هي تنجزت في الحكومات السابقة، مثلا غادي نبدأ بإقليم مكناس، الأخ طلب مني غادي نقول إقليم مكناس، هاذ الطريق هاذ كتمشي من بوفكران حتى لميرت، هاذي تبنات وتهرست.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه الورقة الرمادية للسيارات و رخص السياقة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بالرغم من مضي أزيد من 5 سنوات على الشروع في توزيع البطاقة الرمادية البيومترية و رخص السياقة، لازالت مصالح التسجيل تتأطل في إنجاز هذه البطائق، بل أصبحت وسيلة لابتزاز المواطنين الذين ضاقوا ذرعا من التأخير في الحصول على الأوراق الرمادية للسيارات، خاصة تلك المستعملة، وذلك عند البيع والشراء إذ يصل التأخير للحصول على البطاقة الرمادية الأصلية إلى أكثر من 7 أشهر إلى ما فوق.

فبالرغم من أن السيد الوزير السابق أكد على تقليص المدة إلى 20 يوما، إلا أنه لا زالت مصالح التسجيل تعرف تراكات الملفات، كما يخلق هذا التأخير نوعا من الاستياء لدى المواطنين ويربك مواعيدهم وخاصة عند التمديد، إذ يتعين عليهم الرجوع إلى المدينة التي تمت فيها تسجيل السيارة.

لهذه الأسباب، نسألكم، السيد الوزير: ما هو تصوركم للإسراع بإنجاز الوثائق الرمادية و رخص السياقة لحد من معاناة المواطنين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

طيب السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال، ونبغي تقول لكم هذا من الخدمات الأساسية التي كتقدمها وزارة التجهيز والنقل بالنسبة للمواطنين في المجال ديال النقل، وكعتقد أنه الحكومة السابقة كانت ابدات واحد البرنامج ديال تيسير وتبسيط هذه المساطر، واليوم لما جينا اكتشفنا بأن كايين مناطق ديال الظل، كايين مناطق اللي تيخصنا نعالجوها.

ولذلك، أول عمل الآن برمجناه هو ذاك "السياقة كارد"، المشروع ديال البطاقة الرمادية وديال رخصة السياقة البيومترية، هاذ المشروع هذا درنا لو الآن واحد التعديل على مستوى (le contrat) اللي كايين بينا وبين الشركة، يعني هاذ التعديل غادي يوقع باش يمكن لنا:

أولا، زيدو من الوكالات ديال إعطاء هاذ البطائق باش نمشيو لجميع

الجهات باش نعلو بهاذ العملية؛

ثانيا، نقصو من المدة والتزموا معنا على أنه المدة 7 أيام والعالم القروي يمكن لها توصل لـ 15 يوم، احنا هذا هو الاتفاق معهم؛

ثالثا، امشينا أكثر من ذلك، جينا ككشفو هاذ ملي كيبغي شي إنسان شي وثيقة، لقينا اشكون هما المتدخلين، لقينا مثلا إلى ابغى يحصل على شي حاجة خصو يدوز عند واحد العدد ديال الإدارات، وخصو يجيب واحد العدد ديال الملفات، ولا شك أنكم تابعتم الاتفاق الذي وقع بيننا وبين وزارة المالية ووزارة الوظيفة العمومية، إلغاء ما يمكن إلغاؤه، وهذا توجه لدى الحكومة، كل ما كيمكن نلغيو شي واحد وثيقة ما محتاجينش لها، كل ما كان ممكن نلغيو واحد الوسيط ما محتاجينش لو، كل ما كان ممكن نلغيو واحد المتدخل، مثلا واحد القرار خصنا ناخذوه ولا واحد الوثيقة خص بزاف نلغيوه، فاحنا غادين في هاذ الاتجاه، يعني وكنتشغلو عليه.

يمكن لي تقول لكم الاقتراح ديالكم، ديال أنه فيما يتعلق بالبطاقة المؤقتة يمكن لها أنها تبقى كنتشغل ريثما، يعني لا أن تكون محدودة الزمن ريثما توجد الأخرى في حالة إذا وقع إشكال، فهاذ الشيء احنا الآن نتشغلو عليه، واخذينا المقترح ديالكم بعين الاعتبار، ويمكن لنا إن شاء الله نستجيبو لكم في أقرب وقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الوزير. احنا، السيد الوزير، ما عندناش شك في الجهود اللي تتديروا مشكوراً.

هاذ المشكل ديال البطاقة الرمادية وهاذ تغيير الرخص من القدام للجداد في الحقيقة خلق واحد النوع ديال الاكتظاظ حتى في المراكز، وهنا ربما هذا عام، ولكن أنا ابغيت نمشي لك لمنطقة معينة هي الناظور، لأنه امشيت وشت الناس تما ودخلت وتذاكرت معهم. هاذ المركز أولا كيخصو... شديتو الله يجازيه بالخير اللي كان حارب ذاك الفساد اللي كان تما وامشوا من تما خمسة للحبس، هذا كتمنوه احنايا، ولكن الله يجازيكم بخير عوضونا ذوك الناس تما، راه هذا إشكال، هذا هو الإشكال اللي عندنا تما، الإشكال ديال العنصر البشري وملي تمشي مع السبعة تلقى تما ثمانين، مائة واحد واقفة كتساين.

وهنا ابغيت نشير لواحد النقطة أخرى، إلى كان هاذ الاكتظاظ على الأقل الإدارة من المفروض باش تدير واحد اللائحة تحين الأسماء اللي عندهم تما، راه كيجي المواطن كيجلس 4 السوايح وهو شاد، صحيح داروا النوامر، كتبز النمرة، ولكن باش نهز النمرة نساين 5 السوايح ونوصل

تعلق بالمراقبة ديال النقل أو تعلق الأمر بالمراكز. الأمر الآخر كشتغلوا الآن على إمكانية أن تقوم بما يسمى بالتدبير المفوض، فاحنا كنتذكرو مع الإخوان ديال وزارة المالية أن هاذ الشيء يمكن لنا نفتحوه اللي ابغى يعاوننا على مستوى التدبير المفوض في هاذ الخدمات المقدمة للمواطنين، يمكن لو يقوم بها وهذا لا داعي يبقى يجي للإدارة، يعني يمكن عن طريق بريد المغرب أو عن طريق بعض الأبنك أنه يتواصل مع الإدارة باش نخففو هاذ العناء اللي كيعاني منه المواطن. وشكرا.

اسمح لي فيما يتعلق بالابتزاز، الله يجازيك بخير أنا أريد بأنه... راكم تابعتو أن ماشي فقط غير في الناظور، في الناظور، في الداخلة، في الخميسات، وفي واحد العدد ديال المناطق، إذا ثبت أن أي واحد ابتز مواطن أو ابتز شركة، احنا مستعدين ناخذو المسؤولية، وأنا أمامي السيد وزير العدل اللي دائما يؤكد بأنه مستعد أن يتخذ القرار اللازم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الوحيد والأخير المبرمج في هاته الجلسة الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات، حول عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، يعد مبدأ امتثال الإدارة العمومية للقانون من المعايير الأساسية من أجل تكريس دولة القانون والمؤسسات. ويعد تنفيذ الإدارة للأحكام القضائية الصادرة ضدها أحد المؤشرات الجوهرية لتطبيق هذا المفهوم.

لكن، السيد الوزير، أنه رغم الجهود المتواصلة من طرفكم ولا من طرف الحكومات السابقة، فإن النجاعة القضائية في هذا الباب لا زالت مفتقدة، إذ العبرة ليس بعدد الأحكام الصادرة ضد الإدارة إضافة للمواطنين، ولكن العبرة هي بمدى تنفيذ هاذ الأحكام من طرف الإدارة الصادر ضدها الحكم، خاصة لما يتعلق الأمر بحكم نهائي.

في هاذ السياق، السيد الوزير، تعتبر أن امتناع الإدارة عن تنفيذ هاذ الأحكام والتي يتجاوز عددها أكثر من 14 ألف، ربما يكون هاذ الرقم غير صحيح، لأن السؤال سبق للفريق أن طرحه في سنة 2012، فإن عدم التنفيذ نعتبره، في الفريق الاشتراكي، يعد مسا مبدأ فصل السلط وحرمة الأحكام القضائية.

للموظف يقول لي لا ما عندكش هنا، ما عندها حتى معنى. وبالتالي، إلى كنا ابغينا نديرو هاذ الطريقة صحيح، حتى احنا نتقدمو وتتطورو ناخذو التوامر، ولكن على أساس نعرف بأنه اسميتي كايته من اللي نوصل نسايين 3 السوايع عارف بأنه غناخذ ذاك الورقة الرمادية أو ذاك الرخصة ديال السياقة.

هاذ الموضوع ملي جبتو أنا ابغيت نظرحو على أساس أنه شت الناس اللي عندهم 6 أشهر و 8 أشهر وعام ومازال كينتظروا، وراه للأسف راه كنت باغي نجيب معايا الأوراق ديال الناس اللي عندهم هاذ الحالات. وهذا كمنظن زعما ما عرفتش السبب ديالو فين غادي يعزيوه. ولنا، احنا أملنا فيكم كبير، السيد الوزير، باش تحلوا لنا هاذ الإشكال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار،

كنشكرك على هاذ الملاحظات. ونبغى نذكر بأنه يعني من بين الأمور اللي قمنا بها أنه أعلننا على أرقام وموقع الأنترنت باش يتواصل معنا المواطنين، السنة الماضية استقبلت أكثر من ما يقارب من 10 آلاف شكايه، أغليتها مرتبطة بهاذ الشيء اللي كتكلموا عليه، والحمد لله وقع التدخل وحل واحد العدد ديال الإشكالات.

ولكن مع ذلك كيجمكن لي نوضح لكم أن ديال 6 اشهر ولا 8 اشهر، غالبا مرتبط بشي إشكال تقني، إما كيصيب الملف، إما شي حاجة، ولكن عموما كتحرسو على أن نلتزم بالآجال اللي حددناها ديال 20 يوم، في هاذ الاستثناءات أو هاذ الحالات احنا مستعدين أننا نعالجوها، مع العلم يمكن لي نقول لكم كين واحد الإشكال، فاحنا دايرين أغلب المراكز ديال التسجيل دايرينها في العواصم ديال الأقاليم، كتلقى مثلا مدينة القنيطرة كيجبو لها الناس من كافة الجماعات المحيطة، غير معقول، مدينة القنيطرة بوحدها مثلا اللي أنا كنعرفها، لأن كنعسكن فيها، فيها 400 ألف ساكنة، والمحيط بها حوالي الإقليم فيه تقريبا يعني مليون و200 ألف يالله كين جوج ديال المراكز.

التوجه اللي ماشيين فيه أن كين برنامج ديال حوالي 50 مركز جديد، باش نمشيو لعند مثلا لواحد المركز يعني قروي، ابحال مثلا واحد المدينة صغيرة في واحد المركز قروي باش يمكن لنا نديرو عملية التنفيس على المراكز اللي الموجودة.

الأمر الثاني وهو أنني توافقنا في إطار التوظيفات اللي غنديرو هاذ السنة، أن ثلث التوظيفات يعني أنها غادا تمشي إن شاء الله للنقل، سواء

عدم رصد ميزانيات قطاعية، وأيضا في التحويلات المشتركة من أجل تنفيذ الأحكام القضائية، لكن نحن عازمون إن شاء الله على أننا في إطار مشروع قانون المسطرة المدنية الذي سيعرض عليكم على معالجة هذا الموضوع من خلال مجموعة من الزوايا:

الأولى، هي الحكم بالغرامة التهديدية ضد الإدارة المنتهكة عن التنفيذ؛
ثانيا، يمكن لي إذن في المرحلة الثانية نعطي كافة الإجراءات التي تقرر إن شاء الله مباشرة في هذا الصدد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن نعي تمام الوعي بأن وزارة العدل ما عندها 100% مسؤولية، ولكن غير فيما يتعلق بالقاعدة القانونية التي ذكرتها في معرض سؤال، وأتم في هذا التعقيب ستفتقون معي أن الماثورة عن عمر بن الخطاب يقول "لا فائدة في التكلم بحق لا نفاذ له".

السيد الوزير،

وأتم كمارس قبل أن تتولوا منصب وزير العدل، كنتم تمارسون مهنة الحمامة، ما الفائدة من استصدار حكم تحصن باستنفاد جميع طرق الطعن ضده، يعني العادية أو الاستثنائية ويحي محافظ على الأملاك العقارية ويقول لك أنا ما كنتعترف به؟

واسمح لي، السيد الوزير، احنا كنأسسو للسببية إذن. تحي إدارة الضرائب كتكون لجنة محلية، اللجنة الوطنية والإدارة ممثلة ابتدائيا واستثنائيا ونقضا وكندير إعادة النظر. وسمحوا لي تحي تقول لك راه الإدارة ما عرفتش تدافع على راسها، راه كايبة الوكالة القضائية.

أنا أتحدث معكم ليس في ذلك ملفات نزع الملكية... إلخ، أنا كنتكلم معكم ملي كتكون مسطرة تواجيهية والإدارة ممثلة وتطعن بالنقض وتطلب إعادة النظر وتمتنع عن التنفيذ، وسمحوا لي راه كايبة الصيغة التنفيذية: "بناء على ذلك، يأمر جلالة ملك المغرب الوكلاء العامين".

احنا اليوم في ظل قانون المسطرة الجنائية الحالي، النيابة العامة راه تابعة لكم، وأتم تتحكمون فيها، فكيف يعقل باش يحيي موظف ولا يعترف بحكم قضائي صادر باسم جلالة الملك وطبقا للقانون، كايبة أحكام مجموعة ديال المحافظين العقاريين تتعلق بنقل الملكية، هاذو مغاربة ويحيي كيقول لك أنا ما نفذهاش.

هاذي مسؤولية ديالنا جميع، على الحكومة أن تبحث في تجريم هذا الفعل الذي يمكن أن يصدر عن هذا الموظف، أما الحالات ديال النصابة أو

على هاذ الاعتبار، السيد الوزير، نسائلكم عن ما هي الأسباب، خاصة بعد صدور هاذ الدستور الجديد الكامنة وراء استمرار هاته الظاهرة؟

وما هي الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها من أجل إلزام الإدارات المعنية بالامتثال لهاته الأحكام وفق السرعة التي يمكن لها أن تصون حقوق المتقاضين الصادرة الأحكام لفائدتهم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار، شكرا لكم.

أود في البداية أن أؤكد بأن موضوع تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة هو موضوع سبقت مساءلتي فيه عدة مرات من طرف مجلس المستشارين، وكنت دائما أجيب بمجموعة من المعطيات، ولا أجد أن هناك ما يمكن أن أضيف، ولذلك سأبين ما يلي:

أولا، وزارة العدل والحريات غير مسؤولة عن تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة ومؤسساتها بشكل مباشر، هي عندها واحد المسؤولية غير مباشرة بحكم أن الأمر يتعلق بأحكام قضائية.

ولذلك، وجدت لجنة، تقوم وزارة العدل بتنسيق أشغالها وتمهم كافة القطاعات الحكومية، وهناك تقدم ولكن الأمر لم يصل إلى تلبية ما نطمح إليه جميعا لتنفيذ الأحكام القضائية، ولكنه أيضا ليس على كل حال هناك قصور إلى درجة هاذ الرقم اللي هو رقم 14 ألف حكم غير منفذ الذي تقدمتم به.

أؤكد من جهة أخرى أنه خلال ما تفضلتم به القاعدة التي تقول " العبرة ليست بعدد الأحكام الصادرة ضد الإدارة وإنما العبرة بتنفيذ الأحكام القضائية"، هذه قاعدة ناقصة وغير دقيقة، العبرة بصور الأحكام المنصفة للمواطن ضد الإدارة، وأيضا بتنفيذ الأحكام ضد هذه الإدارة.

المشكل اليوم ما هو؟ هو بالفعل أن هناك أحكام تنفذ وأحكام لا تنفذ، هذا الموضوع طرح على الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وتبين أن هناك خلل مزدوج، من جهة هناك ضعف في الدفاع عن حقوق الإدارة وبالتالي عن المال العام، بحيث إن هناك بعض المحتالين الذين يحتالون عن المال العام من باب التقاضي ضد الإدارة، وهنا عندنا نماذج كثيرة.

إذن ينبغي أولا تفتادي القصور في مجال الدفاع عن حقوق الدولة، ثم ثانيا هناك إرادة حقيقة من أجل تنفيذ الأحكام القضائية.

وفي هذا الصدد، أؤكد لكم بأن الأسباب هي متعددة، لعل أهمها هو

وتقومون بما ترونه ملائماً من تعديلات تقوي إمكانيات المحكوم لهم من أجل التنفيذ.

هنا أرجع إلى ما تفضلتم به من أمثلة، لا أرى أنه بإمكان محافظ عقاري أن يمتنع عن تنفيذ حكم قضائي بدعوى أنه لا يهيمه، لا يهيمه، لأن هذا حكم يعني حائز لقوة الشيء المقضي به إذا كان كذلك، ويتضمن صيغة تنفيذية فيها يعني أمر صريح بالتنفيذ. ولذلك، فإنه يمكن مقاضاة هاذ المحافظ إذا أحل بالتراماته.

أما بالنسبة لباقي الأحكام القضائية المتعلقة بأداء مبالغ مالية، فأنا أؤكد وأشهد على ذلك أنه كثير من الشكايات التي تصلنا بهذا الشأن، نراسل الجهات المعنية، وهناك بالفعل حرص على التنفيذ.

وأقول لكم على سبيل المثال في علاقة وزارة الداخلية بالجماعات المحلية، هنا أيضاً أشير إلى أن كثير من السادة النواب والمستشارين وممثلي الأمة هم جماعات محلية وهم يسألون الحكومة على عدم التنفيذ، وحينما يكون رؤساء الجماعات لا يقومون بالتنفيذ.

فهنا أؤكد لكم أنه جواب وزارة الداخلية، وهي أنه تمارس سلطة الحلول، وبالتالي يقع الأداء.

إذن هناك جهود، هاذ الجهود لم تصل إلى المستوى المطلوب، ينبغي أن نتعاون من أجل أن نعطي للأحكام القضائية مصداقيتها التنفيذية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، شكراً لكم كذلك السادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الناس الذين يريدون السيطرة على المال العام باستصدار أحكام في غيبة الإدارة، أنا لا أتحدث عنها في معرض سؤالي. وبالتالي، السيد الوزير، ما كنتولش مسؤولية 100%، ولكن لكم دور كمارس، كوزير العدل داخل المجلس الحكومي أو المجلس الوزاري لتصحيح هذا الوضع إنصافاً للمواطنين. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

اسمحوا لي ابتداءً أن أقول بأن وزير العدل إنما يشرف على عمل النيابة العامة ولا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يتحكم فيها، لأن القانون هو الذي ينبغي أن يسود العلاقة بين المؤسسات.

بالنسبة لما يمكن القيام به، ونحن عازمون عليه إن شاء الله فيما سنعرضه عليكم من مشروع لقانون المسطرة المدنية، هو:

أولاً، إقرار الغرامة التهديدية ضد الإدارة المنتهجة عن التنفيذ؛

ثانياً، تخويل طالب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على المنقولات والعقارات التي تملكها الدولة بما لا يؤدي إلى عرقلة السير العادي للمصالح العمومية؛

ثالثاً، وهذا تفضلتم بالإشارة إليه، إقرار المسؤولية الشخصية للموظف المسؤول عن عرقلة التنفيذ؛

رابعاً، اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بحوالة تصرف لفائدة المحكوم له من طرف المحاسب العام بمجرد الامتناع عن التنفيذ.

هذه الإجراءات ستعرض عليكم، وليس بعيداً، قريباً إن شاء الله،